الدبلوماسية العامة الفلسطينية
بعد الانتخابات التشريعية الثانية

دلال باجس

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية
رام الله – فلسطين
٢٠١١

Palestinian Public Diplomacy
after Second Legislative Elections

Dalal Bajes

© Copyright: MUWATIN - The Palestinian
Institute for the Study of Democracy
P.O.Box: 1845 Ramallah, Palestine

2011

ISBN: 978-9950-312-59-3

This book is published as part of an agreement of cooperation
with the Heinrich Boell Foundation - Germany

جميع الحقوق محفوظة

مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية

ص.ب ١٨٤٥، رام الله، فلسطين

هاتف: ١١٠٨ ٢٩٥ ٢-٩٧٢+، فاكس: ٠٢٨٥ ٢٩٦ ٢-٩٧٢+
البريد الإلكتروني: muwatin@muwatin.org

٢٠١١

يصدر هذا الكتاب ضمن اتفاقية تعاون مع مؤسسة هينرش بُل – ألمانيا

تصميم وتنفيذ مؤسسة **ناديا** للطباعة والنشر والإعلان والتوزيع
رام الله – هاتف ٠٩١٩ ٢٩٦ – ٠٢

ما يرد في هذا الكتاب من آراء وأفكار يعبر عن وجهة نظر المؤلف ولا يعكس بالضرورة موقف مواطن - المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية.

هذه السلسلة

تهدف هذه السلسلة إلى التعريف بنتائج عدد من رسائل الماجستير التي قُدِّمت في الجامعات الفلسطينية لنيل درجة الماجستير، وتتناول موضوعات تعنى بها **مواطن**؛ المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، وبخاصة تلك الرسائل التي حصلت على منح في المسابقات السنوية التي بدأتها المؤسسة منذ العام ١٩٩٦، والتي هي جزء من برنامجها.

كما تهدف ه ذه السلسلة إلى تشجيع نشر رسائل الماجستير، أو بعض منها، وبخاصة تلك التي تسهم في إلقاء الضوء على ظواهر مجتمعية محددة وتساعد في تفسيرها وتبيان أسبابها، أو تشكل إسهاماً جديداً وإضافة نوعية في حقل من حقول العلوم الاجتماعية، وبخاصة تلك المتعلقة بالتحول السياسي والاجتماعي والمؤسساتي والقانوني نحو دمقرطة المجتمع الفلسطيني أو المجتمعات العربية، ومقومات ذلك.

وتعرض مقترحات الرسائل التي تتقدم إلى المسابقة السنوية التي تعقدها **مواطن**، والتي يعلن عنها في الصحف المحلية، إلى لجنة تحكيم تضم باحثين ومختصين في مجال هذه المسابقات، ليتم بعد ذلك اختيار عدد محدد منها لغرض الدعم الجزئي، ومن ثم إمكانية نشرها بعد التحكيم.

وفي كل الأحوال، تبقى هذه الرسائل بعد نشرها إسهاماً طلابياً في مرحلة محددة من مسيرتهم العلمية، حتى لو تميز بعضها بموجب المعايير المتعارف عليها للإسهام العلمي في الجامعات المرموقة.

الناشر

إهداء

إلى أسطورة التحدي وأسطورة العطاء ... لك مني كل الوفاء ... إلى أمي الحبيبة.

إلى روح أبي التي تسكن أعماق النفس، وتلهمني أن أكون الأفضل.

إلى المصطفَيَين كبيرهما والصغير .. وأخواتي قرة العين وملاذي الدافئ.

إلى كُلّيَ الآخر .. والد طِيبة.. إلى زوجي حسن.

إلى الفكرة التي أحمل ..

والعالم الذي أحب ..

وكل ما فيه ..

وكل من فيه ..

إلى كل المؤمنين بقوله تعالى "فإنك بأعيننا" ...

أهدي رسالتي هذه.

شكر وتقدير

الشكر كل الشكر لمعلمتي الفاضلة هيلغى باومغارتن؛ لأنها علمتني كيف يكون البحث موضوعياً وعلمياً.

والشكر موصول إلى أستاذَيَّ الفاضليْن الدكتور روجر هيكوك، والدكتور رائد بدر، على ملاحظاتهما القيّمة.

وشكري للإنسان النبيل ... الغائب الحاضر في بحثي هذا .. لأنه غرس روح "الكلمة" في تربة خصبة، أو لعلها كذلك .. الدكتور سمير عوض.

وأخيراً، أشكر مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات على تعاونه الكريم ... وكل من استرقت بعضاً من وقته لإنجاح هذا البحث.

المحتويات

مقدمة ١١

توطئة ١٥

الفصل الأول نحو تأطير للدبلوماسية العامة الفلسطينية ١٩

ما هي الدبلوماسية العامة الجديدة؟ وكيف تكون هي الحل؟ ٢١

أهمية الدبلوماسية العامة للفلسطينيين ٢٤

استطلاعات الرأي وأهميتها للدبلوماسية العامة ٢٥

ما مدى نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية العامة؟ ٣٠

ما هي مؤشرات بدء الفلسطينيين باستخدام الدبلوماسية العامة؟ ٣٣

الإسلاميون والدبلوماسية العامة ٣٧

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الواقع والواجب ٣٩

الأدوات (الأبعاد) المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية العامة الفلسطينية ٥٤

الفصل الثاني: المنظمات الأهلية الفلسطينية والدبلوماسية العامة ٥٧

كيف دعمت المنظمات الأهلية الفلسطينية الدبلوماسية العامة؟ ٥٩

المنظمات الأهلية الفلسطينية في أوروبا ٦١

المنظمات الأهلية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية ٦٦

المنظمات الأهلية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية ٦٨

الفصل الثالث: نماذج تطبيقية للدبلوماسية العامة الفلسطينية	٧٥
حصار الرئيس ياسر عرفات (٢٠٠٢)	٧٧
فتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار (٢٠٠٤)	٨٠
حصار غزة (٢٠٠٦)	٨٣
تقرير غولدستون (٢٠٠٩)	٨٧
تأرجح النتائج بين الرسمي والشعبي	٩٢
التوصيات	٩٩
ملحق (١): استبانة حول الدبلوماسية الفلسطينية العامة للمؤسسات الرسمية	١٠٣
ملحق (٢): استبانة للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية	١٠٧
ملحق (٣): تقييم الصفحات الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الرسمية الفلسطينية	١٠٩
ملحق (٤): التعريف بالشخوص الذين تم إجراء مقابلات معهم لاستكمال هذه الدراسة	١١١
ملحق (٥): نص وثيقة مؤتمر بلباو	١١٥
المصادر باللغة العربية	١٢١
المصادر باللغة الإنجليزية	١٣٨

مقدمة

لم يقف معنى الدبلوماسية العامة عند ذلك التعريف الذي ظهر لأول مرة من قبل السفير الأمريكي إدموند غوليون (Edmund Gullion)[1] في أواسط الستينيات من القرن الماضي أثناء الحرب الباردة، فالدبلوماسية العامة من وجهة نظره تتناول "تأثير المواقف العامة على تشكيل السياسات الخارجية وتنفيذها، وتشمل أبعاد العلاقات الدولية خلف نطاق الدبلوماسية التقليدية، وغرس الأفكار من جانب الحكومات في الرأي العام في بلدان أخرى، والتفاعل مع المجموعات الخاصة ذات المصالح في بلد ما مع آخر، والإفصاح عن الشؤون الخارجية وأثرها على السياسة العامة، والتواصل بين أولئك الذين تتجلى مهمتهم بالتواصل من دبلوماسيين ومراسلين أجانب مع وسائل الاتصالات بين الثقافات" (Cull, 2009).

لقد تطور هذا المفهوم تطوراً سريعاً في بداية القرن الحادي والعشرين، لاسيما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، لدرجة أن البعض قسّم هذا النوع من الدبلوماسية إلى تقليدية وحديثة؛ فالبروفيسور إيتان غلبو (Eytan Gilboa, 2008) يعتبر أن دور الحكومات قد تقلص إلى حد كبير ليحل محله دور المؤسسات غير الحكومية والمنظمات الدولية. فالدبلوماسية العامة الجديدة تعني الاتصالات المباشرة مع عامة الناس في مختلف الدول والمجتمعات، بهدف التأثير على طريقة تفكيرهم، وبالتالي التأثير على حكوماتهم. كما أن تطور وسائل الاتصالات، لاسيما التكنولوجية منها، أدت إلى مشاركة شرائح أكبر

في هذه الدبلوماسية، كما أدت أيضاً إلى ضعف سيطرة الحكومة على مجرياتها وآلية سيرها، ما يستوجب وعياً أكبر أو تنازلاً –إن شئت القول– من قبل الحكومة لبعض المنظمات الأهلية لتقوم بهذا الدور من التواصل مع العامة.

وقد يقوم العديدون منا بمثل هذا الدور، فيحملون على عاتقهم نقل رسالة أو تصور للقصة الفلسطينية من وجهة النظر الفلسطينية. لكن هذا لا يعد بحد ذاته عملاً منظماً يسمى دبلوماسية عامة بالمعنى السليم؛ فذلك النوع من الدبلوماسية بحاجة إلى تخطيط وترتيب وتفاهم بين المؤسسات الرسمية والمنظمات غير الرسمية ووسائل الإعلام؛ عليه أن يكون مدروساً، ومتسلسلاً، وعلمياً، ومكملاً لبعضه البعض.

إن الدبلوماسية العامة أشبه ما تكون بالأداة الثورية المفضلة في عصر العولمة الحديث. والسياسات الإستراتيجية للدبلوماسية العامة تتمثل في خمسة قضايا أساسية يجب أن تطبق على التوالي حتى يحقق هذا النوع من الدبلوماسية أهدافه، وهي سياسة التوطيد (Consolidation)، التي تعد الأهم من بين السياسات الأخرى. والاحتواء (Containment)، وهو مصطلح أول ما عرف في فترة الحرب الباردة، لكن ليس بالضرورة أن يستخدم بالمعنى نفسه في هذا المجال، وإنما المقصود هنا احتواء أفكار الآخرين، لاسيما الدينية منها. والاختراق (Penetration)، وهو محاولة الوصول إلى شريحة معينة مستهدفة، ويمكن ذلك من خلال التبادل التعليمي والثقافي، والبرامج الإذاعية. وسياسة التوسع (Enlargement)، والمقصود بها التوسع في الأفكار والاقتصاد وحتى في الجو السياسي والثقافي. ومن ثم سياسة التحول (Transformation)، وهي الأكثر طموحاً من بين الأخريات (Henrikson, 2006). وهنا على الباحثة أن تتساءل: هل هذه الإستراتيجيات صالحة للاستخدام في أية دولة مهما كان حجمها في الساحة الدولية، أم أنها مفصلة خصيصاً للقوى العظمى، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية؟

يعتقد البعض أن الدبلوماسية العامة يجب أن تُرى كأداة بعيدة المدى،

وليس فقط في حالة النجاحات وقت الأزمات (Tiedeman, 2005)، وهذا بحد ذاته يشكل تحدياً للدبلوماسية العامة في الدول المتوسطة والصغيرة؛ "فالقوى العظمى ستكون موضوع النقاش والجدال [في أواسط العالم وفي وسائل الإعلام] مهما فعلت ... إلا إذا حدثت كارثة أو فضيحة في الدول الصغيرة" (Batora, 2005). والدول الصغيرة لا تستطيع فرض رؤيتها على غيرها من الدول، لكنها تستطيع عرض نصائح مفيدة وإبداع حلول في أماكن عجزت جهود الغير عن إبداعها. ويتأتى ذلك من خلال التعاون بين مؤسساتها غير الحكومية والمجتمع المدني بشكل مباشر (Melissen, 2005). هذا فيما يتعلق بالدول كاملة السيادة في معيار السياسات الدولية، أما نحن كفلسطينيين، فإننا في طور التحرير ومشروع قيام الدولة. لذلك، ومن هذا المنطلق، وجب على الباحثة دراسة الدبلوماسية العامة الفلسطينية بمعايير خاصة، أقرب ما تكون للتعريف الحقيقي لهذه الدبلوماسية، ومراعية في الوقت نفسه تلك الظروف الخاصة التي تمر بها القضية الفلسطينية.

في العقد المنصرم من القرن الحادي والعشرين، مر على الفلسطينيين الكثير من التغيرات السريعة التي تركت آثارها ماثلة إلى اللحظة. من هذه الأحداث ما أثر على سير القضية الفلسطينية. ولم تكن هذه الأحداث داخلية فحسب، بل إن أخطرها على الإطلاق لم تكن للفلسطينيين يد فيه؛ ألا وهو أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول. وهنا ينقسم علماء السياسة بين نظرة إيجابية وأخرى سلبية حول دور هذه الأحداث. وما يعنينا في هذا الموقف هو أثر تلك التغيرات على الدبلوماسية العامة الفلسطينية.

وفي العقد المنصرم أيضاً، ظهر شريك جديد في العملية الديمقراطية على الساحة الفلسطينية. فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية كان له ردود أفعال كبيرة ومتباينة أثرت بشكل لا يمكن إنكاره على الساحة الفلسطينية الداخلية والخارجية على حد سواء. فهل أثرت رؤيتها للصراع مع الاحتلال على سير الدبلوماسية العامة الفلسطينية؟

يعتقد جان ميليشن (ibid, 2005) أن الدبلوماسية العامة ذات وجهين في الوقت نفسه؛ داخلي وآخر خارجي. فإحساس المواطنين بهويتهم القومية، وشعورهم تجاه بلدهم، يساعدان على تشكيل صورة لها في الخارج. والباحثة في هذا المجال تحاول معرفة مدى تأثير الانقسام الفلسطيني على الدبلوماسية العامة، فالفلسطينيون –أيًّا كان انتماؤهم– يرسمون صورة للوطن المنشود، لكن التعبير قد يختلف حسب قناعات أصحاب القرار في الساحة الفلسطينية.

في سبيل الوصول إلى إجابات عن هذه الأسئلة وغيرها، فإن الباحثة ستقوم بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول؛ تتناول في الفصل الأول الإطار النظري، بما في ذلك إشكالية البحث الأساسية، والفرضيات، والمنهجية المتبعة، للوصول إلى الإجابات المرجوة، ونظريات الدبلوماسية العامة الجديدة. أما في الفصل الثاني، فستقوم بتعريف الدبلوماسية العامة وأهدافها وأهميتها للفلسطينيين بحكم ظروفهم الخاصة، ومؤشرات بدء الفلسطينيين باستخدام هذا النوع من الدبلوماسية. وستحمل هذه النقاط أو التساؤلات بين طياتها دراسة مقارنة للوضع الإسرائيلي والدبلوماسية العامة للكيان، في محاولة لتمييز نقاط القوة من نقاط الضعف عند الجانبين. أما في الفصل الثالث، وهو الفصل التطبيقي، فستقوم الباحثة باستعراض نماذج لمؤسسات ومنظمات أهلية ساهمت في الدبلوماسية العامة الفلسطينية، من خلال قضايا محددة تتمثل في حصار الرئيس الراحل ياسر عرفات، وفتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار الفاصل، وحصار غزة، وتقرير غولدستون، في محاولة لرصد التغير في الدبلوماسية العامة الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية وبعدها، وصولاً إلى الحرب الأخيرة على غزة.

توطئة

العديد من الباحثين والدارسين لا يلجأون إلى تأصيل نظرية خاصة بالدبلوماسية العامة، معتبرينها مشابهة للعلاقات العامة (Public Relations) وللدعاية، أو ما يسمى البروباجاندا (Propaganda). وفي دراسته الفريدة التي تحمل عنوان: البحث عن نظرية للدبلوماسية العامة (Searching for a Theory of Public Diplomacy) (٢٠٠٨)، يفيد البروفيسور إيتان غلبو بأن العمل على إيجاد نظرية للدبلوماسية العامة يبدأ من خلال تحليل تطور المفهوم والنماذج الخاصة بهذا النوع من الدبلوماسية. ويشير غلبو إلى المساهمات في تحليل هذه الظاهرة من مختلف العلوم والحقول الاجتماعية، ومن أهمها مساهمة علم العلاقات الدولية (International Relations) فيما يسمى بالقوة الناعمة (Soft Power)، وعلم الاتصالات (Communication) بالربط بين الإعلام والرأي العام، وعلم العلاقات العامة (PR) من خلال نظرية تعزيز الصورة والسمعة، وعلم الترويج (Branding)، من خلال الترويج "للأمم والأماكن".

يعد جوزيف ناي (Joseph Nye) أول وأبرز من تحدث عن القوة الناعمة، ويكاد لا ينافسه أحد في هذا المجال. ويعتقد ناي أن هناك ثلاث طرق لتحصل الدولة على ما تريد في السياسات الدولية؛ التهديد، والإغراء، والتعاون. ويمثل الوضعان الأولَيان القوة التقليدية، بينما يمثل الوضع الثالث القوة الناعمة.

نوع القوة	السلوك	المصادر	أمثلة
القوة الناعمة	الجذب والتعاون	التواصل وتبادل الخبرات	الكاريزما والإقناع
القوة التقليدية	التهديد أو الإغراء	أدوات التهديد أو المكافآت	الحروب أو الترقيات والتعويضات

الجدول يمثل الفرق بين القوة التقليدية والقوة الناعمة (Nye, 2006).

من هذا المنطلق، تعد الدبلوماسية العامة جزءاً من القوة الناعمة، بمعناها التطبيقي؛ فالقوة الناعمة تعريف غير ملموس إذا لم يترجم إلى أدوات على أرض الواقع. وهذه الأدوات بحاجة إلى تنظير مستقل، وهو ما لم يفعله نَاي، على الأقل فيما يتعلق بالدبلوماسية العامة.

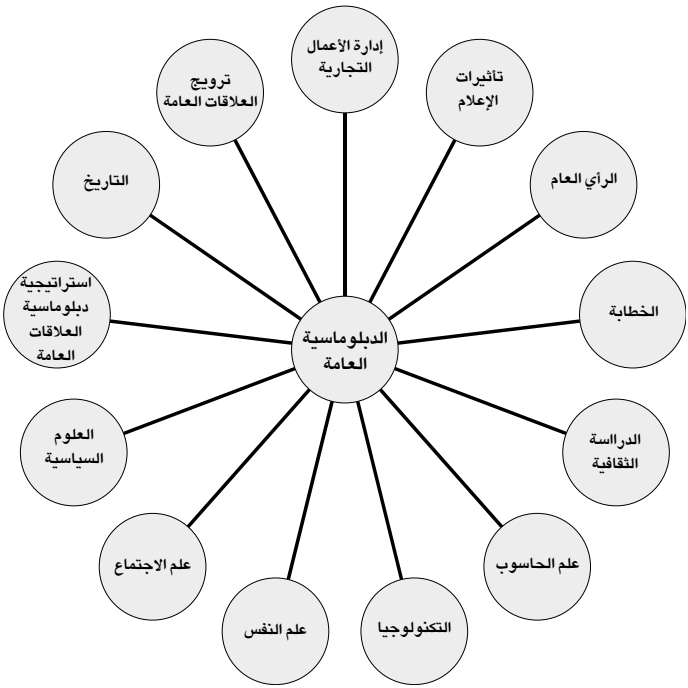

مساهمات من تخصصات متعددة في الدبلوماسية العامة (Gilboa, 2008).

ونظراً للنقص الشديد في الدراسات التي تتحدث عن الدبلوماسية العامة الفلسطينية على الرغم من أهمية هذا الموضوع، فهذا يحتم على الباحثين والدارسين الفلسطينيين أن يبادروا إلى الإجابة عن كثير من التساؤلات المهمة حول هذا الحقل الجديد من العلوم، واختبار النظريات الأساسية التي يقوم عليها. ومن هذا المنطلق، فقد حددت الباحثة وجهتها في هذه الدراسة من خلال طرح مجموعة من التساؤلات تزيل الإبهام عن دور الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين قريناتها من أنواع الدبلوماسية الأخرى. وهذا ما تحاول الباحثة في هذه الدراسة تناوله بكل جدية وموضوعية، على أمل الوصول إلى تصور لما هو قائم حالياً من الدبلوماسية العامة الفلسطينية، وما يجب أن يكون عليه الوضع لتحقيق الأهداف القصوى التي يستطيع هذا النوع من الدبلوماسية تحقيقها.

ولمعرفة ذلك، فإن الباحثة تحاول تناول الموضوع من محاور عدة، من خلال معرفة أسباب نجاح السياسة الخارجية الإسرائيلية وترنح مثيلتها الفلسطينية، وواجب الفلسطينيين لتغيير هذه الحالة، ومن ثم التطرق إلى تعريف الدبلوماسية العامة، وكيف تشكل عاملاً أساسياً لإنتشال السياسة الخارجية الفلسطينية من مأزقها، ما يدفعنا إلى التساؤل عن مدى وعي الفلسطينيين لهذا المصطلح، ومؤشرات بدء استخدامهم له في هذه الفترة التي تقوم عليها الدراسة، وبالمقابل تتساءل الباحثة أيضاً عن دعم المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية الفلسطينية للدبلوماسية العامة بعد الانتخابات التشريعية الثانية، ودور هذه الدبلوماسية العامة في تفعيل قضايا مصيرية في العقد المنصرم.

إن الدبلوماسية العامة الفلسطينية قد تابعت تطورها في فترة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية العام ٢٠٠٦، إلا أن بعض العوامل قد عملت على الإبطاء من عجلة تطورها؛ أهمها تداخل وتعارض الرؤى والصلاحيات بين السلطة ومنظمة التحرير والهيئات غير الحكومية، وما تلا ذلك من انقسام الصف الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية، وعدم وجود إستراتيجية محكمة لتفعيل الدبلوماسية العامة كأولوية فلسطينية. لكن

هناك تغير إيجابي وليد في الأداء الحكومي الرسمي للدبلوماسية العامة، بينما هناك نجاحات على نطاق أوسع نوعاً ما للمنظمات الأهلية –لاسيما تلك التي في خارج الأراضي الفلسطينية– في هذا الصدد. يلاحظ المتتبع للدبلوماسية العامة عدم وجود تنسيق فاعل ومنظم بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية في نشر رؤية الفلسطيني لقضيته، ما يعد سبباً آخر في بطء تطور الدبلوماسية العامة.

نظراً لقلة الدراسات المتناولة في هذا المجال، فإن عمل الباحثة توزع على أكثر من مسار؛ حيث اقتضت الإجابة عن بعض الأسئلة التي تمثل إشكالات البحث التحليل السياسي للدبلوماسية الفلسطينية؛ فقد استخدمت الباحثة المنهج الكيفي لتتبع الدراسات التي تتحدث عن الدبلوماسية العامة من الناحية النظرية، وعن بعض النماذج التطبيقية لدول تحترف هذا النوع من الدبلوماسية، لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا. ثم بعد ذلك عمدت الباحثة إلى العمل الميداني، وذلك من خلال لقاءات مع السياسيين والدبلوماسيين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الذين استطاعوا أن يرفدوا البحث بمعلومات ليست موجودة في بطون الدراسات السابقة حول الدبلوماسية العامة الناشئة. وقد لجأت الباحثة أيضاً إلى التحليل المقارن لبعض القضايا بين الدبلوماسية العامة الإسرائيلية والفلسطينية؛ حيث قامت الباحثة من خلال هذه المقارنة باستنباط بعض الأسئلة التي أفادتها في صياغة استبانات تم توزيعها على مختلف المؤسسات الرسمية المعنية بالدبلوماسية العامة من منظمة التحرير ورئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، والمجلس التشريعي، وبعض المؤسسات والمنظمات الأهلية الفاعلة في مجال العلاقات الخارجية الفلسطينية. وأخيراً، حتى تتمكن الباحثة من إختبار النظرية على أرض الواقع، فقد قامت بدراسة الحالة لبعض القضايا التي كان ينبغي توظيف الدبلوماسية العامة فيها، أو تم توظيفها فعلياً، وتجلت هذه القضايا بحصار الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات، وفتوى محكمة العدل الدولية حول الجدار الفاصل، وحصار غزة، وتقرير غولدستون حول الحرب الأخيرة على غزة.

الفصل الأول

نحو تأطير للدبلوماسية العامة الفلسطينية

الفصل الأول

نحو تأطير للدبلوماسية العامة الفلسطينية

"في عالم القوى التقليدية كانت السياسة النموذجية تدور حول من ستفوز تجارته أو جيوشه، وفي عصر المعلومات اليوم، فإن السياسة تدور أيضاً حول "قصة" من ستفوز".

Nye, Joseph

ما هي الدبلوماسية العامة الجديدة؟ وكيف تشكل عاملاً أساسياً لانتشال السياسة الخارجية الفلسطينية من مأزقها؟

إن كل دراسة علمية متينة يجب أن تبدأ بتعريف جامع مانع للمصطلح الذي تود البحث فيه. والمصطلح في هذه الدراسة تم تعريفه بطرق عدة ومن أكثر من عالم في هذا المجال، إلا أن البعض يعتقد وجود نقص في كل من هذه التعريفات، نظراً لكونها تعود إلى تعريف الدبلوماسية العامة التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية فترة الحرب الباردة. غير أن العالم قد تجاوز هذه الفترة ودخل عصراً جديداً بحاجة إلى تطور المفهوم، كما تطور سابقاً ليضم كافة العناصر الفاعلة في الدبلوماسية العامة.

يعرّف بول شارب الدبلوماسية العامة بأنها "العملية المباشرة التي يتم من خلالها التواصل مع الشعب في بلد ما بهدف إقناعه بتطوير الفوائد المشتركة، ونشر القيم المتمثلة بها" (Melissen, 2005). وكما نلاحظ في هذا التعريف

فإنه مبني على أحد الأهداف التقليدية للدبلوماسية العامة وليس جميع أهدافها، كما أنه يخلو من التعريف بالجهة المشرفة على هذه الدبلوماسية.

أما هانس تاتش، فيعرفها بأنها "عملية تواصل الحكومة مع الشعوب الأجنبية بغية تفهم أفكارها ومثلها العليا، ومؤسساتها وثقافتها، جنباً إلى جنب مع أهدافها العالمية وسياستها الخارجية" (ibid, 2005). وقد استطاع هذا المفهوم احتواء الجهة المشرفة على الدبلوماسية العامة، غير أنه ما زال منقوصاً أو على أقل تقدير قديماً نسبياً؛ لأن الحكومات لم تعد وحدها هي المشرفة على هذه الدبلوماسية، بل تكاد تكون الموجه فحسب لسياسات الدبلوماسية العامة، تاركة المجال لمؤسسات المجتمع المدني وغيرها للعمل في هذا الميدان.

ونلاحظ في تعريف جوشوا فونتس مدير مركز الولايات المتحدة للدبلوماسية العامة، استدراكاً للنقص في التعريف السابق؛ فالدبلوماسية العامة عنده تعني "وصول الحكومة للعامة لشرح ثقافتها، وقيمها، وسياساتها، ومعتقداتها. وذلك من خلال المؤسسات، لتطوير علاقاتها وتحسين سمعتها وصورتها مع تلك البلد المستهدفة" (Taylor, 2006).

وقريب من ذلك التعريف كان تصور سينزر بينو وتيموثي كومز للدبلوماسية العامة؛ فهي "الطريقة التي تؤثر بها الحكومات والأفراد المستقلون والمجموعات بشكل مباشر أو غير مباشر، على الرأي العام والمناصب العامة المؤثرة في سياسات حكوماتها وقراراتها" (Shihab, 2006).

ويعتقد غلبو (Eytan Gilboa, 2008) أن الدبلوماسية العامة أوسع من ذلك؛ فمن وجهة نظره، فإن الانفجار المعرفي المتمثل باستخدام الإنترنت، والقنوات الإخبارية الفضائية العالمية "كالجزيرة"، عملت على تطوير المفهوم، فأصبح بإمكان الأفراد التدخل أيضاً في رسم صورة بلادهم أمام أقرانهم من الشعوب الأجنبية. والتعريفات السابقة من وجهة نظره أيضاً قاصرة عن الإجابة عن بعض الأسئلة الأساسية؛

فمن يتحكم بهذا الاتصال بين الدولة الأم والشعوب الأخرى؟ ربما كانت الإجابة بدهية قبل ذلك الانفجار المعرفي الذي تحدثنا عنه آنفاً، لكن الحكومة لم تعد وحدها من يسيطر على إجراءات التواصل بين الشعوب، بل إن المؤسسات الدولية والمنظمات الأهلية ومنظمات المجتمع المدني، بل وحتى الأفراد، أصبحوا قادرين على أخذ زمام المبادرة.

بل إن جوزيف ناي ذهب إلى أبعد من ذلك بأن اعتبر أن المرونة العالية للمنظمات غير الحكومية في استخدام شبكات الاتصال قد أدت إلى ظهور مفهوم الدبلوماسية العامة الحديثة، التي لم تعد اتصالات حكومية مباشرة مع عامة الشعوب لخدمة السياسة الخارجية للدولة على الإطلاق، بل تتعلق ببناء علاقات بعيدة المدى مع المنظمات الفاعلة في المجتمع المدني. وبهذا المفهوم، فإن الدبلوماسية العامة الجديدة تميل للتعاون والمشاركة أكثر من ميلها للتحكم والسيطرة (Nye, 2010).

ويجمل كاستلز (Castells, 2008) رأيه حول الدبلوماسية العامة ببساطة بأنها "دبلوماسية العامة، وهي مشروع القيم والأفكار العامة، والعامة ليسوا هم الحكومة، لأنهم ليسوا مؤطّرين بمؤسسات الدولة، ولا يخضع عملهم للقانون المؤسساتي للدولة".

ويحق لنا في هذا المقام أن نتساءل حول قدرة العامة على التأثير في سياسات الدول، بكافة اشكالها وأنظمتها السياسية، فهل تستطيع العامة تغيير المواقف الخارجية لدولها تحت ضغط الجماهير؟

وإن كانت الباحثة تميل إلى التعريف الأخير الذي صاغه ناي، فلأنها تعتقد أنه الأقرب تطبيقاً على الواقع الفلسطيني؛ نظراً لكون الحالة الفلسطينية أقرب إلى حركة تحرر ومشروع دولة منها إلى دولة مستقلة تستطيع الحكومة بها أخذ زمام المبادرة. بل إن حركات التحرر الفلسطينية –لاسيما الفصيلين الأكبرين "حماس" و"فتح"– تمتلك من مؤسسات المجتمع المحلي والمؤسسات الدولية أكثر مما تسيطر عليه الحكومة. كما أن هذا التعريف يفتح المجال أمام تصورات مختلفة وآراء متنوعة، لاسيما آراء المعارضة في البلد الأم.

أهمية الدبلوماسية العامة للفلسطينيين

قد يتساءل البعض عن أهمية الدبلوماسية العامة للقضية الفلسطينية، وكيف تكون هي الحل لما يعتري هذه القضية من عقبات على الصعيدين المحلي والدولي؟

يقال في المثل الشعبي "الكثرة تغلب الشجاعة". ومع أن هذا المثل ليس صحيحاً دائماً، لكنه في حالة الدبلوماسية العامة الفلسطينية يمثل الواقع تمثيلاً دقيقاً؛ فضعف الدبلوماسية الرسمية يحتم علينا صناعة شبكة من القنوات التي تساعد الرسالة الرسمية إن لم تصل بقوة أو إتقان أو بلاغة أو وضوح أو ضيق في الوقت بين الدبلوماسيين الرسميين (عوض، ٢٠١٠).

لا ينكر علماء السياسة والعلاقات الدولية أن للدبلوماسية العامة قدرات عظيمة في تغيير نظرة الشعوب تجاه دولة معينة، غير أن تأثيرها –على الأقل في الوقت الراهن– يظل محصوراً ومتأطراً بسياسات الدولة ورؤيتها للصراع. فالدبلوماسية العامة قادرة على المساعدة في تفسير السياسة الخارجية لدولة ما، وليس خلقها، كما أنها تساعد أيضاً في زيادة الوعي تجاه ثقافة بلد ما وقيمه، وهي قادرة أيضاً على نشر وتقديم وجهة نظرنا ورواية قصتنا على طريقتنا الخاصة، والأهم من ذلك أنها قادرة على إعطاء "التغذية الراجعة" لصناع القرار حول مدى نجاعة سياستهم الخارجية تجاه دول العالم، وخلق العلاقات بعيدة المدى مع النخب والأفراد في بلدان العالم (Tiedeman, 2005).

وبالنسبة للفلسطينيين، فإن الدبلوماسية العامة تعرفهم وتعدّهم لكيفية الاتصال بالعالم واستخدام الأدوات الدبلوماسية والقانونية والأدبية العالمية لخدمة قضيتهم.

"إذا أردت لقصتك أن تفوز فعليك أن تسيطر على خيال العالم". هذه رؤية إدوارد سعيد للدبلوماسية العامة. هذا الرجل في ميزان الدبلوماسية العامة الفلسطينية يساوي سرباً كاملاً من طائرات الـ "F16"، لأنه كان يردّ على كل التزوير والاتهامات والتحيز وحده. وهو

مبدع ليس لأنه جعل الناس "يحبون" الشعب الفلسطيني، بل لأنه أدخل القضية في الأدبيات العالمية المتعارف عليها كشعب مسلوبة أرضه، ويناضل من أجل حريتها، كما أن محمود درويش بكتبه المترجمة إلى العديد من لغات العالم عرّف الناسَ بنا وبحضارتنا وبقدرتنا على الإبداع بشكل غير معروف لهم" (عوض، ٢٠١٠).

وعلى مستوى الإنجاز المتوسط، فإن أي متخصص فلسطيني في أي حقل من الحقول يعكس صورة عن الفلسطينيين، فإن كان ناجحاً فالصورة كذلك، والعكس صحيح. كما أن شعباً صغيراً نسبياً بحاجة إلى مد الجسور مع الناس وتوسيع دائرة معارفه، لأن ذلك يعزز علاقته بالعالم حتى من ناحية رسمية (مصدر سابق، ٢٠١٠).

وقد حازت الدبلوماسية العامة الفلسطينية قدرات تأثيرية متزايدة في الأعوام الأخيرة، عبر تنامي المفعول التراكمي للأداء والخبرات المحملة مع الأجيال الجديدة، ومن خلال الاتجاهات التخصّصية (العمل الشعبي، والتأثير الإعلامي، والتواصل السياسي، والأداء الحقوقي، وغير ذلك). ومن الواضح أنّ هذه القدرات التأثيرية تتنامى في الأساس عبر تفاعل الجهود الفلسطينية مع جهود المتضامنين مع قضية فلسطين في الساحات العالمية، بما في ذلك جهود التجمعات العربية والإسلامية في البلدان الغربية (أبو الهيجا، ٢٠١٠).

استطلاعات الرأي وأهميتها للدبلوماسية العامة

إن استطلاعات الرأي بالنسبة للعاملين في حقل الدبلوماسية العامة مهمة للغاية؛ فبها يستطيع الباحثون التعرف إلى ميول العامة، وتحديد اهتماماتهم، والأكثر أهمية من ذلك تزويدهم بمعلومات حول تأثير التغير في السياسات على تصرفات الشريحة المستهدفة (Fouts, 2006). غير أن هذه الفوائد تتفاوت نسبياً بين دولة وأخرى؛ فالقوى العظمى –على الأقل إلى فترة ليست بالبعيدة– لم تكن تكترث لصورتها في العالم بما أنها الأقوى.

إن من أهم مصادر استطلاعات الرأي كما يرى همفري تيلور (Humphrey Taylor) هي وسائل الإعلام التي تزود صناع القرار باستطلاعات رأي موضوعية ومجانية. لكن هناك بعض الأسئلة التي لا تجيب عنها استطلاعات الرأي المأخوذة من وسائل الإعلام، وفي هذه الحالة على المسؤولين طرحها من خلال مراكز خاصة. هذه الأسئلة تتلخص بالآتية:

- "لماذا نحن في الأمام أو الخلف؟
- ما هي القضايا التي يجب أن نتحدث فيها للعامة وتلك التي يجب أن نسكت عنها؟
- ما الذي يعرفه العامة حقيقة حول المواضيع المطروحة؟ ما الذي يفهمونه منها وما الذي يصدقونه؟
- متى يجب علينا أن نطرح أطروحات وسياسات وبرامج جديدة؟
- ما هي الطريقة المثلى لشرح مواقفنا وسياساتنا؟
- من هم أكثر خطبائنا مصداقية وفاعلية؟
- ما هي المصطلحات والألفاظ التي يجب أن نستخدمها بحيث تُفهم وتستوعب من قبل المصوتين؟
- ما هي الرسائل الأكثر أو الأقل فاعلية؟" (Taylor, 2006).

بكلمات أخرى، فإنه من المهم أن نتذكر أن الكلمات نفسها التي قد تكون ناجحة إلى حد بعيد في المجتمع المحلي لدولة ما، قد تحمل تأثيرات سلبية لجمهور المستمعين الأجانب (Nye, 2008). وهذا ما يؤكده والر (Waller, 2007) عندما يرى أن الرسائل الفعالة تتطلب تفهماً وتطويراً للكلمات المناسبة؛ فالكلمات والصور هي من أكثر الأسلحة فعالية في حرب الأفكار. ولذلك، فإن معرفة أبعاد الكلمات العابرة للثقافات هي المفتاح للفوز بحرب الأفكار العالمية.

كما أن المصداقية مهمة جداً في عمل السياسي، لاسيما أمام وسائل الإعلام. فقد لا يقول السياسي كل ما يعرف، لكنه لا يقول إطلاقاً ما يمكن إثبات عكسه. بل يستطيع أن يجيب بطريقة ليس لها علاقة بالسؤال إذا كان ذلك يؤدي إلى تجنب الكذب أو التشكيك في المصداقية (شعث، ٢٠١٠).

وإذا كان لاستطلاعات الرأي كل هذه الأهمية في معرفة مسار الدبلوماسية العامة الفلسطينية ورأي الشعب الفلسطيني في قضايا مصيرية عديدة، فإن الباحثة تتساءل حول مصداقية استطلاعات الرأي الفلسطينية ومدى ارتباطها مع مراكز صنع القرار الفلسطيني من جهة، والجهات الممولة من جهة أخرى.

يشير الدكتور عبد الستار قاسم إلى أن استطلاعات الرأي مرهونة بعاملين أساسيين بشكل عام، يتمثلان بتوافر المعرفة والحرية. أما المعرفة فيمكن ترجمتها من خلال وعي الشارع بالقضية المطروحة أو عدمه، وأما الحرية فهي غائبة عن واقع الشارع الفلسطيني، ويعزو ذلك إلى تدخل المستوى السياسي في عمل مراكز الأبحاث والاستطلاعات (دويكات، ٢٠١٠).

لاشك ان البحث في مصداقية استطلاعات الرأي يمكن أن يتم تناوله بناءً على عدة اعتبارات، لعل اهمها هو موقف المسؤولين الفلسطينيين وصناع القرار السياسي من هذه الإستطلاعات. فهي غير مهمة – الى حد ما– ما لم يلتقطها الساسة ويؤمنوا بمصداقيتها ويسعوا الى تغييرها من جهة أو يجيروها لمصالحهم من جهة اخرى.

وقد تباينت آراء المسؤولين الفلسطينيين وصناع القرار حول مدى ثقتهم باستطلاعات الرأي التي تجريها مراكز فلسطينية أو أجنبية تعمل في فلسطين؛ فالدكتور مفيد الشامي (الشامي، ٢٠٠٩) رئيس قسم التدريب الدبلوماسي في وزارة الشؤون الخارجية في رام الله، يعرب عن ثقة الوزارة والحكومة بمؤسسات الاستطلاع المستقلة، ويعتبر أن للوزارة قراءتها للنتائج ودراستها للعوامل المؤثرة في هذا الاستطلاع أو ذاك. بينما ينفي الدكتور محمود الرمحي (الرمحي، ٢٠١٠) أمين سر المجلس

التشريعي ثقته بالمؤسسات التي تقوم باستطلاع الرأي، لأن المؤسسات تظهر النتيجة المرجوة والمرغوبة من قبل الممول وليس النتيجة الحقيقية.

ومن موقع الخبرة، فإن الدكتور نبيل شعث (شعث، ٢٠١٠) مقتنع بأن ليس هناك استطلاعات حقيقية. فالكل يركز على الرأي العام المحلي. وفي أمريكا بين الحين والآخر، فإن جيمس زغبي يقوم باستطلاعات رأي في أواسط الأمريكيين. لكن التذبذب في الآراء ناتج عن تطورات سياسية نتيجة الحركة الصهيونية هناك.

أما فيما يتعلق باستطلاعات الرأي الخاصة بالدبلوماسية العامة الخارجية، فإنها تختلف بشكل كبير عن نظيرتها الداخلية؛ وذلك لتبني معظم الفلسطينيين آراء متشابهة حول قضايا الوضع النهائي والقضايا المصيرية للشعب الفلسطيني؛ فقرابة ٩٧٪ من الشعب الفلسطيني يعتبرون أن أولى أولوياتهم والعقبة الأساسية في وجه السلام هي الدولة المستقلة كاملة السيادة، و٩٥٪ منهم مع حق العودة للاجئين، و٩٤٪ يؤكدون على أهمية إيجاد حل لقضية القدس، و٨٨٪ منهم يؤكدون على أحقيتهم في المصادر الطبيعية في الأراضي الفلسطينية (Irwin, 2009).

وقد أكد الدكتور أحمد يوسف (يوسف، ٢٠١٠) وكيل وزارة الشؤون الخارجية في غزة وجود مراكز استطلاع للرأي ترفد الحكومة بنظرة العالم للقضية الفلسطينية، ولكن تأثيرها يكاد لا يذكر، وتحتاج للتطوير والتخصص في المجالات كافة؛ حيث توجد الهيئة العامة للاستعلامات، والمكتب الإعلامي الحكومي اللذان –من المفترض– أن يكونا أهم مؤسستين تعنيان برفد الحكومة الفلسطينية بنظرة العالم للقضية الفلسطينية. ولكن للأسف على الرغم من توفر الموارد البشرية، فإن عمل كل من المؤسستين ينحصر في الشؤون الروتينية الخاصة بمتابعة بعض الأخبار من خلال المواقع وتنظيم عمل المؤسسات الإعلامية، وتنظيم المؤتمرات الصحافية، أو تقوم بإجراءات البحث واستطلاع الرأي داخل المؤسسات الفلسطينية بعيداً عن رؤية العالم الخارجي للقضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة.

وفيما يتعلق بالمؤسسات والمنظمات الأهلية، فليس هناك مراكز مستقلة لاستطلاع الرأي لرفد معلوماتهم حول شعبية القضية الفلسطينية في الخارج، وهم يعتمدون على الفعاليات والأوساط التي تعمل في محيطها لمعرفة الرأي العام، حيث يعتقد السيد وسام أبو الهيجا عضو اللجنة الإعلامية لتنظيم مؤتمر فلسطينيي أوروبا، أن شعبية القضية تشهد زخماً متزايداً حول القضايا الحيوية المطروحة من قبل هذه الهيئات والمؤسسات مثل الحصار على غزة، والجدار في الضفة .. وغيرها (أبو الهيجا، ٢٠١٠).

وفي استطلاع للرأي أجرته هيئة الإذاعة البريطانية الـ بي بي سي العام ٢٠٠٨ (قبل الحرب الأخيرة على غزة) لنسبة تأييد الفلسطينيين والإسرائيليين، شملت ٣٤ دولة، كانت النتائج على النحو التالي:

الدولة	تأييد الفلسطينيين ٪	تأييد الإسرائيليين ٪
الهند	٢٣	٢٤
الصين	١٠	٢
روسيا	٧	٧
إسبانيا	١٢	٧
بريطانيا	٨	٢
فرنسا	٦	٤
الولايات المتحدة	٣	٢١
بيرو	٤	٤
المكسيك	٤	٣

(التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٨).

وهذه النتائج مذهلة ومرضية إلى حد ما –باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي يمثل الرأي العام فيها ظروفاً خاصة سنتطرق إليها فيما

بعد- غير أن المؤسف في الأمر عدم وجود استطلاعات رأي حديثة لما بعد العدوان وزيادة وطأة الحصار، وتوافد قوافل شريان الحياة وغيرها من القوافل الأوروبية والأجنبية لقطاع غزة.

ما مدى نجاح الدبلوماسية الإسرائيلية العامة؟

"إن من يُعدُّ إرهابياً من وجهة نظر البعض، هو مقاتل من أجل الحرية من وجهة نظر آخرين".

Henrikson, Alan

لعل الحكم على مدى نجاح أو فشل دبلوماسية عامة في بلد ما يعود إلى الجانب الذي يتم تقييمه في هذه الدبلوماسية وفاعليتها، والقضايا الحساسة التي تتم دراستها لبيان مدى النجاح والفشل. ومن هذا المنطلق، فقد تباينت الآراء حول الدبلوماسية العامة الإسرائيلية بين من يعتقد جازماً أنها من أنجح الدبلوماسيات العامة في العالم، ومن يعتبر أنها دبلوماسية فاشلة لعوامل داخلية وأخرى خارجية.

حتى من يعتقدون بنجاح الدبلوماسية العامة الإسرائيلية، فإنهم يعتقدون بفاعليتها في الولايات المتحدة الأمريكية، وليس في أوروبا أو الشرق الأوسط مثلاً. ويعزون ذلك إلى قوة اللوبي الإسرائيلي (AIPAC). وقد صرح رئيس الوزراء السابق إيهود أولمرت بامتنانه الشديد لوجود هذه المنظمة التي عدها أفضل صديقة لإسرائيل في العالم بأسره (Taylor, 2006).

لو أردنا أن ننظر إلى معايير الدبلوماسية العامة الحقيقية، لوجدنا أن ما يرفع من أسهم إسرائيل في الولايات المتحدة الأمريكية يفوق ما نسميه الدبلوماسية العامة، بل وحتى القوة الناعمة -التي تعد أعم وأشمل من الدبلوماسية العامة- بشكل عام؛ فمهمة اللوبي الصهيوني تجاوزت تلك الدبلوماسية لتتدخل في عمق السياسات الأمريكية المباشرة، وليس لاستمالة الشعب الأمريكي وتركه يؤثر على حكومته.

ومن خلال تجربة الدكتور ناصر القدوة في عمله رئيساً للبعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة عبر سنوات، أبدى رأيه بالدبلوماسية العامة الإسرائيلية؛ فهي كما قال: "ضعيفة وهشة وهي أقرب للبروباجاندا التي تعتمد على الإعلام والتنميق. الإعلام فقط هو الناشط إسرائيلياً، أما فيما يتعلق بالدبلوماسية العامة بأوسع حدودها فهي ضعيفة، ونحن نسبقهم بأشواط في الانخراط بالناس والتعامل معهم، إلا في الولايات المتحدة الأمريكية لأسباب لا تتعلق فقط باللوبي الصهيوني، وإنما بكثافة انخراط الجالية اليهودية، لاسيما النخبة من العلماء والاقتصاديين وغيرهم في المجتمع الأمريكي قبل تواجد الجالية الفلسطينية بثلاثة أجيال على الأقل" (القدوة، ٢٠١٠).

وفي السياق نفسه، يضيف مشير المصري (المصري، ٢٠١٠) النائب في المجلس التشريعي عن كتلة الإصلاح والتغيير أن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية تعمل على قلب الحقائق؛ فهي تسعى لإبراز نفسها على أنها ضحية لتبرر ممارساتها الهمجية وعدوانها المستمر ضد أبناء الشعب الفلسطيني. ولا شك أنها تشكل معوقاً في طريق الدبلوماسية العامة الفلسطينية، ولكن المجلس التشريعي –بعد الانتخابات التشريعية الثانية– قد اجتهد في كسر هذا الجدار، حتى بدأت النظرة الأوروبية تتغير تجاه الكيان الصهيوني، لاسيما بعد الحرب الأخيرة على غزة وتقرير غولدستون.

إن إسرائيل قد أهملت أدوات الدبلوماسية العامة بشكل كامل تقريباً فيما يخص العالمين العربي والإسلامي. كما أن تصرفاتها بحق الفلسطينيين لا يمكن أن تبررها أية دبلوماسية عامة مهما كانت قوتها (Lord, 2006). لكن من وجهة نظر الدكتور يوسف فإن ذلك لا يعني أن إسرائيل لا تملك هذه الأدوات؛ فهي تمتلك لوبيات من شخصيات سياسية وإعلامية واقتصادية داخل بعض الدول للوصول إلى أعلى المراكز لتحقيق كل ما تصبو له، وسيكون في خدمتها جيش من المعاونين يبدأ برؤساء دول وينتهي عند كاتب صغير في الصحف الصفراء (يوسف، ٢٠١٠).

ومن وجهة نظر شمعون بيريز، فإن الدولة التي تمتلك علاقات سياسية جيدة ليست بحاجة إلى علاقات عامة، أما إذا كانت سياسات الدولة سيئة، فإن أفضل علاقات عامة لا يمكن أن تفيدها في شيء. إن دبلوماسية إسرائيل العامة غالباً ما تكون ردة فعل متأخرة وأعذار واعتذارات. بينما رسالة الفلسطينيين للعالم بالمقابل واضحة وثابتة "أنهوا الاحتلال" (Gilboa, 2006).

وبعد حرب غزة، وصدور تقرير القاضي غولدستون، "أطلقت إسرائيل حملة دبلوماسية وقانونية لاحتواء الآثار الضارة والسلبية للتقرير ... وانبرى الإسرائيليون للدفاع عن حربهم العدوانية ضد غزة، وكالوا الاتهامات لرئيس لجنة التحقيق ... في وقت أعلنت الخارجية الإسرائيلية أنها دشنت يوم صدور التقرير موقعاً على الإنترنت هدفه التصدي لمجموعة التقارير الدولية التي تدين السياسات الإسرائيلية (سعيد، ٢٠١٠).

ويعتقد هيرش غودمان (غودمان، ٢٠٠٩) أن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية تضررت بشدة بعد الحرب الأخيرة على غزة. فلم يكن بيد إسرائيل رسالة مقنعة بوسعها أن تعطي تفسيراً لحجوم الدمار، أو حتى تفسيراً منطقياً لما كان في نظر العالم استخداماً مبالغاً فيه للقوة في ظل تجاهل المواثيق الدولية. ولو أردنا أن نسقط نظرية بيريز السابقة على هذه الحالة، فإن سياسة إسرائيل كانت سيئة للغاية في هذه المرحلة، بحيث لم تستطع دبلوماسيتها العامة –التي وصفت في تلك المرحلة بأنها قوية للغاية– إنقاذها من حملات الغضب الواسعة في أواسط العالمين الإسلامي والغربي على حد سواء.

ففي كندا، ومن بعدها كاليفورنيا ولندن وباريس وغيرها، تم اقتحام السفارات والقنصليات الإسرائيلية وتسليم العاملين فيها إخطاراً "شعبياً" بإخلاء سفاراتهم بسبب ما وصفوه بوحشية الحرب على قطاع غزة، بينما وصل الأمر إلى ما هو أبعد من ذلك باقتحام مصنع للأسلحة في مدينة برايتون البريطانية وتحطيم بعض معداته وآلاته تحت عنوان "تحطيم مصنع الأسلحة"، وذلك لأنه يصدر أنواع الأسلحة المختلفة لإسرائيل (فريدمان، ٢٠٠٩).

لقد فشلت الدبلوماسية العامة الإسرائيلية في تقرير غولدستون؛ فلم تستطع الحفاظ على جماعات تقليدية كانت مؤيدة لإسرائيل على اعتبارات توراتية مثل الكنيسة الكاثوليكية والبروتستانتية أيضاً، كما خسرت جمعيات حقوقية مثل هيومان رايتس ووتش التي قلبت موقفها تماماً لصالح الفلسطينيين في حرب غزة، وتجمعات الأكاديميين، وبعض الأحزاب التي وقفت مواقف واضحة ضد الحرب في غزة، بالإضافة إلى تضرر العلاقات التجارية الإسرائيلية (عوض، ٢٠١٠).

لعل البعض ينظر للدبلوماسية العامة الإسرائيلية باعتبارها واسعة النفوذ، وذات تأثير واسع، وهو انطباع لم ينهض من فراغ. لكنّ الدعاية المؤيدة للاحتلال الإسرائيلي تحرز تراجعات متواصلة في البيئة الأوروبية –وغيرها من البيئات بطبيعة الحال– مع تنامي الوعي في قطاعات الجمهور بحقيقة هذا الاحتلال وممارساته البشعة. وفي المقابل؛ فإنّ الجهود الفلسطينية، أو تلك التي تخدم القضية الفلسطينية، بالتواصل والتأثير، أو الدبلوماسية العامة، تتنامى على نحو مطرد وبطريقة كمِّية ونوعية (أبو الهيجا، ٢٠١٠).

ما هي مؤشرات بدء الفلسطينيين باستخدام الدبلوماسية العامة؟

إن الفلسطينيين –كما صرح أكثر من مسؤول فلسطيني– يمارسون الدبلوماسية العامة "بالفطرة"، لاسيما الموجودين منهم في الشتات وفي المهجر. وهذا ليس بالأمر الجديد عليهم. لكن السياسة الرسمية الفلسطينية بدأت حديثاً بالاهتمام بالدبلوماسية العامة، وبخاصة بعد تعثر المفاوضات بين الجانبين.

وليست الدبلوماسية العامة عند الفلسطينيين وليدة لحظة معينة بحد ذاتها، بقدر ما هي تطور للدبلوماسية في تلك اللحظة؛ وحتى لو كانت الباحثة ستركز على مؤشرات تطور الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية، فهذا لا يعني أنها ستهملها قبل ذلك؛ فتجربة المجلس التشريعي الأول بنظر بعض السياسيين الفلسطينيين الذين يحترمهم

الشعب الفلسطيني "لها طعم مميز، حيث بدأ العمل من الصفر، وكانت الخبرة تنقص أعضاءه، إلى أن استطاع تأسيس علاقات برلمانية خارجية وإقليمية من خلال تشكيل لجان برلمانية رسمية مثل لجان الصداقة مع البرلمانات الوطنية الأوروبية والعربية وأمريكا، وأصبح عضواً فاعلاً في جمعية الأورومتوسطي التي تضم برلمانية ٤٢ دولة على ضفاف المتوسط، ومراقباً في مجلس أوروبا وفي برلمانات دول الناتو وعضواً في مجموعة البرلمانات الآسيوية، ومراقباً في المجلس الوطني في اتحاد البرلمان الدولي. وقد ألقى عدد من قيادات العالم التاريخية خطباً أمام المجلس، وكان أولهم المناضل نيلسون مانديلا، وكذلك جاك شيراك، ورئيس وزراء تركيا، ورئيس البرلمان الصيني ... وغيرهم" (خريشة، ٢٠١٠).

أما السلطة الفلسطينية، فمشروع الدبلوماسية العامة يتلخص عندها –في الوقت الراهن– بزيارة المؤسسات الأهلية والمدنية في أوروبا وأمريكا والدول الصاعدة والمؤثرة على القضية (التجمعات، الجامعات، الجاليات الفلسطينية)، ومساعدة الجاليات الفلسطينية على تأطير نفسها، وإيجاد علاقة مباشرة ووثيقة مع الوطن لاستخدام نفوذها لصالح الوطن الأم، واستقبال وتنظيم زيارات للقادة المجتمعيين والمؤسسات الأهلية، ولأبناء الجاليات لزيارة الوطن. إن إستراتيجية وزارة الخارجية هي جزء من الخطة الشاملة لفلسطين للسنوات الثلاث القادمة. وقد خصص تمويل مالي معقول لهذه الغاية من أجل تحقيق الدبلوماسية العامة التي لا تنتهي بقيام الدولة. وهناك سعي إلى تأسيس وكالة للمساعدات الفلسطينية العالمية حتى بمحدودية موارد الدولة المالية، وذلك من أجل تقديم المساعدات الفنية والدعم الفني للدول المحتاجة أيام السلم أو الكوارث، ونقل الخبرات الفلسطينية المتميزة في معرفة وحقول معينة كالزراعة والطب وتعليم اللغة العربية وغيرها (الشامي، ٢٠٠٩).

وبعد فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الثاني، بدأ حصار مالي واقتصادي، وعزل سياسي، وتدخل

الاحتلال عبرٍ إعتقال عدد كبير من نوابه. ويمكن إيجاز ذلك بأن "الذي خسر لم يسلّم والذي فاز لم يستلم"، وكل هذا انعكس على أداء المجلس التشريعي الثاني (خريشة، ٢٠١٠). لكن، وعلى الرغم من تلك الظروف المتمثلة بمقاطعة الدول والبرلمانات لهذا المجلس، فقد تم استحداث هيئة العلاقات الخارجية التابعة لكتلة التغيير والإصلاح تعمل على بناء وتعزيز العلاقات مع دول العالم العربي والإسلامي والأوروبي، وتفعيل آليات التواصل معهم، وكذلك تعمل على تفعيل وإثارة القضايا الفلسطينية الرئيسة على المستوى الخارجي (اللاجئون، الأسرى، القدس، النواب المختطفون، حصار غزة، العدوان ... وغيرها)، وذلك من خلال المشاركة بالفعاليات والنشاطات الدولية، واستقبال الوفود الخارجية، وبخاصة البرلمانية، والتواصل مع البرلمانيين والمسؤولين في أنحاء العالم، وتنظيم زيارات وجولات خارجية، والمشاركة في المناسبات الدولية والوطنية والأحداث في دول العالم، ووضع العالم في صورة مجريات الأحداث في الواقع الفلسطيني وتأثيراته على كل الأصعدة، وإعداد تقارير محدثة عن القضايا الفلسطينية باللغتين العربية والإنجليزية (المصري، ٢٠١٠).

ولعله من المفارقة بمكان، أن ترسل اللجنة الشعبية لفك الحصار عن غزة مساعدات عينية رمزية لضحايا الزلزال الكارثي الذي وقع في هاييتي (الموقع الرسمي للجنة)، مع حاجتها الماسة إلى الدعم.

ونستطيع إجمال بعض مؤشرات وعي الفلسطينيين لاستخدام الدبلوماسية العامة بعد الانتخابات التشريعية الثانية من أوجه عدة بالآتية:

- تزايد المحطات الفضائية الفلسطينية التي تنشر "القصة الفلسطينية" بالرؤية الفلسطينية، مع وجود بعض الإشكالات التي لا بد من تجاوزها حتى تؤتي هذه الخطوات ثمارها، وأبرزها مخاطبة العالم بلغة أخرى عدا العربية، وتوحيد الرسالة الموجهة للعالم بتجاوز قضايا الخلاف الداخلي، وتحسين الأداء المهني والتكنولوجي لهذه المحطات.

- انتشار البؤر الشعبية التي تعمل على نصرة القضية الفلسطينية من خلال مواقع الإنترنت واستغلال أحدث أدوات التكنولوجيا المتوافرة بين يدي العامة وأهمها "اليوتيوب" و"الفيس بوك" ... وغيرها.

- إصدار النشرات والكتيبات والجرائد الرسمية للتعريف بأداء الحكومة الدبلوماسي على الصعيدين الشعبي والرسمي أمام الجمهور الفلسطيني، لتعزيز الثقة وتكامل الأدوار، فقد بدأ المجلس التشريعي بإصدار **صحيفة البرلمان**؛ وهي نشرة متخصصة نصف شهرية تعنى بتغطية نشاطات المجلس التشريعي وفعالياته (السلطة الوطنية الفلسطينية، ٢٠٠٩)، علماً بأن المجلس التشريعي الأول كان يصدر مجلة شهرية تحمل اسم **المجلس التشريعي الفلسطيني**، توزع على مستوى الوطن والممثليات الفلسطينية في الخارج، وكذلك لبعض الجاليات الفلسطينية والعربية، واعتماد نشرة باللغة الإنجليزية أيضا (خريشة، ٢٠١٠). كما تصدر الحكومة الفلسطينية في غزة **صحيفة الرأي** الحكومية؛ وهي صحيفة يومية شاملة، لكنها تصدر أسبوعياً مؤقتاً تعنى بتغطية نشاطات الحكومة وإنجازاتها على الصعيدين المحلي والعالمي.

- الجولات التي قام بها أعضاء المجلس التشريعي إلى مختلف أنحاء العالمين العربي والإسلامي، وكان آخرها قيام البرلمان بجولة لعشر دول عربية وإسلامية، تمت زيارة برلماناتها، والمشاركة في أربعة مؤتمرات عربية وإسلامية ودولية، والالتقاء بالعديد من القادة والزعماء والوزراء والسياسيين والحقوقيين والنقابيين والمثقفين ورجال الأعمال والجاليات الفلسطينية، وزيارة العديد من المخيمات الفلسطينية في الشتات (المجلس التشريعي الفلسطيني، ٢٠٠٩).

- الحملات التي تقوم بها الهيئات والمنظمات الأهلية في الوطن والشتات، والتي أصبحت تتسم بالتخصص حول قضايا معينة كالقدس، والجدار، والأسرى، والحصار، وغيرها.

- صدور أول دورية متخصصة بالدبلوماسية بشقيها الرسمي والعام باللغتين العربية والإنجليزية من قبل وزارة الشؤون الخارجية في غزة بعنوان *(Eye on diplomacy)*، تتناول القضايا الجوهرية الفلسطينية كالقدس، والعودة، والأسرى، والمياه، وإنهاء الاحتلال، وجدار الفصل ... وغيرها، بالإضافة إلى المعاناة اليومية للفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية نسبياً.

الإسلاميون والدبلوماسية العامة

"إن صعود "حماس" كحركة إسلامية فلسطينية، شجع ملايين المسلمين لتقديم دعم أكبر للقضية الفلسطينية".

Hroub,Khaled

إذا عدنا إلى الوراء قليلاً، نجد أن الإبعاد إلى مرج الزهور العام ١٩٩٢ اعتبر الرافعة التي رفعت العمل الفلسطيني الإسلامي من حركة داخلية إلى عالمية، وفتحت الآفاق على الشعوب كافة. ومنذ ذلك الحين، أدركت الحركة الإسلامية في فلسطين، بشكل عام، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس" بشكل خاص، أهمية العمل على الصعيد الدولي لرفع القضية الفلسطينية وإعادة قوتها وزخمها إلى الرأي العام العالمي (الدويك، ٢٠١٠).

يعتقد الرمحي (الرمحي، ٢٠١٠) أن الجاليات الفلسطينية في الخارج، لاسيما أوروبا، تعمل في أغلبها كجمعيات إسلامية، فالروابط إسلامية بالدرجة الأولى. ولعل النشاط الأبرز يكمن في بريطانيا، فقد أصبح لتلك الجاليات علاقات ممتازة مع المسؤولين والرسميين. لكن تلك الجاليات لا تتلقى أي دعم رسمي. وهذا ما يؤكد الدكتور ناصر القدوة (القدوة، ٢٠١٠) بعضه ويخالف بعضه الآخر؛ فالقوى الإسلامية الجديدة نسبياً (حماس) نشيطة بشكل أفضل فيما يتعلق بالمنظمات الأهلية في الخارج وبين الجاليات. لكن ذلك لا يعني أن الموقف الخارجي –على الأقل الغربي– يرضى بوجود تجمعات للإسلام السياسي،

وبخاصة إذا كان يعتقد أنها متطرفة. أما حديثاً، فقد بدأت تبرز قوى مثل دول عدم الانحياز، وبعض الدول الأوروبية، والدول الإسلامية تبدي تعاطفاً مع هذه التجمعات. وإذا استثنينا الدول الإسلامية، فإن الجاليات الإسلامية ما زال بينها وبين دولها إشكالات، ما لا يعطي دوراً إيجابياً كثيراً للتأثير عليها لصالح القضية.

إن المسلم العادي حتماً سيشعر بأنه صدى للخطاب الإسلامي لـ"حماس" أكثر من الخطاب العلماني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية. ومع انتشار حركات الإسلام السياسي في العقود الثلاثة الماضية، فإن المجتمعات الإسلامية في الغرب أصبحت مطاوعة لنداء "حماس" في العموم. وما تريده "حماس" من هذه المجتمعات تحديداً هو نشر القضية الفلسطينية والترويج لها قدر المستطاع، ودعم العمل الخيري في المناطق الفلسطينية (Hroub, 2006).

وفي هذا السياق، يعتقد نبيل شعث (شعث، ٢٠١٠) أن "حماس" تستفيد من الجاليات والتيارات الإسلامية القوية في الخارج، كما أن إعلام "حماس" مسنود بالإعلام الإسلامي الخارجي، وهو ناجح. لكنه يدور في فلك الانقسام الفلسطيني. وهذا الكلام أدى إلى تشتت أنصار القضية الفلسطينية؛ فجماعات الضغط المختلفة في الدول الأوروبية أصبحت منقسمة بين تأييد الفصيلين الأكبرين ("فتح" و"حماس")، وقد صعب ذلك كسب الحلفاء على الرغم من الظرف الموضوعي والتعاطف العالمي مع غزة، وتصاعد الصيحات للتصدي للمخالفات الإسرائيلية لحقوق الإنسان والقانون الدولي.

هناك حضور غير مباشر لـ"حماس" في أوروبا والغرب بشكل عام عبر شبكة المنظمات الإسلامية التي أظهرت دعماً وتضامناً مباشرين أو غير مباشرين مع "حماس". والعديد من هذه المنظمات أسس من قبل فلسطينيين مؤيدين عاطفياً أو سياسياً لأبناء شعبهم. ومن خلال هذه الدوائر الوافدة إلى أوروبا من الفلسطينيين، يمكن بلا شك تنامي الدعم الواضح لحركة "حماس" في الغرب، لاسيما أوروبا (Hroub, 2006).

يتحدث البعض عن عدم وجود بعد عربي أو دولي لأي من الأحزاب الفلسطينية، حتى ذات البعد الاشتراكي منها. لذلك، فقد فشلت هذه الأحزاب في جلب تعاطف الحركة التضامنية. والاستثناء الوحيد هو حركة المقاومة الإسلامية "حماس"؛ "التي استطاعت تحريك بعدها الإخواني الإسلامي، ليس فقط في العالم العربي والإسلامي، بل والعالمي. وهذا ما شهدناه في حركة الجماهير التضامنية في كثير من دول العالم" (قسيس، ٢٠٠٩).

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بين الواقع والواجب

السياسات الحكومية المباشرة

إن الحالة الفلسطينية تكاد تكون فريدة من نوعها، على الأقل في الوقت الراهن؛ فليست الحكومة واحدة في المناطق الجغرافية الفلسطينية، كما أنها لا تحمل الرؤية السياسية نفسها. وهذا بكل تأكيد سيؤثر بشكل مباشر وغير مباشر على السياسة الخارجية للسلطة الفلسطينية.

١. وعي رئيس الوزراء ووزير الخارجية لأهمية القوة الناعمة والدبلوماسية العامة

المقصود بهذه النقطة ليس الشخوص الممثلين للوزارة بقدر ما تعنينا الوزارة بشكل عام، كونها تتعامل بمؤسساتية تحتم على المسؤول اتخاذ القرار بعد الاستشارة. ومن خلال المقابلات التي أجرتها الباحثة مع ممثلين من "وزارتي" الشؤون الخارجية الفلسطينيتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، فإن الوعي بأهمية الدبلوماسية العامة غير مكتمل، لكن الممارسات التي بدورها تعد دبلوماسية عامة تكاد تكون موجودة بالفطرة في السياسة الرسمية، والأطر الشعبية على حد سواء.

لقد اقترح الدكتور سمير عوض (عوض، ٢٠١٠) أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت على الدكتور رياض المالكي وزير الخارجية في الضفة الغربية أن يعمل دائرة خاصة أشبه بإدارة عامة للدبلوماسية

العامة، وبعث له كل ما طلبه من معلومات ومخططات للتعرف على هذا النوع من الدبلوماسية، لكنه لم يتجاوب.

وفي كل الأحوال فإن مندوب فلسطين لدى المنظمة الدولية المعنية هو القائد الميداني للعمل الدبلوماسي الفلسطيني فيها، مدعوماً بكادر البعثة التي يشرف عليها. وفي الواقع، فإن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية [وهو في حالتنا رئيس السلطة الفلسطينية] هو المرجعية الفعلية لذلك المندوب، وليس رئيس الوزراء ولا وزير الخارجية. ويمارس رئيس الوزراء وكذلك وزير الخارجية، العمل السياسي المرتكز على القوة الناعمة المتاحة في خدمة القضية الفلسطينية، بينما تمتلك قوة الاحتلال وتمارس القوة الصلبة العسكرية والاقتصادية والسياسية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وتلجأ في الخارج إلى مزيج من القوة الصلبة والناعمة معاً (أبو كوش، ٢٠١٠)

٢. وجود دراسة حقيقية لكل خطوة سياسية وتأثيرها على الرأي العام العالمي

يعتقد الدكتور نبيل شعث (شعث، ٢٠١٠) أن القيادة الفلسطينية قبل الانتخابات التشريعية الثانية كانت واعية لرؤيتها السياسية، والدبلوماسية الرسمية والعامة كانتا متجهتين بالأساس إلى خلق رأي عام دولي مناصر للقضية الفلسطينية طيلة فترة المفاوضات التي تمت ما بين ١٩٨٨ إلى قيام الانتفاضة الثانية العام ٢٠٠٠. وكان الهدف استقطاب دعمٍ دولي للخروج من المفاوضات بدولة حقيقية؛ فقد كان القتال سياسياً من أجل إنتاج دولة مستقلة وحق عودة للاجئين، وكيفية تجميع حلفاء في المجتمع المدني الدولي. وكان التحرك الدبلوماسي في الخارج موجهاً في ظل عملية سلام إلى التصدي لإسرائيل وتفسير سلوكها ورؤيتها المختلفة لعملية السلام. كانت أولويات الدبلوماسية تتمثل بخوض معارك حول الأسرى أولاً، ثم الاستيطان، وتهويد القدس، وما تلاها من إغلاق بيت الشرق. وقد كانت هذه الحملة ناجحة[بإعتقاده]. ثم معركة الضغط على غواتيمالا وكوستاريكا

لسحب سفاراتهم من القدس ونجحت. ومعركة شيراك برفض أي حراس أمنيين إسرائيليين أثناء زيارته القدس القديمة.

لكن هذه الإنجازات تنصب في إطار قضايا بالغة الخصوصية، كما أنها ليست من القضايا التي تحرك الرأي العام المحلي والعالمي على حد سواء. أضف إلى ذلك أن هذه الإنجازات كانت تتزامن وقضايا تثير الرأي العام بشكل أكبر، إما بسبب اعتداءات وخروقات إسرائيلية، وإما لتعثر الوضع السياسي العام وزيادة الخلاف بين القوى الفلسطينية الرئيسة حول كيفية إدارة الصراع مع المحتل.

إن نمط التفرد بالقيادة (كعادة دول العالم الثالث) هو السائد في الأراضي الفلسطينية ما قبل الانتخابات التشريعية الثانية وبعدها. ويعتبر تأجيل التصويت في مجلس حقوق الإنسان على مشروع القرار المتعلق بتقرير غولدستون وتوصياته بصورة فردية وبمنأى عن العمل الجماعي ثم العودة عن ذلك الخط تحت ضغط المعارضة الجارفة للتأجيل، مؤشراً واضحاً للخلل في كيفية اتخاذ القرارات السياسية وغير السياسية (أبو كوش، ٢٠١٠).

التدريب الاحترافي

١. وجود خبراء ذوي كفاءة عالية في دوائر العلاقات الخارجية للتخطيط للدبلوماسية العامة في الدولة

يكاد معظم المسؤولين وأصحاب القرار الذين تم إجراء مقابلات معهم يؤكدون على عدم وجود خبراء ذوي كفاءة عالية للتخطيط للدبلوماسية العامة، بل إن بعضهم يشكك بوجود خبراء للتخطيط للدبلوماسية التقليدية. لكن الدكتور الشامي (الشامي، ٢٠٠٩) يؤكد على ضرورة عدم الاستهانة بالدبلوماسية الفلسطينية منذ أن أنشئت منظمة التحرير الفلسطينية. فقد نجحت على صعيد التأييد الدولي في جميع المحافل الدولية، ليس نتيجة التعاطف فحسب، وإنما نتيجة نجاح الدبلوماسية الفلسطينية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد استطاعت تغيير موقف

أوروبا من مؤيد لإسرائيل بنسبة عالية إلى حالة تعاطف إلى حالة تأييد ومن ثم إقرار بدولتين. وما ساعد الفلسطينيين طيلة السنوات السابقة هو توحيد الخطاب الفلسطيني والسياسة الفلسطينية؛ بمعنى أن الشعب الفلسطيني في كل مكان تبنى موقف منظمة التحرير في سياستها الخارجية، وأصبح كل فرد فلسطيني سفيراً لموقفه وقضيته.

ولعل التحليل بعمق يجعلنا نرى مدى التفاوت في الحرفية الدبلوماسية بين أواسط الدبلوماسيين الفلسطينيين؛ فمستويات القائمين على دوائر العلاقات الخارجية تتفاوت من مؤسسة لأخرى، ففي حين نجد أن مستوى العاملين في مؤسسة الرئاسة راق نوعاً ما نتيجة الخبرة والتدريب، نجد ضعفاً في مؤسسات أخرىً كالمجلس التشريعي، ووزارة الخارجية، لاسيما بعد أن ترك الانقسام بصمة واضحة في عمل المؤسسات الفلسطينية، وبخاصة في قطاع غزة. ولكن الملاحظ بشكل عام وجود ندرة في الخبراء أصحاب الكفاءة العالية. ولو كان هناك خبراء ذوو كفاءة عالية، أو على الأقل لو كانت هذه الكفاءات موجودة (بكل ما يعنيه مصطلح كفاءة) لما كانت السفارات في الخارج تعيش حالة من الترهل، فالجميع يكاد يجزم أنه لا يوجد لنا سفارة واحدة في الخارج تقوم بدورها كسفارة (يوسف، ٢٠١٠).

أما الدكتور الرمحي (الرمحي، ٢٠١٠) فيبين المعضلة التي واجهت كتلة التغيير والإصلاح بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الثانية، فيقول: "عندما فزنا بالانتخابات وبدأنا العمل في المجلس التشريعي، فوجئنا بعدم وجود خبراء مختصين في كيفية العمل الدبلوماسي لا الرسمي ولا حتى العام؛ وأغلبية الموظفين لا يحملون أية شهادات علمية في أي مجال من المجالات. وبعد العام ٢٠٠٦، من المؤسف أن الدبلوماسية الفلسطينية الرسمية ومن يمثلها في الخارج اتخذوا موقف العداء ضد من فازوا بعد الانتخابات، لذلك فقد كانت نشاطاتهم في الدول التي يمثلون فيها فلسطين لا تتفق مع برنامج الحكومة، وإنما مع سياسة الرئيس".

وعلى صعيد الدبلوماسية العامة، فالأمر مشابه إن لم يكن أكثر صعوبة؛ فالدكتور ناصر القدوة (القدوة، ٢٠١٠) ينفي وجود خبراء ذوي كفاءة عالية، ويبين وجود تقاليد عامة في العمل الفلسطيني، ومن ضمنها إقامة علاقات إيجابية مع الأحزاب المختلفة أدى إلى تشكيل لجان تضامن في مختلف الدول، ومن ثم التضامن على المستوى الرسمي –البرلمانيين. وقد كانت بدايات هذا التضامن في الدول العربية والدول الأوروبية، ولعبت بعض المؤسسات الشعبية فيها دوراً مهماً، كان من أهمها الاتحاد العام لطلبة فلسطين؛ حيث أقام علاقات مع كل النقابات ومنظمات المجتمع المدني.

٢. وجود تدريبات حقيقية للكوادر العاملة في مجال العلاقات الخارجية بمختلف مستوياتهم

يكاد الوضع فيما مضى لا يختلف كثيراً في هذه الإحداثية عن سابقتها؛ إلا أن الجهود حديثاً بدت أكثر وضوحاً لتدريب كوادر مؤهلة للعمل الدبلوماسي بمختلف مستوياته. ولا يقتصر التدريب على كوادر وزارة الخارجية، بل إن المجلس التشريعي بالتنسيق مع الوزارة يقوم بتدريب كوادره على فن التفاوض، والقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وعلم النفس السياسي، والمناظرات السياسية، وفن البروتوكول والإتيكيت، والقانون الدبلوماسي، ومفهوم الدبلوماسية وأدائها، والعلاقات الخارجية، ومفهوم الأمن القومي (المصري، ٢٠١٠). لكن هذه الجهود تحتاج للاستمرارية والمتابعة للارتقاء بالكوادر المهيأة التي يمكن أن تشكل رصيداً في هذا المجال. كما أنها بحاجة إلى تطوير وتبادل خبرات مع دول خارجية ومعاهد دبلوماسية ذات علاقة لتصل إلى المستوى المطلوب، وقد يكون من الأفضل أن يتم إنشاء أو ربما فقط اعتماد معهد دبلوماسي فلسطيني على غرار دول كثيرة في العالم كالمعهد الدبلوماسي الأردني التابع لوزارة الخارجية (يوسف، ٢٠١٠). ولهذا، فإن وزارة الخارجية –في رام الله– بصدد إنشاء معهد للتدريب الدبلوماسي (الشامي، ٢٠٠٩).

٣. دور الجامعات الفلسطينية في رفد وزارة الخارجية بكوادر تعي معنى الدبلوماسية العامة وتدريبهم عليها

بشكل عام، هناك فجوة بين ما تدرسه الجامعات وبين العمل على أرض الواقع، وهذا يتطلب من وزارة الخارجية والجامعات الفلسطينية السعي إلى توقيع بروتوكول تعاون أو مذكرة تفاهم لتدريس برامج خاصة للدبلوماسية تخضع لشروط قاسية ومعايير محددة، ويتدرب المنتمون لها في الوزارة خلال فترة الدراسة، حتى يلتحقوا مباشرة بالعمل وهم على اطّلاع ودراية وخبرة. والجدير ذكره أن بعض الجامعات تكاد لا تجد فيها الكوادر القادرة على العطاء في هذه المجالات. ومؤخراً بدأت بعض الجامعات والمعاهد توجهات حثيثة نحو إقرار دبلوم متخصص في الدبلوماسية العامة (يوسف، ٢٠١٠).

إلى ذلك الحين، فإن التوظيف يتم للأشخاص الذين يظهرون قابلية للتطور والعمل في مجال السلك الدبلوماسي، ويتدرب باستمرار ويتدرج في هذا السلك. ويتم تعيينه بعد دورات متخصصة في الوزارة بدرجة ملحق لمدة سنتين. وبعد إظهار الكفاءة يستمر بالعمل ويترقى إلى درجة سكرتير ثالث، ومن ثم عليه أن يبقى في كل درجة ٤ سنوات، إلى أن يصل إلى درجة مستشار أول، وهي أعلى درجة دبلوماسية في الوزارة. وتبقى درجة السفير التي تكون تعييناً بقرار رئاسي ويصبح السفير ممثلاً للرئيس (الشامي، ٢٠٠٩).

أولويات الدبلوماسية الفلسطينية العامة

١. وعي الحكومة الفلسطينية وصناع القرار لشعبيتهم في الداخل والخارج لتوجيه الدبلوماسية العامة

نستطيع القول إن وعي الفلسطينيين غير ناضج تماماً بعد؛ فنحن الفلسطينيين ليس لدينا دراسات دقيقة أين نوجه دبلوماسيتنا العامة، لأننا نتعامل بالدبلوماسية دون أن نميز الفرق بين المواقع؛ فما يصلح

للعالم العربي والإسلامي ربما لا يصلح لأوروبا وأمريكا، وبالتالي إذا كانت الدبلوماسية مدروسة، فيجب أن تعرف من تخاطب وكيف تتحدث، وهذا ليس موجوداً بشكل دقيق عندنا (الرمحي، ٢٠١٠).

بينما يعتقد البروفيسور غيلبو (Gilboa, 2006) أن الدبلوماسية العامة الإسرائيلية يجب أن تركز على الدول العربية والأوروبية على حد سواء، وذلك لأن صورتها في هاتين البقعتين الجغرافيتين مشوهة للغاية. ويعتقد الشامي (الشامي، ٢٠٠٩) أن هذه الدبلوماسية سوف تتجه نحو أفريقيا وأمريكا اللاتينية، نظرا لتأييد هذه الدول للقضية الفلسطينية بشكل متصاعد، في محاولة لتغيير وجهة نظرها.

لكن هناك إدراكاً لأهمية أوروبا، ولضرورة تعزيز التحالفات الفلسطينية في أفريقيا وآسيا والدول الإسلامية ودول عدم الانحياز، وحاجة إلى تعزيز العلاقات مع القوى الحية فيها. والمشكلة تكمن في أمريكا؛ لأن الوعي الفلسطيني لم يشمل معرفة كافية بطريقة تفكير وعمل الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه لا يوجد احتكاك مباشر معها؛ فالجاليات الفلسطينية حديثة نسبياً هناك، ولم تستطع أن تكون جزءاً من النظام. أما الجاليات اليهودية فهي أقدم منا بثلاثة أجيال على الأقل، كما أنها منخرطة في لب العمل العلمي والتكنولوجي والصناعي والتجاري والإعلامي في الولايات المتحدة الأمريكية (القدوة، ٢٠١٠).

٢. المعرفة الجيدة بثقافة وفكر الشرائح التي توجه لها الدبلوماسية العامة وكيفية الظهور على شبكاتهم الإعلامية بالصورة المثلى

إن البعثات الدبلوماسية الفلسطينية تعمل بموارد بشرية ومالية محدودة، ولا يمكنها وحدها أن تكون مؤثرة في مخاطبة وجذب الرأي العام في البلدان المضيفة دون التعاون مع الجاليات الفلسطينية وأطرها. وتمتلك تلك البعثات والجاليات خبرة ميدانية في التعامل مع مكونات المجتمع المضيف (أبو كوش، ٢٠١٠).

لكن غالباً لا توجد معرفة كافية لفكر وثقافة هذه الشرائح، لأنه لو كان هناك دراية، للمسنا نتائج إيجابية لهذه الدبلوماسية، وغالباً ما تكون الدبلوماسية هي نتاج ردة فعل وليست مبنية على أساس من التخطيط الإستراتيجي. فليس هناك دراية حقة بفكر المستهدفين من هذه الدبلوماسية وثقافتهم (يوسف، ٢٠١٠).

وعلى صعيد النواب في المجلس التشريعي بعد الانتخابات التشريعية الثانية، فقد تخرج العديد منهم من بلدان خارجية؛ سواء عربية أو إسلامية أو أوروبية، لذلك يمكن القول إن هناك معرفة جيدة بثقافة تلك المجتمعات وفكرها، كما أنهم معنيون بفتح آفاق مع دول العالم لدعم القضية الفلسطينية وإن تعارضوا مع بعض الدول في نظرتها للقضية الفلسطينية، فليس عن جهل بواقع هذه الدولة، لكن من منطلق الحرص على التمسك بالحقوق والثوابت والرؤية السياسية، وهم يدركون أن الانفتاح الدبلوماسي مع الآخرين لا يعني التخلي عن الرؤى والمبادئ. وفي الخطاب الإعلامي عبر وسائل الإعلام المقروءة والمرئية، يتم التفريق بين الشريحة الرسمية والشريحة الشعبية. وهناك سعي إلى تشكيل رأي عالمي مساند للقضية الفلسطينية (المصري، ٢٠١٠).

إن أحد أسباب "انبهار" العالم بنتائج الانتخابات الأخيرة –حسب تعبير الدكتور الرمحي– لا يعود فقط للإحصاءات والأرقام الجامدة، وإنما لأن قائمة التغيير والإصلاح احتوت على كم متنوع من التخصصات العلمية والأدبية. كما يوجد داخل الكتلة متحدثون بأكثر من سبع لغات بإتقان، وبخاصة أنهم أثناء دراستهم كانوا يمارسون الأعمال والنشاطات والفعاليات في تلك البلاد التي كانوا يدرسون فيها. بالتالي فقد وجدت القدرة للتعامل مع الوفود كافة (الرمحي، ٢٠١٠).

استخدام التكنولوجيا في نشر الدبلوماسية الفلسطينية العامة

يقال إن التكنولوجيا تسمى حديثة ما دامت تقوم بوظيفتها المتمثلة بالوصول إلى الجمهور والتأثير فيه (Price et al, 2008). ونحن عندما

نتحدث عن تكنولوجيا مستغلة لصالح الدبلوماسية العامة الفلسطينية، فإننا نعي الإمكانات المتاحة. وبناء على التعريف السابق، فإنه يتأتى علينا استغلال تلك الإمكانات والموارد بالطريقة المثلى.

يتجلى استخدام الفلسطينيين للتكنولوجيا الحديثة لتفعيل دبلوماسيتهم العامة في الحرب الأخيرة على غزة؛ حيث ابتكر بعض نشطاء الإنترنت مظاهرات على الفيس بوك، وما عرف بالجهاد الإلكتروني المعني باختراق المواقع الإلكترونية الإسرائيلية وتخريبها (سعيد، ٢٠١٠). أما على الصعيد الرسمي، فهناك معايير لاستخدام التكنولوجيا لصالح الدبلوماسية العامة.

١. المواقع الرسمية التي تساهم في نشر القصة الفلسطينية

ليس هناك نقص في عدد المواقع الرسمية التي تعنى بالقضية الفلسطينية؛ فرئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، والمجلس التشريعي، بشقيها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومنظمة التحرير، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، كلها تمتلك مواقع تروج لسياستها على أرض الواقع. لكن الإشكال يكمن في معضلتين أساسيتين؛ تتمثل الأولى بالنقص في اللغات التي يتم خطاب العالم فيها؛ فجل هذه المواقع تخاطب العالم بلغتين أساسيتين فقط هما العربية والإنجليزية، وقد استخدم موقع منظمة التحرير اللغة العبرية كذلك، وفي بعض الأقسام استخدمت الفرنسية أيضاً، أما المركز الفلسطيني للإعلام الذي يعد الناطق الرسمي باسم حركة "حماس"، فقد استخدم سبع لغات عدا العربية. وتتمثل المعضلة الثانية –وهي الأكثر سلبية–بتعارض الرؤى السياسية التي تمثل كل طرف من أطراف الانقسام، والدخول في تفاصيل بعض القضايا الخلافية بين أبناء الشعب الفلسطيني، غير مدركين أن هذه المواقع ليست موجهة للداخل الفلسطيني بقدر ما هي موجهة للعالم بأسره.

٢. رسالة المواقع الرسمية والتنسيق بينها

يلاحظ من خلال دراسة المواقع الإلكترونية الخاصة بالمؤسسات الرسمية أن هناك قضايا جوهرية تتناولها بشكل عام، وأهمها التعريف بجرائم

الاحتلال، وما تتعرض له مدينة القدس من استيطان وتهويد، والأسرى الفلسطينيون وعذاباتهم، واللاجئون وحق العودة، وقضايا كالجدار، والحصار، والمياه. بالإضافة إلى أبرز إنجازات تلك المؤسسات الرسمية على الصعيدين المحلي والعالمي. لكنها تتعرض أيضاً إلى قضايا الخلاف الداخلية كالانقسام الفلسطيني، وهذا ما يؤدي إلى عدم وحدة الهدف النهائي المتمثل بدعم الدبلوماسية العامة واستثارة الرأي العام العالمي.

وتستخدم هذه المواقع الصور لتوثيق الأحداث والنشاطات المتعلقة بالمحاور الرئيسة، كما أنها تحتوي على روابط للاتصال بالجماهير الفلسطينية والأجنبية. وجلها يحتوي على عناوين لمواقع ذات صلة بالقضية الفلسطينية والدبلوماسية العامة.

التمويل

إن العقبة الأساسية للدول الأكثر فقراً هي قلة الموارد؛ البشرية منها أو المالية. وقد تكون المعيقات أيضاً بالنقص في البنية التحتية الخاصة بالاتصالات. فإذا كان التواصل الداخلي بمثل هذه البنية التحتية صعباً، فإن التواصل الخارجي مع الشعوب الأخرى سيكون أكثر صعوبة بكل تأكيد (Hemery, 2005).

١. الميزانية المرصودة لتطبيق الدبلوماسية الفلسطينية العامة وتطويرها

إن الدبلوماسية العامة ليست شيئاً مركزياً في السياسة الفلسطينية أو العلاقات العامة، لكنها تتم جزئياً بأشكال مختلفة، وعلى مستويات مختلفة. وهذا يعني أنه ليس لها ميزانية خاصة ولا تمويل مركزي. وإنما تأتي في سياق عمل المؤسسات والمنظمات كل حسب إمكاناته وميزانيته (القدوة، ٢٠١٠). لكن بشكل عام، فإن هناك ميزانية "كافية" لتحقيق الأهداف المرجوة من التواصل الخارجي كتوفير مكان مهيأ بكافة وسائل الاتصال، وكفاءات مدربة في العمل الدبلوماسي، وكذلك تخصيص ميزانية للزيارات الخارجية والجولات، وكذلك لاستقبال

الوفود الخارجية، والمشاركة في النشاطات والفعاليات الدولية ... لذا، فالميزانية تقدر بحسب الحاجة وليست ثابتة (المصري، ٢٠١٠).

يبدو أن هناك رضا عاماً بين الأوساط الرسمية عن الوضع الحالي للدبلوماسية العامة الفلسطينية، وبالتالي هناك قناعة بكفاية الميزانية لهذه الدبلوماسية. أما الدكتور أحمد يوسف (يوسف، ٢٠١٠)، فيعتقد أن مقدار الميزانية المرصودة لتطوير الدبلوماسية الفلسطينية ضئيل جداً مقارنة بالرسالة الضخمة والهم الذي تحمله.

٢. دعم المحطات الفلسطينية أو الأجنبية لنقل صورة إيجابية حول القضية الفلسطينية

> "إن التأثير يبدأ وينتهي بوسائل الإعلام، والخبر إذا لم يكن في وسائل الإعلام، فإنه لم يحدث. ويتم التأثير بالمواقف العامة بقدر انتشارها في وسائل الإعلام وليس حسب أهميتها السياسية"
>
> (Taylor, 2006).

بشكل عام، لا يوجد دعم للمحطات الإعلامية الأجنبية أو حتى العربية أو المحلية مع الإقرار بوجود بعض الاجتهادات الفردية التي حققت نجاحات في أوقات معينة، ولكنها تفتقر إلى المتابعة والاستمرارية لتستطيع تحقيق نتائج يطول أثرها، فالدعم للمحطات التي تنقل الصورة الإيجابية للقضية الفلسطينية قليل، مقارنة بما تضخه أمريكا وإسرائيل والجهات الداعمة في الإعلام الغربي والعالمي لدعم ما يسمى بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها (يوسف، ٢٠١٠).

ويعتقد الدكتور ناصر القدوة (القدوة، ٢٠١٠) أن الدعم كان واضحاً أكثر في مراحل سابقة، وبخاصة عندما كان العرب مستعدين للتمويل، وعندما كانت منظمة التحرير في الخارج. كما أنه ليس مقتنعاً بجدوى التأثير الخارجي على وسائل الإعلام المحلية، لكن إذا كان التأثير من داخل البلاد، لاسيما امتلاك محطة إعلامية عريقة، فالأمر مختلف.

توحيد برامج الهيئات الفلسطينية غير الحكومية الفاعلة في مجال الدبلوماسية العامة

١. وجود هيئات ومؤسسات فلسطينية تعمل على تحسين صورة الفلسطيني في الخارج

بالطبع، توجد مؤسسات وهيئات فلسطينية كثيرة في الخارج، سواء تلك التي تعمل بتواصل مع الحكومة الفلسطينية أم غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن القرار الرسمي الفلسطيني. وهناك هيئات منبثقة من اتحادات الطلاب تعمل على نشر الثقافة العربية والفلسطينية بالتنسيق مع مؤسسات الدولة المضيفة، ولكنها ضعيفة العمل وفي بعض الأحيان تشوه صورة الفلسطيني بدلاً من تحسينها. وهناك اتحادات الجاليات؛ حيث توجد جالية فلسطينية لها نشاطاتها وفاعليتها، لكنها تفتقر في كثير من الأحيان إلى المؤسساتية الرسمية، ما يفقدها تأثيرها في كثير من الأحيان (يوسف، ٢٠١٠).

ويعتقد وسام أبو الهيجا (أبو الهيجا، ٢٠١٠) أن هناك أهدافاً ذات توجه محدد لهذه المنظمات والمؤسسات، وهناك اتفاق بين الكثير منها، وهي حريصة على إبراز القضية الفلسطينية وأبعادها المختلفة، وقد قامت المؤسسات الفلسطينية في أوروبا بالتعاون مع بعضها في كثير من النشاطات والحراك مع باقي المؤسسات الفلسطينية في الخارج.

إن وظيفة إدارة العلاقات العامة الثنائية وقطاع اللاجئين والمغتربين في وزارة الخارجية هي الاتصال مع المنظمات العربية كافة، التي تعنى بالشؤون العربية والفلسطينية والإسلامية في جميع أنحاء العالم. ويتشارك في إدارة العلاقة مع تلك المؤسسات والهيئات مؤسسة الرئاسة، ورئاسة الوزراء، والدائرة السياسية لمنظمة التحرير، والمجلس التشريعي. وكل هؤلاء لهم علاقاتهم الواسعة مع المؤسسات والمنظمات الفلسطينية والعربية والإسلامية في الخارج (الشامي، ٢٠٠٩).

٢. علاقة المؤسسة الفلسطينية الرسمية بالمؤسسات والمنظمات الدولية

تحظى القضية الفلسطينية، بشكل عام، بدعم ملموس في المنظمات الدولية، لاسيما الأمم المتحدة، والهيئات المنبثقة عنها، كما يحظى ممثلوها بالتقدير (أبو كوش، ٢٠١٠). وهناك تواصل بين المؤسسات الفلسطينية مع العديد من المنظمات الحقوقية، وذلك لإدراك أهمية إبراز الحقوق من خلال القانون الدولي الخاص بحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، ودور هذه المؤسسات في كشف الحقيقة. ولكن هذا التواصل والتنسيق بحاجة إلى تطوير، وبخاصة بعد أن آتى أكله في تغيير صورة الاحتلال كجلاد وليس ضحية لدى الغرب، والعمل على محاكمة قادته في المحاكم الأوروبية والدولية (المصري، ٢٠١٠). والمؤسسة الفلسطينية الرسمية لها علاقات مع المنظمات الدولية ومنظمات حقوق الإنسان، وكثيراً ما تنشر بعضها ما يدين إسرائيل ويظهر تجاوزاتها مثل منظمة العفو الدولية، وأوكسفام، وحتى الصليب الأحمر الدولي وغيرها، وذلك للتعاون بين المؤسسات الفلسطينية وبينها (يوسف، ٢٠١٠).

زيادة الوعي الداخلي

١. الثقة بالدبلوماسيين الرسميين من قبل الشعب الفلسطيني

"إنه من الصعب بمكان على القادة الذين لا يتمتعون بشعبية واسعة أن يروجوا لسياساتهم من أولئك الذين يتمتعون بشعبية عالية؛ سواء أكان ذلك داخل البلاد أم خارجها، لأنك إذا لم تثق بالرسول فلن تؤمن بالرسالة" (Taylor, 2006).

لقد مرت الدبلوماسية الفلسطينية بمرحلتين؛ الأولى في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، والثانية بعد اتفاقية أوسلو. وقد كان الطابع الذي يميز المرحلة الأولى أن دبلوماسييها عملوا على كل الساحات بطريقة المناضل الباحث عن الدعم الدولي، سواء أكان رسمياً أم شعبياً أم

نخبوياً للقضية الفلسطينية، وكان المميز منهم هدفاً لاغتيالات الاحتلال. أما في المرحلة الثانية، فقد اعتقد بعض الدبلوماسيين أن القضية وصلت إلى مرحلة البناء وأن مرحلة التحرير قد انتهت، وأصبح لدينا "تخمة" بهؤلاء السفراء الذي أصبحوا يهتمون بالبروتوكول وابتعدوا عن الجاليات الفلسطينية التي أصابها نوع من التذمر الواضح من ممارساتهم (خريشة، ٢٠١٠).

يكاد الساسة الفلسطينيون يجمعون على عدم وجود ثقة بالدبلوماسيين الرسميين، لاسيما وأنهم لا يحرصون على التواصل مع المجتمع. فلا توجد نشرات ولا توضيح في وسائل الإعلام الرسمية. لذلك، فالناس لن يعطوا ثقتهم بمن لا يعرفون، أو من لا يثقون بأهليتهم وتخصصهم الوظيفي (الرمحي، ٢٠١٠).

وقد يكون السبب أيضاً عدم القدرة على تحقيق نجاحات ملموسة يستطيع الناس تمييزها. وقد نجد استثناء وهو العمل في الأمم المتحدة، فيختلف موقف الناس بشأن من يعملون فيها بسبب وجود نتائج ملموسة أمامهم (القدوة، ٢٠١٠). وهناك العديد من المواقف زعزعت من ثقة الفلسطينيين بدبلوماسييهم الرسميين، كان منها الوقوف ضد مشروع قرار رفع الحصار في مجلس الأمن الذي قدمته إندونيسيا وقطر العام ٢٠٠٧، ومشروع قرار وقف العدوان ضد غزة الذي قدمته باكستان وقطر في أوائل العام ٢٠٠٩، وكان آخرها المساهمة في تأجيل البت في قرار غولدستون في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة أواخر العام ٢٠٠٩، حتى باتت الهوة كبيرة والفجوة شاسعة بين الدبلوماسيين السفراء وغالبية الشعب الفلسطيني، وصلت إلى انعدام الثقة (المصري، ٢٠١٠).

إن الشعب الفلسطيني، بصفة عامة، مغيب عن وضع السفارات والدبلوماسيين الفلسطينيين بالخارج، حيث أن الكثير من أولئك الدبلوماسيين لم يحضروا إلى الوطن لفترات طويلة من الزمن. كما أن أولئك الدبلوماسيين لا يتم تدويرهم أو نقلهم من أماكنهم، مع أن قانون السلك الدبلوماسي الفلسطيني يعطي مدة البقاء للسفير أو الدبلوماسي لفترة

محددة وليس أكثر، ولكن نرى الكثير من السفراء الفلسطينيين ممن قضوا أكثر من عشر سنوات في أماكنهم. كما أن آلية اختيارهم لم تتم بالشفافية المطلوبة وفق قانون السلك الدبلوماسي. فالثقة ضعيفة ومهزوزة، وقد ساهم الجميع في هزها بمن فيهم السفير شخصياً (يوسف، ٢٠١٠).

تفعيل الإعلام لتوعية الإنسان الفلسطيني حول الدبلوماسية العامة

"إن الرأي العام يتأثر بالتجربة الشخصية وبطريقة عرضها. وبسبب قلة أولئك السياسيين الذين يستطيعون نقل التجربة من خلال الكلمات المناسبة، فهذا يؤدي إلى التقليص من احتمالات مساحات التأثير في وسائل الإعلام. الجرائد، والتلفاز، والمذياع هم أكثر من مجرد مرآة تعكس الحقيقة"

(Taylor, 2006)

لا يوجد في الأراضي الفلسطينية تفعيل للإعلام التوعوي حول أهمية الدبلوماسية العامة ولا حتى إنجازاتها ولا النشاطات المتعلقة بها، ولا توجد متابعة رسمية للدبلوماسيين الفلسطينيين في الخارج من أجل تقديمها للشعب الفلسطيني مطلقاً، وهذا ما يجعل الأمر يؤدي إلى نوع من عدم الشفافية من قبل الدبلوماسيين، حيث إنهم بعيدون عن المساءلة أمام الشعب والحكومة. ولا توجد برامج بهذا الخصوص (يوسف، ٢٠١٠).

وفي كثير من المرات، كان هناك أمور غير مفهومة من المواطن بسبب القصور الإعلامي. فعلى سبيل المثال، لقد ذهب الوفد الفلسطيني في الأمم المتحدة إلى الاتحاد العام من أجل السلام ثلاث مرات، وسنة ٢٠٠٦ سعى إلى عقد الدورة الاستثنائية الطارئة السابعة ومن بعدها العاشرة، لم يسمع أحد بهذا الكلام، وكثير من الناس لا يعرفون الفرق بين القرار الذي تصدره الدورة العادية والدورة الاستثنائية (القدوة، ٢٠١٠).

إن مقدار وعي الشارع الفلسطيني –في الداخل– ضعيف جداً، على عكس الخارج؛ فليس هناك أي إرشاد حول هذا النوع من الدبلوماسية، فمن أين سيعرف الفلسطيني العادي أصولها؟ إن الصورة والرسالة كلاهما مهم

ولا تتأتيان بالفطرة، وإنما بالمعرفة والدراية. كما أنها أقرب إلى الحقيقة دائماً، ولا يسمح الكذب فيها على نقيض الدبلوماسية التقليدية، لأن قنواتها متعددة، فإذا كذبت بواحدة فضحتك الأخرى (عوض، ٢٠١٠).

وقد لعبت بعض المحطات الفضائية العربية، وأهمها الجزيرة، دوراً بارزاً في تغطية الأحداث التي تتعلق بالدبلوماسية العامة الفلسطينية، ورصدت نتائجها على أرض الواقع من خلال التفاعل العربي والإسلامي والعالمي الواسع.

وبعد الانتخابات التشريعية الثانية، أصبح التركيز على إنجازات الدبلوماسيين الرسميين والدبلوماسية العامة أكثر إلحاحاً، لاسيما من خلال الإعلام المكتوب؛ فلأول مرة في الأراضي الفلسطينية تصدر صحيفة يومية حكومية تعنى بعرض نشاطات الحكومة على الصعيدين المحلي والعالمي، ودورية خاصة بالتعريف بدبلوماسيتها العامة تحمل عنوان "الراصد" باللغة العربية و"*Eye on diplomacy*" باللغة الإنجليزية. بالإضافة إلى صحيفة "البرلمان" الصادرة عن المجلس التشريعي، التي تهدف إلى الفكرة نفسها وتدعم المجال نفسه. أما فيما يتعلق بالإعلام المرئي والمسموع –وهو الأكثر أهمية– فما زال هناك قصور واضح في هذين المجالين.

الأدوات (الأبعاد) المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية العامة الفلسطينية

إن الدبلوماسية العامة الفلسطينية مهما كان تقييمها الحالي بحاجة إلى العديد من الخطوات والأدوات حتى تكون فاعليتها بالصورة والسرعة المطلوبتين. وقد لعبت الفصائل الفلسطينية والشخصيات الوطنية دوراً كبيراً في هذا المجال، خدم القضية الفلسطينية وغير من الصورة السلبية التي صنعتها السفارات الفلسطينية وأحدث حراكاً إيجابياً لدعم القضية الفلسطينية وإسنادها، بل وربما الدبلوماسية لدى بعض الفصائل والمؤسسات ضاهت بشكل كبير دبلوماسية السفراء في العديد من الدول (المصري، ٢٠١٠).

وقد قسمت آنا تيدمان (Tiedeman, 2005) الأبعاد المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية العامة بشكل فاعل ومؤثر إلى ثلاثة أبعاد، هي:

البعد الأول: الاتصال اليومي

وتتمثل بالانخراط في الصحافة بأنواعها المكتوبة والمرئية والمسموعة، ووجود دبلوماسيين فاعلين للدولة. ويكاد الساسة والباحثون يجمعون على أن انخراط الفلسطينيين بأشكال الصحافة الثلاثة نادر جداً حسب الأحداث وأهميتها (المصري، ٢٠١٠). أما بالنسبة للسفراء، فحتى العام ٢٠٠٦، كان عددهم ١٠٠ سفير، معظمهم من حركة "فتح"، ومن كبار السن وغير المؤهلين (يوسف، ٢٠١٠).

البعد الثاني: الاتصالات الإستراتيجية

والمقصود بهذا البعد تكرار الرسالة الأساسية من مصادر متعددة بشكل مستمر. بالتأكيد، توجد رسالة أساسية لدى السلطة الفلسطينية، وسياسات عامة للتفاوض والمطالب الفلسطينية، لكن هذه الرسالة تتكرر في المناسبات والفعاليات فقط دون وضع إستراتيجية عمل وخطة لفترة زمنية محددة، يتم خلالها إنجاز العديد من النقاط المطلوبة (يوسف، ٢٠١٠).

البعد الثالث: تطوير العلاقات بعيدة المدى

ويتمثل هذا البعد بالعديد من النقاط التي تستطيع إنجاز ما لا يمكن إنجازه رسمياً. بل إن هذا البعد وأدواته بحاجة إلى مؤسسات ومنظمات أهلية تعمل عليها إضافة إلى دعم حكومي. ومن هذه الأدوات:

- وجود مؤسسات ثقافية فلسطينية من أجل إحياء التراث الفلسطيني وتثبيت الهوية الفلسطينية عند الفلسطينيين المغتربين، والتعريف بالثقافة الفلسطينية للشعوب الأجنبية. وهذه المؤسسات موجودة، ولكن ليس هناك تنسيق بينها.

- منظمات أهلية لدعم مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وهي أيضاً موجودة وذات فعالية كبيرة. وخير مثال عليها اللجنة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل. وهي فاعلة في دول العالم كافة تقريباً، وسيتم الحديث عنها باستفاضة في حينه. لكن هذه الحملة وغيرها من المؤسسات التي تعمل للهدف نفسه غير مدعومة رسمياً، وينقصها التنسيق فيما بينها كذلك، وفعالياتها نابعة من ردود الأفعال على جرائم يرتكبها الاحتلال (يوسف، ٢٠١٠)

- المؤتمرات والندوات، وهي موجودة بكثرة، لكن أثرها محدود كونها تخاطب الفلسطينيين أكثر من أهل البلاد المستضيفة، كما أنها موجهة لنخب سياسية أو اجتماعية وليست لحشود شعبية (المصري، ٢٠١٠).

- المنح الدراسية، وهذه المنح ذات وجهين؛ من الحكومة الفلسطينية إلى طلاب أجانب لدعوتهم للدراسة في الأراضي الفلسطينية. وهذا بدوره له مردوده من التضامن والتفهم للوضع الفلسطيني، وإلى الطلاب الفلسطينيين للدراسة في الخارج، حتى يكونوا سفراء لقضيتهم. أما النوع الأول فهو نادر نسبياً، ويكاد يكون معدوماً في بعض الجامعات الفلسطينية. وأما النوع الثاني فموجود، لكنه موجه سياسياً؛ حيث إن المنح والبعثات تكون بناء على رغبة الحزب السياسي الحاكم، وليست حسب الكفاءة العلمية والمهنية التي يبديها الطالب (المصري، ٢٠١٠). وقد نوهت وزارة الخارجية الفلسطينية في غزة إلى الحاجة إلى توفير منح دراسية لتخصص العلاقات الدولية والقانون الدولي والعلاقات الدبلوماسية؛ مع العلم بوجود مثل هذه المنح، ولكنها لا توزع على أصحاب الكفاءات (يوسف، ٢٠١٠).

- الأفلام الفلسطينية والمسرحيات: وهي موجودة، ولكن بشكل قليل وإمكانات متواضعة لا ترقى إلى مستوى تأثيرها وفاعليتها عند الشعوب الأجنبية.

- معارض فنية: هناك الكثير من المناسبات التي كانت تحتوي على معارض فنية، لكنها كانت تنظم بشكل جزئي على هامش المؤتمرات.

الفصل الثاني

المنظمات الأهلية الفلسطينية والدبلوماسية العامة

الفصل الثاني

المنظمات الأهلية الفلسطينية والدبلوماسية العامة

"تكتسب الدبلوماسية العامة جل فاعليتها ليس من كلمات العامة التي تطرحها فحسب، بل من أفعال العامة أيضاً".

Lord، Carnes

كيف دعمت المنظمات الأهلية الفلسطينية الدبلوماسية العامة؟

يعتقد ناي أن القوة الناعمة –بما فيها الدبلوماسية العامة– هي أداة أصعب بالنسبة للحكومة من القوة الصلبة، وذلك يعود إلى كون معظم مصادرها خارجة عن سيطرة الحكومة، كما أن الدبلوماسية العامة عهدت على العمل بشكل غير مباشر في تشكيل البيئة السياسية لمجتمع ما، وفي بعض الأحيان فإنها تتطلب سنوات عديدة من أجل جني الثمار المرجوة (Lord, 2006). وهنا يبرز دور المنظمات الأهلية بفاعلية كبيرة في هذا النوع من الدبلوماسية؛ فالمنظمات الأهلية تعمل على تحقيق أهداف بعيدة المدى، وتلك التي قد تستغرق وقتاً أطول من عمر الحكومات نفسها في الدول الديمقراطية، أو تلك التي يتم تداول السلطة فيها بشكل دوري منظم.

لا تقتصر أهمية إقحام المنظمات الأهلية في رسم إستراتيجيات الدبلوماسية العامة على مجاراة العلاقات الدولية الحديثة المتمثلة

بالاعتماد على المؤسسات الدولية، وإنما هي أكثر الطرق فاعلية لتطبيق هذه الإستراتيجيات وتطويرها. كما أن المنظمات الأهلية هي الأكثر قدرة على الانخراط بمؤسسات المجتمع المدني الأجنبية، كونها تمتلك المصداقية أكثر من الحكومات، بسبب نقدها أحياناً لتلك الحكومات. كما أنها تمتلك طرقاً طبيعية جداً للاندماج مع المؤسسات الأخرى وأفراد المجتمع، مما يزيل الشكوك حول دوافعها (Riordan, 2005).

وهذه الطريقة من التفعيل الدبلوماسي للمنظمات الأهلية توضح بطريقة أو أخرى مدى تشابه الناس في مختلف أصقاع العالم، وتبني الجسور بين أولئك الذين يتشاركون الأهداف الإنسانية نفسها. بينما تركز الدبلوماسية الرسمية على نخب سياسية من المجتمع تعمل على تحقيق أهدافها (Hemery, 2005).

وخير مثال على دولة تعد صغيرة استخدمت المنظمات الأهلية لتحسين دبلوماسيتها العامة هي النرويج؛ حيث إن انخراطها في مؤسسات ولجان الأمم المتحدة المتنوعة، لاسيما تلك المتعلقة بحقوق الإنسان وفيما يسمى "بالأهداف المغرية"، أكسبها صداقات وعلاقات كثيرة من دول متنوعة. وكل ذلك بسبب منظماتها الأهلية المنتشرة التي تعمل تحت العنوان نفسه؛ حقوق الإنسان وإحلال السلام في العالم (Batora, 2005 ؛Henrikson, 2005).

إن الناظر في بعض المنظمات الأهلية العالمية التي شكلت فيما بعد جماعات ضاغطة، وكانت نماذج ناجحة، ووصلت إلى أهدافها، يلاحظ وجود "سمات عامة تتعلق بإدارتها وتنظيمها ومهنيتها، وقدرتها على استخدام إستراتيجيات بعيدة المدى" (أبو هواش، ٢٠٠٩). وبعض هذه المنظمات كانت أهدافها قريبة إلى حد بعيد من أهداف المنظمات الأهلية الفلسطينية، وواقع التجربة البشرية التراكمي يحتم علينا الاستفادة من هذه التجارب.

ولفلسطين تجربة خاصة فيما يتعلق بالمنظمات الأهلية؛ فقد سجلت العديد من هذه المنظمات "خاصة في خارج فلسطين نجاحات مهمة واختراقات

على أكثر من صعيد، وبخاصة في فترات تأزَّم فيها وضع الداخل الفلسطيني في مواجهة الاحتلال، وكان بحاجة إلى إسناد فلسطينيي الخارج بكل الوسائل" (الزير، ٢٠٠٩). ولعل هذه المنظمات تقوم اليوم بدور فاعل لتغطية القصور الناتج عن الانقسام الفلسطيني الداخلي.

كما أن "انشغال مؤسسات المجتمع المدني الفلسطيني في التعاون والعمل الدولي ليس وليد الصدفة، وأهميته ليست محصورة على صعيد نضال هذه المؤسسات وعملها لأجل الحرية والعدالة للشعب الفلسطيني، إنما لتبني الرأي العام الدولي للأسس المرجعية للشعب الفلسطيني، ونشرها في المحافل الدولية، والشبكات والمنظمات الحقوقية، وحركات التضامن العالمية، واللجان المنبثقة عن الأمم المتحدة، وغيرها من الأطر المناهضة للاحتلال الإسرائيلي لفلسطين" (أبو عطا، ٢٠٠٩).

المنظمات الأهلية الفلسطينية في أوروبا

إن التجمعات الفلسطينية في أوروبا من أقوى التجمعات في العالم، نظراً لوجود أكثر من ١٥٠٠٠٠ لاجئ فلسطيني في أوروبا. هذه التجمعات تشكل بذرة ونواة لما يشبه اللوبي؛ فهناك أعداد كبيرة على اختلاف أطيافها السياسية تشارك في المؤتمرات التي تنظمها الجالية الفلسطينية، تمثل ٢٣ دولة أوروبية، بالإضافة إلى التمثيل الرسمي والشعبي الأوروبي (رجب، ٢٠٠٦).

مؤتمر بلباو

في الحادي والثلاثين من تشرين الأول العام ٢٠٠٨، عقدت شبكة العمل الباسكية وشبكة ميواندو "من أجل شرق أوسط خالٍ من الحروب والاضطهاد"، وكذلك شبكة المنظمات الأهلية (PNGO)، واتجاه، ومركز بديل، ومركز المعلومات البديلة، والحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل – مؤتمر مبادرة بلباو بعنوان: دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين، الذي جاء استكمالاً للنداء الذي

وجهته مؤسسات المجتمع المدني الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها العام ٢٠٠٥، ولمؤتمر ديربان العام ٢٠٠٨ التابع للأمم المتحدة، الذي وقعت عليه أكثر من ٣٠٠٠ منظمة أهلية.

وقد شملت فعاليات المؤتمر مساء اليوم الأول جلسة افتتاحية تحت عنوان "بين حصار غزة واستعمار القدس: جرائم الاحتلال الإسرائيلي". ونظمت ورش عمل عدة للوفود ناقشت مواضيع كإعادة فلسطين للخارطة السياسية، وربط الحق بالعودة، وإعادة تعريف إسرائيل سياسياً وقانونياً، وتوسيع عمل حملات المقاطعة في أوروبا والعالم (قضايا جمعية: ٤: ٥٣).

وجاء في إعلانه الختامي أن المجتمعين يرون "وجوب إخضاع دولة إسرائيل للمساءلة القانونية. إننا نرى أن منح إسرائيل حصانة على الرغم من انتهاكاتها المتواصلة والمنهجية للقانون الدولي، ولحقوق الإنسان الأساسية، والتعامل معها كاستثناء فوق قانون الأمم، وتزويدها بدعم غير محدود في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والدبلوماسية؛ يجعل كلاً من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وفاعلين دوليين آخرين فيما يسمى بالمجتمع الدولي، مذنبين ومتواطئين فعلياً في جريمة تأييد وإدامة "أبارتهايد" إسرائيل وحكمها الاستعماري. إننا نرى أنه فقط من خلال وقف هذا التواطؤ الدولي، يمكن استعادة الكرامة والعدالة للشعب الفلسطيني، وتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط" (نص الوثيقة، ٢٠٠٨). وقد خرج هذا المؤتمر بخطة عمل تتمثل برفع مستوى الوعي والعمل عالمياً على تنفيذ نداء المجتمع المدني الفلسطيني العام ٢٠٠٥، الداعي إلى مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها، ودعوة المؤسسات الإعلامية لإتاحة الفرص للأصوات الأصيلة التي تمثل المجتمع المدني الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً، وللذين يدعمون سلاماً عادلاً، لكي يعبروا عن قضاياهم بحرية ودون رقابة أو تشويه أو تجاهل، والمطالبة بتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية

للعام ٢٠٠٤، الذي أدان بناء إسرائيل للجدار العنصري والمستعمرات الإسرائيلية التي بنيت في الأراضي المحتلة، وتفعيل ضغط متزايد على الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على حد سواء من أجل وقف الدعم عن إسرائيل، ومواصلة العمل من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة، والخبراء القانونيين من أجل محاكمة ومعاقبة الإسرائيليين مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية. وتعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العالمي بغرض تنفيذ بنود الخطة آنفة الذكر (نص الوثيقة، بتصرف).

مؤتمر فلسطينيي أوروبا

إن مؤتمر فلسطينيي أوروبا هو إحدى ثمار مركز العودة الفلسطيني، وهو مؤسسة فلسطينية تعنى بتفعيل قضية فلسطينيي الشتات، والمطالبة بحقهم في الرجوع إلى ديارهم، وهو كمركز يشكل مصدراً إعلامياً أكاديمياً يسعى إلى أن يكون رديفاً للمعلومات والنشاط السياسي للقضية الفلسطينية، وبخاصة مسألة العودة، ويتخذ من لندن مقراً له. ومن أهم أهدافه كما ورد في موقعه الرسمي "تعريف الرأي العام في أوروبا، وبخاصة في بريطانيا، بالأبعاد الحقيقية للقضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على الحقوق الفلسطينية الضائعة، والمساهمة في تفعيل قضية عودة فلسطينيي الشتات باعتبارها قضية سياسية أولاً، وإنسانية ثانياً، وباعتبار أنها تشكل قاسماً مشتركاً عريضاً يلتقي عليه الفلسطينيون أيًّا كانت توجهاتهم السياسية أو الأيديولوجية" (موقع مركز العودة الفلسطيني الإلكتروني، ٢/٢/٢٠١٠). وفي سبيل ذلك، فإن المركز يقوم بحملات إعلامية ودعائية، ويوطد العلاقات العامة والاتصالات مع الساسة وصناع القرار في بريطانيا. لذا، فإنه يعمد إلى القيام بحملات داخل البرلمان البريطاني، وإعلام النواب باهتماماته فيما يمس اللاجئين بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشارك في حشد الرأي العام الفلسطيني والعربي والإسلامي والدولي لممارسة الضغط على الأطراف المعنية.

ويحتوي الموقع الخاص بالمركز على معرض صور للاجئين في مخيماتهم والمعاناة اليومية التي يواجهونها في هذه المخيمات. ويحوي الموقع أيضاً آخر الأخبار المتعلقة باللاجئين وكذلك التقارير والنشاطات التي تقام لدعم قضيتهم (موقع المركز الإلكتروني، ٢/٢/٢٠١٠).

ويقوم المركز بالتعاون مع التجمع الفلسطيني في كل دولة أوروبية يعقد فيها المؤتمر والأمانة العامة للمؤتمر، بالإشراف على المؤتمر وتنظيمه؛ وقد بدأ مسيرته العام ٢٠٠٣ في بريطانيا بحضور ما لا يزيد على ٣٠٠ شخصية فلسطينية، ليصل العدد إلى أكثر من ١٠٠٠٠ فلسطيني في المؤتمر السابع العام ٢٠٠٩ الذي عقد في ميلانو. وقد أصبح هذا المؤتمر يمثل منصة موسعة تستقطب أطيافاً فلسطينية متنوعة كما صرح بذلك الدكتور محمد حنون رئيس التجمع الفلسطيني في إيطاليا (الجزيرة نت، ٢٠٠٩).

ولعل من أهم ما تحقق في المؤتمر "إيجاد منتدى تعارف سنوي بين الفلسطينيين في أوروبا، وتقوية العلاقات الاجتماعية فيما بينهم ... ومن جانب آخر، فقد تأسست من رحم المؤتمر مؤسسات مركزية تعمل على المستوى القاري كالحملة الأوروبية لرفع الحصار عن غزة، وتجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا، واتحادات وجمعيات للمهندسين والمعلمين والنساء والشباب ... والتفاعل الإيجابي مع المحيط الأوروبي، ونقل الصوت الفلسطيني للغربيين" (الزير، ٢٠٠٩).

وأكد منظمو هذا المؤتمر عدم وجود تنسيق مع السلطة الفلسطينية في مجال عملهم على الساحة الأوروبية، ومرد ذلك الأمر أن السلطة لا تتعامل مع الجمعيات والمؤسسات ذات التوجه الرافض لسياساتها. كما أن للمؤتمر إصدارات بلغات عدّة، مطبوعة وإلكترونية، ذات صلة بالتواصل الإعلامي والتعامل مع فئات الجمهور، صدرت عن الأطر المنضوية في نطاقه. وتراعي هذه المواد التواصلية واقع البيئة الأوروبية وخصوصياتها، بما في ذلك سمة التعددية اللغوية (أبو الهيجا، ٢٠١٠).

مؤتمر كهذا فيما مضى كان يقام تحت إشراف منظمة التحرير الفلسطينية قبل توقيع اتفاقات أوسلو، لكن بعد الخلط العظيم بين أوراق المنظمة والسلطة، تخافت هذا الدور وتهافت إلى أن سعت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" وغيرها من الحركات المعارضة لأوسلو إلى سد هذه الثغرة. وقد أصدرت رئاسة السلطة أمراً للسفراء الفلسطينيين في هولندا والدنمرك وإيطاليا بمقاطعة المؤتمر، وقال ممثل منظمة التحرير في روما، السفير صبري عطية: "كنا نتمنى أن يكون تنظيم مثل هذه المؤتمرات بإشراف منظمة التحرير الفلسطينية" (bbc:2\5\2009).

وإذا كان مؤتمر فلسطينيي أوروبا هو إطار للعمل الشعبي الفلسطيني الفاعل في الساحة الأوروبية، فإنّه كذلك منصّة لتلاقي الجهود التخصصية في حقل الدبلوماسية العامة. وعليه؛ فإنّ هناك إدراكاً لأهمية الجهد التواصلي الذي تتولاه الأطر التخصصية، كالأطباء الفلسطينيين في أوروبا (تجمّع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا)، والمهندسين، وكذلك التواصل مع السياسيين، والتواصل مع الإعلاميين وغيرهم. وعموماً، هناك أطر تخصصية تنهض وأخرى تتأسّس والاتجاه متصاعد (أبو الهيجا، ٢٠١٠).

وفي مؤتمر فلسطينيي أوروبا الثالث المنعقد في النمسا، كان هناك مجموعة من ورش العمل، منها ما يتعلق بتطوير العلاقة مع المجتمعات الأوروبية رسمياً وشعبياً، فقد جاء في مقرراتها الموثقة في الكتاب الذي أصدرته الأمانة العامة للمؤتمر (٢٠٠٨)، أنه ينبغي الاستفادة من حالة التحوّل الجارية في اتجاهات الرأي العام الأوروبي في ما يتعلق بقضية فلسطين وبمشروع الاحتلال، لتكثيف الجهود الرامية لشرح أسس القضية الفلسطينية، واستثمار حركة المراجعات المتواصلة في الأوساط الإسرائيلية، بما في ذلك أعمال تيار المؤرخين الجدد والأعمال الإعلامية الناقدة، وما يتمخض عنها من مواقف واعترافات غير مسبوقة، من أجل إعادة التعريف الجذري بالقضية الفلسطينية في الوعي الجمعي الأوروبي، والارتقاء بالصيغ التضامنية الملموسة في المجتمعات

الأوروبية مع قضية فلسطين، سواء أكانت في المجال الإعلامي، أم في التحركات الشعبية من مظاهرات واعتصامات وفعاليات مدنية، واستثمار الدور المهم والحيوي للجاليات العربية والإسلامية في أوروبا، كرافد أساسي ومخزون غزير، يمثل امتداداً لدور الفلسطينيين في أوروبا، والعناية بعناصر الخطاب التواصلي مع الرأي العام الأوروبي ومفرداته، بغرض الوصول إلى أوسع الشرائح الممكنة.

كما كانت هناك ورش عمل تركز على التنسيق بين المؤسسات الفلسطينية في أوروبا، ومما تمخضت عنه في قراراتها النهائية "روزنامة" للأنشطة الفلسطينية في أوروبا، يتم وضعها بناء على معايير محددة، وتكون متاحة للفلسطينيين والرأي العام في عموم أوروبا بشتى الوسائل الملائمة، وتدشين مواقع على شبكة الإنترنت، تأخذ على عاتقها تشجيع التواصل بين المؤسسات والجمعيات الفلسطينية في أوروبا، تكون على هيئة منابر ومنتديات (الأمانة العامة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، ٢٠٠٨).

المنظمات الأهلية الفلسطينية في أمريكا اللاتينية

لعله مما يثير الدهشة عدم وجود إحصاءات رسمية، ولا معلومات كافية أو موثقة عن أوضاع الجاليات الفلسطينية في دول أمريكا اللاتينية على الرغم من مرور ما يزيد على نصف قرن على وجودها هناك. وما يصل إلى الباحثين من معلومات ينبئ بشيء من الحسرة؛ إذ إن وضع المؤتمرات التي تعقد في تلك الدول يغلب عليه الطابع الفئوي النخبوي، ولا يعكس وجهة نظر الفلسطينيين الذين يصفهم واحد منهم بأنهم يعانون (صفا، ٢٠٠٩).

لا شك في أن اتفاقات أوسلو أدت إلى شلل في جسد منظمة التحرير الفلسطينية، وهذا ينطبق على أماكن وجودها كافة، بما فيها أمريكا اللاتينية، ما أدى بدوره إلى إضعاف الجاليات الفلسطينية في الشتات (أبو عيد، ٢٠٠٧). لكن بعد اندلاع انتفاضة الأقصى صعوداً إلى الحرب الأخيرة على غزة، بدأت تلك الجالية تستشعر أهمية دورها في أماكن وجودها، فبدأت بإعادة تنظيم نفسها بعيداً عن إطار المنظمة.

و"على الرغم من وجود خمس سفارات فلسطينية في أمريكا اللاتينية، وكونفدرالية فلسطينية على مستوى القارة، والعديد من الفيدراليات الفلسطينية الموجودة في البرازيل وتشيلي والأرجنتين وبيرو، إضافة إلى الجمعيات والمؤسسات والأندية واللجان الفلسطينية، وثلاثة عشر عضو مجلس وطني، وعضو مجلس مركزي فلسطيني ... تجد الإعلام الفلسطيني ضعيفاً جداً" (صفا، ٢٠٠٨). ويعزى ذلك إلى عدم توفر سياسة إعلامية فلسطينية، واهتراء المؤسسات الفلسطينية وطبيعة القائمين عليها.

و"في كانون الثاني ٢٠٠٩، نظمت المسيرات في جميع أنحاء شبه القارة اللاتينية، مع مشاركة جماهيرية واسعة لإدانة الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة ... وقد برز تحسن مهم في التغطية الإعلامية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي" (كليميشا، ٢٠٠٩). ولعله من أكثر الحملات فعالية وتأييداً من الرأي العام في تلك الدول، حملة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها.

اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل

هي نتاج أكثر من ١٧٠ مؤسسة ومنظمة أهلية فلسطينية ابتداء بالقوى الوطنية والإسلامية، مروراً بنقابات العمال الفلسطينيين، وشبكة المنظمات الأهلية ممن يشكلون المرجعية لحركة المقاطعة على المستويين المحلي والعالمي.

وقد حققت الحملة نتائج متميزة على الصعيد العالمي أكثر من الصعيد المحلي لأسباب تتعلق بالاحتلال وسيطرته على كافة سبل الحياة في الداخل الفلسطيني. ومن تلك الإنجازات التي حققتها الحملة، المقاطعة الرياضية والثقافية والأكاديمية، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية، وقرارات اتحادات العمال العالمية المشاركة في حملة المقاطعة، والمقاطعة السياسية التي كانت الأكثر وضوحاً في دول أمريكا اللاتينية، وكسب اتحادات الطلبة في العديد من الأماكن لصالح الحملة، وتتويج هذا التأييد بأسبوع الفصل العنصري الذي يعقد سنوياً في كندا (زاخت، ٢٠٠٩).

إن الناظر في إنجازات هذه اللجنة يجدها تنتشر بسرعة ممتازة في أوساط دول العالم ككل؛ فمن فرنسا ومسيرات التأييد التي خرجت بعشرات الآلاف حاملة شعار تعليق اتفاقية الشراكة الأوروبية الإسرائيلية، إلى انضمام نقابات عمالية أساسية من النرويج لهذه المقاطعة، مروراً بحلفاء حملة التضامن الكثر في بريطانيا، واتهام إسرائيل بجرائم حرب في الإعلام البلجيكي من قبل فنانين مرموقين، واحتلال القنصلية الإسرائيلية في كندا، والمقاطعة الرياضية للإسرائيليين في نيوزيلندة، ونشوء دعوات عدة للمقاطعة الأكاديمية والثقافية والاقتصادية في الولايات المتحدة، وانتشار حملة مقاطعة البضائع الإسرائيلية في إسبانيا (حق العودة: ٣١: ٢٢) كل ذلك وأكثر يدعو إلى التفاؤل بشأن تحقيق أهداف هذه اللجنة على المدى البعيد.

> "قبل أكثر من عشرين عاماً قررت مجموعة صغيرة من الأشخاص في لندن مقاطعة برتقال شركة أوتسبان من جنوب أفريقيا. انتشرت المقاطعة وتم تنظيم الحملات، وعمل المشاركون في تلك الحملات مع المقاومة داخل جنوب أفريقيا. استمرت المقاطعة والعقوبات، وبحلول العام ١٩٩١ كانت جنوب أفريقيا حرة ... وها هي الحكومة الفنزويلية تتخذ موقفاً قوياً تدين إسرائيل على معاملتها للفلسطينيين واجتياحها للبنان، وتبعت هذا الموقف بتحركات ملموسة، ومؤخراً دعا ممثل نيكاراغوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة إسرائيل إلى إنهاء اضطهادها للشعب الفلسطيني ... وسأختم بكلمات أصدقائنا في أمريكا اللاتينية (VIVA PALESTINA LIBRE)" (ولفوود، ٢٠٠٩).

المنظمات الأهلية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية

الحملة الشعبية ضد الجدار (الضفة الغربية)

بدأت الحملة بمبادرة من شبكة المنظمات البيئية الفلسطينية غير الحكومية العام ٢٠٠٢، وهي حملة شعبية تقوم على عمل الفئات واللجان الشعبية

التي تنظم نفسها ضد الجدار. وترى الحملة أن الجدار يقوم على أساس سياسي لا أمني كما تدعي إسرائيل. وتدار الحملة من ١٢ منظمة غير حكومية، و١١ لجنة شعبية للمحافظات الإحدى عشرة في الضفة. وتتخصص الحملة في قضية الجدار رافعة شعار "أوقفوا جدار الفصل العنصري الاستعماري، ليهدم الجدار وتزال آثاره، وتعاد الأرض التي صودرت إلى أصحابها" (الموقع الرسمي للحملة: ٢٠/٢/٢٠١٠)

وتتمثل إستراتيجيات الحملة في بناء قاعدة تضامن عالمية مبنية على الثوابت الفلسطينية، والخروج من الإطارين الأمريكي والأوروبي للعلاقات الفلسطينية الذي ساد بعد أوسلو، والمطالبة بالمقاطعة وفرض العقوبات على إسرائيل وعزلها (الموقع الرسمي للحملة: ٢٠/٢/٢٠١٠).

ومن الإنجازات التي تعدها الحملة غاية في الأهمية، المشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة لمنظمات المجتمع المدني، الذي أقر إطلاق حملة دولية ضد الجدار، وإعداد أوراق العمل مع طاقم شؤون المفاوضات فيما يتعلق بفتوى محكمة لاهاي التي شكلت إدانة لإسرائيل، والمنتديات الاجتماعية في كل من أوروبا والبرازيل وفنزويلا وباكستان (الموقع الرسمي للحملة: ٢٠/٢/٢٠١٠).

ويؤكد الدكتور علام جرار (جرار، ٢٠١٠) على وجود وحدة أهداف بين المنظمات الأهلية التي تعمل على قضية الجدار؛ ولكن بمقدار ما في إطار شبكة المنظمات الأهلية ولجنة مقاومة الجدار واللجنة الشعبية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمار منها؛ حيث يوجد إطار مرجعي سياسي متفق عليه.

يعتقد نبيل شعث (شعث، ٢٠١٠) أن الحملة الشعبية ضد الجدار ناجحة جداً، وقد استطاعت أن تقنع قيادة فتح بتبني النضال الشعبي، وكذلك آلاف الناشطين الأجانب، لنصرة القضية الفلسطينية، ولهم تأثير إعلامي ضخم. وتمثل بلعين نموذجاً جديداً للنضال.

ومن الملاحظ أن الحملة الشعبية ضد الجدار تخاطب المنظمات الأهلية، والمؤسسات المحلية، وأحزاب المعارضة، والحركات النسوية والاجتماعية، والنقابات العمالية. وقد حظيت بتضامن قوي في هذه المجالات (جرار، ٢٠١٠)، وهذا جزء من الوسائل لتحقيق أهدافها الإستراتيجية كما ورد في أدبيات الحملة.

وقد قامت إسرائيل منذ بداية الحملة إلى الآن بالعديد من الإجراءات في محاولة لردع هذه الحملة والقضاء عليها نظراً لتزايد شعبيتها في أوساط الفلسطينيين والمتضامنين الأجانب؛ فمن اعتقال الرموز القيادية والإدارية لهذه الحملة مثل رئيس الحملة في الضفة الغربية جمال جمعة، إلى اعتقال مائة ناشط فلسطيني وأجنبي في الشهور الستة الأخيرة حتى يومنا هذا، وترحيل بعض المتضامنين، وإصابة أحدهم بحالة موت سريري، إضافة إلى دهم مقرات الحملة، ومنازل المتضامنين الواقعة في مدينة رام الله وإخلائهم منها على مرأى ومسمع المسؤولين الفلسطينيين، وفرض قيود على تأشيرات المتضامنين عبر معابرها ومطاراتها (الجزيرة نت، ١٩/٢/٢٠١٠).

اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار (قطاع غزة)

في تاريخ ٢٧-١٠-٢٠٠٧، أعلن بشكل رسمي عن تشكيل اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار برئاسة النائب المستقل في المجلس التشريعي المهندس جمال ناجي الخضري. وقد عرفت اللجنة بنفسها كما ورد في موقعها أنها

> "ذات طابع شعبي لا تتبع لأي فصيل أو حزب سياسي منذ نشأتها ... وقد استطاعت أن تبني علاقات الثقة والتعاون المشترك مع جميع أطياف الشعب الفلسطيني، بمن فيهم الفصائل بمختلف توجهاتها ... وقد ضمت اللجنة العديد من الكوادر والأكاديميين والإعلاميين والمتطوعين الذين استطاعوا خلال فترات قصيرة جداً تخطي كل الحواجز وإيصال الرسالة، وفضح الحصار الظالم والجائر على القطاع"
>
> (الموقع الرسمي للجنة: ١٦/١/٢٠١٠).

وتتمثل أهداف اللجنة –كما ورد في كتابها (٢٠٠٨) الذي أصدرته بعد عام من انطلاقتها– في مواجهة الحصار الشامل الذي يفرضه الاحتلال على القطاع، وإبراز الآثار المترتبة عليه، وتوحيد الجهود الفلسطينية تجاه العمل على رفعه، وحشد الدعم الشعبي والرسمي العربي والإسلامي والتأييد الدولي لرفع هذا الحصار، والتحرك مع الجهات المؤثرة من أجل معالجة الظروف الإنسانية للشرائح المختلفة التي تعاني من الحصار، والعمل على الساحة الدولية وتفعيل دور المتضامنين في جميع الدول الأجنبية.

وقبل الفعاليات التي نظمتها اللجنة على مدار السنوات الثلاث الماضية، لم يكن الكثير يعرفون شيئاً عن حصار غزة. فقد نظمت اللجنة العديد من النشاطات الشعبية ابتداء من مسيرة الشموع، ومقبرة المصانع، والسلسلة البشرية المكونة من أكثر من ٤٠٠٠٠ طفل، ومرحلة السفن بالتعاون مع حركة غزة الحرة، بالإضافة إلى علاقاتٍ واتصالات مع البرلمان الأوروبي والبرلمانات العربية والإسلامية (الخضري، ٢٠١٠).

وتسعى اللجنة أيضاً إلى تعزيز وضع الفلسطيني وجلب المساعدات للقطاع، لا من خلال تنفيذ المشاريع المقترحة، وإنما من خلال عرضها على من يتبناها من المؤسسات والمنظمات الخارجية. وقد نجحت في جلب المساعدات والمنظمات التي تبنت بعض المشاريع المهمة، ومنها مؤسسات تركية وقطرية فتحت فروعاً لها في غزة (الخضري، ٢٠١٠).

ومن أبرز ما قامت به اللجنة، لفت أنظار العالم إلى المعاناة البشرية التي تفوق التصور في قطاع غزة؛ من إغلاق المعابر التجارية وأزمة الوقود والكهرباء، مروراً بأزمة القطاع الصحي والزراعي والحيواني والطيور، وأزمة الدقيق والمخابز، والمياه والصرف الصحي، ونقص السلع، انتهاء بأزمة القطاع الصناعي التي جسدتها اللجنة واقعاً حياً بفعالية "مقبرة المصانع". وقد حاولت اللجنة التواصل مع الأمين العام للأمم المتحدة، والمجتمع الدولي والحكومات على حد سواء. ودعت وسائل الإعلام المختلفة إلى تسليط الضوء بشكل أكبر على الحصار، من أجل تكوين رأي عام ضاغط لمساندة أهل غزة ضد الحصار حتى كسره (تقرير صادر عن اللجنة: ٢٤/١١/٢٠٠٨).

واللجنة ناجحة في إطار غزة، وقد نظمت حملات عدة هدفها إعلامي، واستقبلت العديد من الوفود الأجنبية في غزة، وهي عمل أدى إلى التأثير في الرأي العام العالمي، وقد حاولت الحملة أن تكون حيادية [فيما يتعلق بالانقسام الداخلي] ونجحت في ذلك (شعث، ٢٠١٠).

اتحاد الجمعيات الأهلية العربية – اتجاه (فلسطينيو ٤٨)

تأسس اتحاد الجمعيات الأهلية العربية – اتجاه العام ١٩٩٧، كإطار جامع للمجتمع المدني الفلسطيني في فلسطين التاريخية. ويضم هذا الاتحاد أكثر من خمسين جمعية ومؤسسة، وينشط في مجال التدريب والتمكين المؤسساتي والتنظيمي والمرافعة، وإدارة حملات محلية ودولية لحماية الجمعيات العربية ولرفع الوعي حول أوضاع الفلسطينيين في "الداخل" عالمياً. كما يحمل الاتحاد صفة استشارية خاصة في الأمم المتحدة، وهو عضو مؤسس في المنبر الأورومتوسطي للمنظمات غير الحكومية، وفي السكرتارية العالمية للمنتدى الاجتماعي العالمي، ويقوم الاتحاد بتركيز عمل هيئة تنسيق العمل الأهلي الفلسطيني في الوطن والشتات (الموقع الإلكتروني للاتحاد: ١٩/٣/٢٠١٠).

وتنبع أهمية مثل هذا الاتحاد من "الشعور بالمسؤولية، وضرورة تقاسمها فلسطينياً وعربياً ومع أنصار الشعب الفلسطيني في أنحاء العالم، ضمن السعي لإحقاق الحقوق الفلسطينية، إضافة إلى الوعي لضرورة إعادة صياغة الخطاب الفلسطيني كخطاب حق تكاملي وغير تجزيئي للقضية الفلسطينية، لينعكس ذلك في طرح قضايا فلسطينيي الـ٤٨ ضمن القضية الفلسطينية، وعلى جدول الأعمال الدولي" (مخول، ٢٠٠٩).

ومن أهم النشاطات التي قام بها الاتحاد في مجال الدبلوماسية العامة المشاركة في مؤتمر بلباو، والمشاركة في "أسبوع فلسطين" في جامعة أينسبروك النمساوية، الذي نظمته مجموعة من الطلاب الناشطين النمساويين والعرب، والمؤتمر الوطني للدفاع عن حق العودة، ومؤتمر "دور المنظمات غير الحكومية في صنع السلام العادل وحل الصراعات"،

الذي عقد في العاصمة الدنمركية كوبنهاغن، والإشراف على تنظيم الوفد الفلسطيني ومشاركته في المنتدى المدني الأورومتوسطي للعام ٢٠٠٨ في مرسيليا، الذي عقد بمشاركة أكثر من ٢٥٠ مشتركاً من المجتمع المدني الأورومتوسطي تحت عنوان "التنقل والعيش المشترك في الفضاء الأورومتوسطي". وعلى الصعيد الداخلي، فقد قام الاتحاد بتنظيم حملة تعريف وتوعية جماهيرية على الجمهور الفلسطيني في الداخل. وتم توزيع أكثر من ٤٠٠٠٠ نشرة في المدارس المختلفة بمراكز القرى والمدن العربية، تضمنت نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وبطاقة بريدية تنادي بوقف العنصرية (قضايا جمعية: ٤: ٥٣-٥٩).

المنظمات الأهلية الفلسطينية والدبلوماسية العامة .. ملاحظات في سياق التجربة

قبل البدء بعرض ما يمكن اعتباره ملاحظات وخطوطاً عريضة في سياق العمل المنظماتي الفلسطيني الأهلي، يعترف العديد من الباحثين والسياسيين بأن "محاولات منظمات المجتمع المدني الفلسطيني مع أنصاره في المجتمع المدني العالمي تحرز تقدماً متواضعاً ومبعثراً تبعاً لتبعثر الأحزاب والقوى السياسية الفلسطينية" (أبو هواش، ٢٠٠٩).

ويلاحظ من دراسة الحالة لبعض المنظمات الأهلية الفلسطينية في مختلف المناطق الجغرافية خارج الأراضي الفلسطينية وداخلها أن الأدوار بينها تكاملية نسبياً من غير تخطيط مدروس وشامل فيما بينها؛ بمعنى أن كل مجموعة منها متخصصة بالترويج لإحدى الثوابت الفلسطينية والتصدي لمشكلة جذرية يتعرض لها الشعب الفلسطيني، فمنها من يتبنى الترويج لحق العودة، ومنها من يقاوم الجدار والبعض الآخر يعمل على فك الحصار، بينما يقوم بعضها الآخر بتوعية العامة حول قضية القدس وما تتعرض له من مخاطر ودواليك.

كما أن هذه المؤسسات غير مرتبطة بشكل مباشر مع المؤسسات الرسمية المعنية بقضايا فلسطينيي الشتات مثل وزارة الخارجية ممثلة بسفاراتها

بشكل رئيس، "بل وصل الأمر عند بعض المؤسسات والحركات التضامنية الدولية إلى الإحجام عن دعوة الممثلين الدبلوماسيين الفلسطينيين في دولهم لاجتماعاتهم التضامنية، لحرصهم على عدم الهبوط في سقف المطالب التي طالبوا بها حكوماتهم" (قسيس، ٢٠٠٩). لكن القائمين على هذه المؤسسات والمنظمات لهم توجهات سياسية حزبية في غالبها معارضة لاتفاقات أوسلو؛ أي مخالفة للسياسة الفلسطينية الرسمية. وفي هذا السياق، يمكن الملاحظة أيضاً تصاعد دور المنظمات غير التابعة لمنظمة التحرير، لاسيما الإسلامية منها بين الجاليات.

ومن الملاحظ أيضاً تصاعد دور الإعلام في تغطية نشاطات المنظمات الأهلية الفلسطينية في الداخل والخارج، ما أكسبها شعبية وقدرة على الوصول لأكبر شريحة ممكنة من الفلسطينيين، بل وحتى الجماهير الشعبية غير الفلسطينية. وفي هذا الصدد، فإن هذه المنظمات تروج لنفسها بمختلف اللغات، بما يتناسب مع أماكن وجودها في محاولة لجذب المتعاطفين من أهل البلاد وتعريفهم بالقضية بشكل أعمق.

ويلاحظ عدم دعم السلطة الوطنية لهذه المنظمات، بل قد يصل الأمر إلى حد المقاطعة. ولعل ذلك يعود إلى كونها معارضة لاتفاق أوسلو، أي للسياسة الرسمية للسلطة كما سبق ونوهنا، وبهذا يكون الارتباط بين هذه المنظمات والمؤسسة الرسمية من ناحية تنسيق وتوحيد الرؤية العامة "للقصة الفلسطينية" شبه معدوم.

وعلى صعيد استخدام التكنولوجيا في تفعيل الدبلوماسية العامة، فيلاحظ حرص المنظمات الأهلية الفلسطينية في الداخل والخارج على التعريف بنفسها وأهدافها ونشاطاتها من خلال مواقعها الرسمية على الإنترنت. وتستخدم هذه المنظمات بشكل أساسي لغتين في مواقعها؛ العربية والإنجليزية. والبعض يستخدم لغة ثالثة تختلف باختلاف بلد المنشأ لتلك المنظمات. كما يلاحظ توثيق نشاطاتها وأهم الأخبار الفلسطينية على الساحتين المحلية والدولية بالصور الثابتة والمتحركة.

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية للدبلوماسية العامة الفلسطينية

الفصل الثالث

نماذج تطبيقية للدبلوماسية العامة الفلسطينية

ماذا فعلت الدبلوماسية العامة في قضايا مصيرية على مدار العقد المنصرم؟

حصار الرئيس ياسر عرفات (٢٠٠٢)

مع نهاية كامب ديفيد كان الرأي العام العالمي قد تأثر بشكل كبير بالرواية الإسرائيلية التي أذاعت أن إسرائيل بقيادة باراك تريد السلام، بينما يرفضه الفلسطينيون بقيادة ياسر عرفات. وقد ارتفعت وتيرة التحريض في وسائل الإعلام الإسرائيلية التي كان من ضمن شعاراتها ما صرح به المراسل العسكري لصحيفة **يديعوت أحرونوت** رون بن يشاي: "يجب أن نفهم أن عرفات ونظامه هم أعداؤنا، ويجب أن نضربهم بشكل منتظم ودقيق حتى يطلبوا وقف إطلاق النار" (مناع، ٢٠٠٧).

وهكذا بدأ الحصار الإسرائيلي على مقر المقاطعة الذي يعد المقر الرئيس والدائم لياسر عرفات. ورفض عرفات تسليم قائمة بأسماء المحاصرين معه داخل مبنى المقاطعة كما تطلب إسرائيل شرطاً لرفع الحصار المفروض عليه (الجزيرة نت، ٢٣/٩/٢٠٠٢).

وقد كانت قضية الإصلاح الداخلي من أكثر الذرائع التي رددتها إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية معها لتضييق الخناق على الرئيس الراحل.

وقد بدأوا بفرض وزير للمالية قادماً من البنك الدولي، وكذلك وزير للداخلية، ومن ثم استحداث منصب رئيس الوزراء (خريشة، ٢٠١٠).

الموقف الفلسطيني الرسمي والحصار

يعتقد سمير عوض (عوض، ٢٠١٠) أن الموقف الرسمي من حصار الرئيس ياسر عرفات كان سيئاً جداً، ودون المستوى المطلوب. وكان إلى حد ما مثيراً للاستغراب والتساؤل: ما سبب التقصير الفاضح في الوقوف إلى جانب الرئيس أثناء حصاره؟

لم يتم تفعيل قضية ياسر عرفات بالشكل المطلوب، وذلك نتيجة لتورط بعض الدبلوماسيين الفلسطينيين في حصاره حتى قضى نحبه. ولعل الدبلوماسية لم تفعل شيئاً سوى التصريح هنا وهناك وبين فينة وأخرى عن الحصار، لكن على الأرض لم تقم بشيء، بل على العكس كان الأمر يؤثر سلباً على اتجاه الحصار بسبب الصمت المدقع وعدم وجود فعاليات رسمية أو خطابات حول ذلك (يوسف، ٢٠١٠؛ عوض، ٢٠١٠).

أما ناصر القدوة (القدوة، ٢٠١٠)، فيؤكد على أنه كان لنا في الأمم المتحدة حركة ممتازة؛ فقد استصدرنا قرارات من مجلس الأمن، وليس فقط من الجمعية العمومية مفادها الانسحاب الفوري –بصيغة الأمر– من المقاطعة ومحيطها. لكن سمير عوض (عوض، ٢٠١٠) يعتبر اختزال الدبلوماسية الرسمية ببعثة الأمم المتحدة أمراً غير مقبول؛ فحتى لو كانت التحركات الدبلوماسية الفلسطينية جيدة في الأمم المتحدة، فأين جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي من هذا الحصار؟

لقد حاول المجلس التشريعي الأول إحداث تغييرات في تلك الفترة من خلال وثيقة الإصلاح الوطني، التي كانت نتاج عمله في تقاريره عن الفساد المالي والإداري وحتى السياسي؛ حيث كان الإصلاح نابعاً من حاجة داخلية ملحة. فأجرى بعض التعديلات في القانون الأساسي تحدد فيها صلاحيات رئيس الوزراء، ورئيس السلطة، وقام بإرسال رسائل عديدة للجهات المعنية كافة من الجامعة العربية والأمم المتحدة

والبرلمانات الوطنية حول حصار الرئيس، حيث تعمقت علاقة الرئيس بالمجلس في تلك الفترة، من منطلق أنه مستهدف من أعداء الشعب الفلسطيني (خريشة، ٢٠١٠).

الموقف الشعبي والحصار

على الصعيد الشعبي، تم القيام بمسيرات واعتصامات واحتجاجات جماهيرية حاشدة في فلسطين وخارجها، إضافة إلى التواصل مع مؤسسات المجتمع المدني بالخصوص (يوسف، ٢٠١٠). إذن، فقد خرجت الجماهير إلى الشوارع لرفع الحصار، وهذا موقف أفضل من الموقف الرسمي. فماذا بإمكان الشعوب أن تفعل أكثر من ذلك؟ (عوض، ٢٠١٠).

وفي ذلك الحين، نظمت حركة "حماس" مسيرة في غزة، ودعا الشيخ أحمد ياسين مؤسس الحركة الرئيس الفلسطيني إلى الصمود وعدم الاستسلام، والاستمرار في المقاومة، لأن الشيء الوحيد الذي تفهمه إسرائيل هو القوة. كما شهد قطاع غزة إضراباً عاماً، ونفذ الآلاف في غزة اعتصاماً أمام مقر الأمم المتحدة، مطالبين المجتمع الدولي بضرورة التحرك لوقف الحصار (الجزيرة نت، ٢٣/٩/٢٠٠٢).

في حصار الرئيس كان هناك تحرك لا بأس به، لكنه جاء بعد فترة متكررة نتج عنها حالة ضعف واضح في الجسم الفلسطيني فأثر عليه. وخير مثال على ذلك الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الذي لم يكن بالفاعلية نفسها كما كان في حرب بيروت. وذلك لأسباب عدة، منها تراجع قوى اليسار والقوى الوطنية، وظهور وارتفاع القوى السياسية الإسلامية، وفشل عملية السلام في تحقيق أهدافها، والحملة المبالغ فيها بمسائل الفساد، والضربات المتوالية من قبل إسرائيل. لقد كانت هناك تغطية إعلامية جيدة، لكن الموقف العربي حينها بدأ يتراخى وبدأ الوضع الفلسطيني يتأزم (القدوة، ٢٠١٠).

فتوى محكمة لاهاي بشأن الجدار (٢٠٠٤)

في نيسان العام ٢٠٠٢، صادقت الحكومة الإسرائيلية على إقامة جدار عازل في الضفة الغربية، وبدأ العمل فيه في السادس عشر من حزيران من العام نفسه. وحاولت إسرائيل تسويق الجدار باعتباره مجرد شبك حاجز، لكنه في الحقيقة خط عسكري معقد يشمل خطاً من الأسلاك الشائكة اللولبية، يتلوه خندق بعرض أربعة أمتار وعمق خمسة أمتار، ثم يتلوه جدار إسمنتي مرتفع يصل إلى ثمانية أمتار، وعليه سياج معدني إلكتروني وكاميرات مراقبة وأضواء كاشفة وأبراج مراقبة عسكرية (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥).

إن سير الجدار يتناسب مع المخطط الإسرائيلي الدائم بأن أي كيان فلسطيني ممنوع أن يكون له حدود مع أية دولة عربية، يجب أن يبقى محاطا دائما بوجود إسرائيلي. وقد أصبح عدد الفلسطينيين فوق أرض فلسطين التاريخية مساوياً تقريباً لعدد الإسرائيليين، ولا يمكن للاحتلال أن يتعايش مع ذلك، إلا بأن يجعل الفلسطينيين يعيشون في سجون مقطعة الأوصال (البرغوثي، ٢٠٠٥).

ونظراً لخطورة الجدار من النواحي السياسية والاقتصادية والزراعية وكافة النواحي الحياتية للفلسطينيين، فقد سعت البعثة الفلسطينية الدائمة في الأمم المتحدة إلى استصدار فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن هذا الجدار وعدم أحقية إسرائيل في بنائه.

وفي سابقة تاريخية، سمحت محكمة العدل الدولية لفلسطين بالمشاركة في إجراءات المحاكمة بصفتها كياناً يتمتع بمركز مراقب لدى الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفضلاً عن ذلك، فقد رأت المحكمة أن وجود شعب فلسطيني لأغراض متعلقة بحق تقرير المصير لم يعد محل نقاش. كما أنه لأول مرة تصدر محكمة دولية قراراً بخصوص وضع الأراضي الواقعة بين الخط المبين في اتفاقية الهدنة (الخط الأخضر) والحدود الشرقية السابقة لفلسطين، وإطلاق صفة الأرض المحتلة عليها، وقد أدانت المحكمة بشكل صريح المستوطنات المقامة على الأراضي الفلسطينية منذ العام ١٩٦٧ (بيكر، ٢٠٠٧). و»في انقضاضة سريعة واحدة، قامت محكمة العدل

الدولية، ومن خلالها المجتمع الدولي، بتدمير صورة إسرائيل المشغولة بعناية فائقة، التي كانت قد استثمرتها عبر سنوات» (هالبر، ٢٠٠٨).

الموقف الفلسطيني الرسمي والفتوى

"فشل إعلامي وسياسي وعدم وجود إرادة سياسية كافية". بهذه الكلمات بدأ ناصر القدوة حديثه عن الموقف الفلسطيني الرسمي بشأن فتوى محكمة العدل الدولية. فقد "كان الأداء الفلسطيني الرسمي أداءً غير مسبوق، وقد سحق الجانب الإسرائيلي في هذا المجال الذي كان حكراً على الإسرائيليين. بدأت القضية بالجمعية العامة ثم انتقلت إلى الأمين العام لتعود إلى الجمعية العامة، ومن ثم التحرك الدبلوماسي القوي مع الدول الأعضاء. والفريق الفلسطيني –بما في ذلك المحامون الأربعة– كان فريقاً محنكاً. رافق هذا كله فشل فلسطيني تام في تحويله لشيء ناجح يصب في صالح القضية الفلسطينية على كل المستويات؛ الحكومية والمنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدني بشكل عام. وبالتالي فقدنا هذه الفرصة العظيمة" (القدوة، ٢٠١٠).

وقد كان للمجلس التشريعي الأول، بالتعاون مع منظمات حقوقية عربية ودولية، ومؤسسات المجتمع الدولي، دور بارز في التوجه إلى محكمة العدل العليا في لاهاي واستصدار الرأي الاستشاري؛ فقد مارس المجلس ضغطاً على القيادة الفلسطينية بهدف نقل القضية إلى الجمعية العامة، لكن إدارة الدبلوماسية الفلسطينية كانت ضعيفة بعد ذلك، تأكيداً على مقولة نبدأ أقوياء وننتهي ضعفاء (خريشة، ٢٠١٠).

في مؤتمر هيرتسيليا الخامس العام ٢٠٠٤، أشار شارون باردو إلى أنه "في الشهر نفسه الذي نشرت فيه وجهة نظر المحكمة، أيدت أغلبية ساحقة بلغت ١٥٠ دولة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، مشروع القرار الذي تقدمت به مجموعة الدول العربية في الأمم المتحدة، والذي يدعو إلى تطبيق استخلاصات المحكمة، ما يمهّد السبيل أمام تكوين أرضية مناسبة لعزل إسرائيل، ولفرض مسار يؤدي إلى فرض عقوبات ضدها" (أبو حلاوة، ٢٠١٠).

الموقف الشعبي والفتوى

يعتقد سمير عوض أن المنظمات الحقوقية، لاسيما العالمية، لعبت الدور الأكبر في هذا الإنجاز التاريخي، فهم الأكثر تأثيراً حتى من السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة. أما بالنسبة لغالبية الجموع الفلسطينية فقد تساءلت –في حينها– بنوع من الاستهتار: ماذا يعني هذا القرار؟ هل هدم الجدار؟ فقد نظرت بسطحية للموضوع، متوقعة أن هذه القرارات يجب أن تنفذ من قبل الجهة نفسها التي أصدرتها (عوض، ٢٠١٠). وهذا بالطبع عائد إلى نقص الوعي والتغطية الإعلامية الواعية التي من الممكن أن تبين مدى أهمية هذا القرار للفلسطينيين.

لعل الاستمرار في مقاومة الجدار بالوسائل الشعبية كافة إلى يومنا هذا، هو ما يمكن أن نسميه دبلوماسية عامة حقيقية؛ فالمنظمات الأهلية والمؤسسات الحقوقية الفلسطينية، استطاعت أن تحافظ على ديمومة إحياء هذه القضية في أذهان العامة، واستجلاب التعاطف الشعبي الأجنبي أيضاً.

وقد تنوعت طرق التعبير عن رفض الجدار والتمسك بقرار محكمة العدل الدولية. فقد تم تشكيل اللجان التي تدعو إلى مقاطعة إسرائيل، وتضامن الأجانب في قريتي نعلين وبلعين بشتى الطرق التقليدية منها والإبداعية؛ وذلك بالتعاون مع الإعلام واللجان النسائية ولجنة الطلبة الجامعيين وأهل القرية الذين يخرجون في مسيرة دورية بعد كل صلاة جمعة، متجهين نحو خط الجدار الذي من المفروض أن يقوم على أراضي قريتهم، إلا أنهم وبعد جهد جهيد، استطاعوا استصدار قرار من المحكمة العليا الإسرائيلية بتغيير مسار الجدار. وقد انعكس ذلك على المشاركين إيجابياً؛ فعلى صعيد المتضامنين قدمت سوزان حماد أطروحتها للدكتوراه في جامعة كوينز في أيرلندا الشمالية عن قرية بلعين، وألفت المتضامنة الأمريكية آنا كتاباً عن الجدار، وألقت في العام ٢٠٠٦ أكثر من مائتي محاضرة عنه في الجامعات والمدارس والكنائس الأمريكية، وتم تأسيس جمعية "فوس بلعين فلسطين" في بلدة فوس الفرنسية (يوسف، ٢٠٠٧).

ومن الطرق الإبداعية للتعبير عن الرفض الشعبي العالمي، الرسم على هذا الجدار الإسمنتي من قبل أشهر الفنانين العالميين، حتى إن هذا الجدار الذي وجد من أجل قتل الروح للفلسطينيين "قد يتحول إلى أطول معرض في العالم لفنون الرسم والكتابة على الجدران" (محرم، ٢٠١٠). ومن أبرز الأعمال الفنية التي تعبر عن تضامن الفنانين الأجانب رسومات "فنان حرب العصابات" روبرت بانكسي الحاصل على جائزة أعظم فنان بريطاني. ومن رسوماته المميزة على هذا الجدار الإسمنتي "لوحة تمثل سلالم تصل أسفل الجدار بقمته التي ترتفع ثمانية أمتار ونوافذ ملونة تفتح كوة في الجدار ... وطفلة فلسطينية توقف جندياً إسرائيلياً وتجعله يضع سلاحه جانباً ليقف ووجهه باتجاه الحائط، لتقوم الطفلة بتفتيشه ... ولوحة رسم فيها بانكسي الجندي الإسرائيلي كمرتزق يعمل من أجل حفنة دولارات" (المصدر السابق، ٢٠١٠).

حصار غزة (٢٠٠٦)

منذ فوز حركة المقاومة الإسلامية "حماس" في الانتخابات التشريعية الثانية، وتشكيل الحكومة العاشرة، فرض الحصار الاقتصادي على كل من الضفة وغزة، أما بعد أحداث غزة والقطيعة السياسية بين رام الله وغزة، فقد أُعلن فك الحصار عن حكومة رام الله ومواصلته على القطاع. وقد أسفرت هذه الحرب الإدارية والمالية وحرب الحصار عن حالة اقتصادية صعبة شملت القطاع بأكمله (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٧).

ويبدو أن هذا الحصار جاء نتيجة توافق قوى عربية وإقليمية ودولية بالإضافة إلى إسرائيل، وذلك بهدف ابتزاز حركة "حماس" للموافقة على قرارات الرباعية بشأن الاعتراف بالاحتلال، والانخراط في عملية السلام (خريشة، ٢٠١٠).

الموقف الفلسطيني الرسمي والحصار

عند الحديث عن حصار غزة تواجهنا معضلة الانقسام الفلسطيني الذي أضعف بدوره الجهد المطلوب لتفعيل هذه القضية رسمياً؛ فالنشاط الأبرز في السعي لفك الحصار عن غزة كان من قبل الحكومة الفلسطينية الموجودة هناك، ولم يكن دور السلطة الفلسطينية فاعلاً في أفضل أوصافه.

ظل الرئيس محمود عباس يكرر مراراً أنه يدفع رواتب الموظفين في غزة حتى أثناء الانقسام والحصار، ولولا ذلك ما بقيت غزة على قيد الحياة. ولا شك أن الحصار فيه جوانب غير مقبولة أبداً من قبل المواطن الفلسطيني، كما أنها مجهولة للمواطن في الضفة على عكس الفلسطينيين والعالم في الخارج، كمشكلة نقص الأدوية، والمرضى، والتيار الكهربائي، وإعادة الإعمار، وغيرها الكثير الكثير مما يؤرق الفلسطيني في غزة. وتبعاً لذلك، فإن الموقف الفلسطيني الرسمي مقصر من ناحيتين: توضيح المعاناة، والمطالبة بحلها (عوض، ٢٠١٠).

على صعيد آخر، فقد كان للمجلس التشريعي الثاني دور فعال واهتمام كبير في تفعيل قضية الحصار عالمياً؛ ووضع قضية الحصار ضمن أولوياته، حيث شكل لجنة خاصة باسم (اللجنة البرلمانية لفك الحصار)، ونظم العشرات من المسيرات والاعتصامات وزيارات للجهات التي تضررت نتيجة للحصار، وأبرز هذه القضية إعلامياً بشكل كبير. أما على الصعيد الدبلوماسي، فتم التواصل مع معظم البرلمانات العربية والإسلامية والأوروبية، وتزويدهم بتقارير عن قضية الحصار، ومطالبتهم بالتحرك لكسره، كما أجرى العديد من الاتصالات في هذا الإطار ووجه دعوات لكل رؤساء البرلمانات العربية والإسلامية ولمنظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية لزيارة غزة وكسر الحصار، وكان موضوع الحصار ضمن الأجندة الأساسية في جدول أعمال الجولات البرلمانية التي نظمها المجلس التشريعي وكتلة التغيير والإصلاح في العديد من الدول العربية والإسلامية، وكذلك مع العديد من الوفود العربية والإسلامية التي التقاها في المحافل الدولية، كما

استقبل المجلس كل الوفود البرلمانية، وبخاصة الأوروبية وغيرها، وأطلعهم بشكل مباشر على آثار الحصار وتداعياته (المصري، ٢٠١٠). إلا أن الردود التي كانت ترسل من قبل البرلمانات الأجنبية، على الرغم من طابعها الخجول، تحمل شروطا سياسية، وقامت بعض الوفود العربية والأوروبية بزيارات لقطاع غزة. وبعد العدوان قام نائب رئيس المجلس في تلك الفترة حسن خريشة بلقاء النواب في الضفة، وكانت المرة الأولى التي يلتقي فيها نواب "فتح" و"حماس" والقوى الأخرى بعد الانقسام، وذلك لتوجيه رسالة للبرلمانيين الأوروبيين مفادها أننا برلمان موحد لشعب موحد، وطلب الدعم من كل البرلمانيين بعد أن استهدف مقر التشريعي في غزة (خريشة، ٢٠١٠).

الموقف الشعبي والحصار

لقد اعتبر العالم بأسره الحصار جريمة، ولا أدل على ذلك من النشاطات الشعبية المتمثلة بالتظاهرات الضخمة، وسفن كسر الحصار، وقوافل شريان الحياة وغيرها الكثير من النشاطات (عوض، ٢٠١٠).

لعل سفن كسر الحصار كانت من أهم مميزات الخطوات الجماهيرية والشعبية في محاولاتها لفك هذا الحصار بعد التظاهرات الشعبية الحاشدة؛ فـ"خلال الفترة من ٢٠٠٨/٨/٢٢ إلى ٢٠٠٨/١٠/٢٩، وصلت أربع سفن تحمل على متنها وفوداً من القانونيين والسياسيين ونشطاء حقوق الإنسان إلى غزة، بهدف ممارسة ضغط سياسي لرفع الحصار ... وقالت عضو البرلمان الاسكتلندي بولين ماكنيل، وهي عضو في الحملة الأوروبية لكسر الحصار، إن هدف الحملة هو تشكيل ضغط سياسي على إسرائيل. كما أن الحملة قررت إقامة أسبوع غزة في مئة جامعة أوروبية" (التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٨)، وفي التاسع من شباط ٢٠٠٩، اعترضت الزوارق الإسرائيلية طريق سفينة الأخوة اللبنانية التي كانت متجهة نحو غزة، واقتادتها نحو ميناء أسدود العسكري، بعد أن صعد الجنود على متنها وفتشوها ومن ثم أخضعوا ركابها للاستجواب (البرغوثي، ٢٠٠٩).

أما الحدث الأكثر زخماً وتأثيراً، فقد تمثل بقوافل شريان الحياة التي انطلقت من أوروبا بقيادة النائب في البرلمان البريطاني عن حزب الاحترام جورج غالوي، وكان آخرها قافلة شريان الحياة ٣، التي انطلقت من بريطانيا ثم وصلت تركيا واستقبلت بحفاوة بالغة، وبالحفاوة نفسها استقبلت في سوريا ومن بعدها الأردن، إلى أن وصلت ميناء العريش، وهناك حصل اعتراضها من قبل الحكومة المصرية التي واجهتها بعنف بالغ، وغيرت من مسارها ومنعت العديد من المتضامنين دخول غزة، وصادرت بعض حافلاتهم ومعداتهم التي أحضروها معهم لأهل غزة. وبعد ذلك صرح مسؤول الحملة غالوي أنه شعر "بالخيانة" من المسؤولين المصريين الذين بدورهم جعلوه على قائمة غير المرغوب فيهم. وقد أكد غالوي أن قوافل شريان الحياة ستستمر، وأن القافلة القادمة ستكون بقيادة الرئيس الفنزويلي هوغو شافيز، وقافلة أخرى من ماليزيا على أمل أن تكون زوجة رئيس الوزراء السابق مهاتير محمد الرئيس الفخري لها (غالوي، ٢٠١٠).

واللافت للنظر في هذه القوافل، على الرغم من الطابع الإنساني الذي تحمله والذي ظل يتمسك به أصحابها، أنها حملت بين طياتها تصريحات سياسية؛ فقد أشاد غالوي في قافلة شريان الحياة الأولى بالمقاومة الفلسطينية، ونددا بالعدوان العسكري الإسرائيلي الأخير على القطاع، وأكد أنه قدم ليكون مع "أبطال المقاومة في فلسطين وحكومة فلسطين" (جريدة القدس، ٩/٣/٢٠٠٩)، كما أنه صرح في القافلة الثالثة أنه لا يعترف بإسرائيل طالما أن الشعب الفلسطيني مشتت في بقاع العالم، والقدس محتلة، والضفة الغربية تحت الاحتلال، والمستوطنات تقام على الأراضي الفلسطينية، وطالما أن شعب غزة تحت الحصار، والشعب الفلسطيني يتعرض للقتل من الجو بسلاح محرّم، ويتم اغتيال الفلسطينيين في بيوتهم أمام أعين نسائهم وأطفالهم (غالوي، ٢٠١٠).

تقرير غولدستون (٢٠٠٩)

منذ أن توقفت الهدنة بين الفصائل الفلسطينية –وعلى رأسها حركة "حماس"– والكيان الإسرائيلي في حزيران ٢٠٠٨، بدأت اللهجة الإسرائيلية تزداد حدة، وتمهد لعدوان قادم على القطاع، وذلك من خلال تجيير جهاز إعلامي ضخم للترويج لمدى خطورة "حماس" في المنطقة. كما أن إسرائيل استطاعت قراءة بعض المعطيات التي تدل على كشف الغطاء العربي عن "حماس"، لاسيما بعد تعثر جهود المصالحة الوطنية (الكيالي، ٢٠٠٩).

ووقع العدوان على غزة، وبدأت ردود الأفعال تنهال بشكل غير متوقع على الإسرائيليين الذين لم تسعفهم دبلوماسيتهم العامة –كما سبق ونوهنا باستفاضة– في امتصاص الغضب الشعبي العالمي تجاه ما ارتكبته من مجازر لا يمكن تبريرها حتى في أفضل أدوات الدبلوماسية العامة. "مئات آلاف المبادرات والفعاليات التي امتدت على رقعة الكرة الأرضية بكاملها. وتنوعت الفعاليات من التقليدية إلى الإبداع من المظاهرة إلى المسيرة والمهرجان إلى إعلان سفارات وقنصليات إسرائيل مغلقة لجرائم الحرب الإسرائيلية بعنوان واضح يدعو إلى مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها" (فريدمان، ٢٠٠٩).

وتحت عنوان "حقوق الإنسان في فلسطين وأراض عربية محتلة أخرى"، صدر تقرير القاضي اليهودي الجنوب الإفريقي غولدستون، ومساعديه الذين يكادون لا يقلون حرفية عنه في مجال القانون الدولي، وذلك بطلب من رئيس مجلس حقوق الإنسان البلجيكي، في الثالث من شهر نيسان العام ٢٠٠٩، للتحقيق في الخروقات كافة، التي يمكن أن تكون قد ارتكبت أثناء العمليات العسكرية ما بين ٢٧ من كانون الأول العام ٢٠٠٨ و١٨ من كانون الثاني العام ٢٠٠٩ (شعبان، ٢٠٠٩). و"منذ إقرار التقرير من المجلس العالمي لحقوق الإنسان، لم يعد شأناً فلسطينياً، وإنما شأن إنساني عالمي، ومتابعته على كل المستويات والمحافل واجب على الفلسطينيين بصورة عامة، وعلى قيادتهم بصورة خاصة" (المصري، ٢٠٠٩).

الموقف الفلسطيني الرسمي وتقرير غولدستون

حظيت اللجنة الأممية بقيادة غولدستون بالدعم والتعاون من السلطة الفلسطينية ومن بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة، كما أنها عقدت اجتماعات أثناء زيارتيها إلى قطاع غزة مع مسؤولين كبار في حكومة غزة، وقدموا لها تعاونهم ودعمهم الكاملين (الجزيرة نت، ٢٠٠٩).

وقد عمل نواب المجلس التشريعي في غزة على تسهيل عمل القاضي، ولجان التحقيق كافة، وزيارة المواقع المطلوبة كافة، وأخذ عينات من التربة. وقد تعاون المجلس مع منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والعربية والدولية من أجل إعداد التقرير وممارسة الضغوط من خلال الشراكة مع منظمات المجتمع المدني العربي والدولي، لتشكيل قوى ضاغطة على مجلس حقوق الإنسان من أجل اعتماده (خريشة، ٢٠١٠).

تطرق تقرير غولدستون –فيما تطرق إليه– إلى أفعال السلطة الوطنية الفلسطينية ضد المعارضين السياسيين في الضفة الغربية، باعتبارها تشكل انتهاكاً لحقوق الإنسان وللقانون الأساسي الفلسطيني، والتقارير التي تتحدث عن وقوع أعمال تعذيب وغيرها من أشكال المعاملة القاسية والسيئة أثناء إلقاء القبض والاحتجاز وحالات الوفاة في أثناء الاحتجاز، واستخدام قوات الأمن الفلسطينية القوة المفرطة، وقمع المظاهرات، وإلقاء القبض على كثير من الأفراد، ومنع وسائل الإعلام من تغطية الأحداث، بالإضافة إلى إغلاق الجمعيات الخيرية، واستبدال أعضاء مجالس إدارات المدارس الإسلامية، وفصل المدرسين والعاملين المنتمين أو المؤيدين لحركة "حماس" (أبو دهيم، ٢٠٠٩). لكنها أيضاً طلبت من السلطات الفلسطينية في قطاع غزة أن تقوم بالإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين لديها، وطلبت من السلطتين في الضفة وغزة تسهيل عمل المنظمات غير الحكومية في الإقليمين (شعبان، ٢٠١٠).

طلبت السلطة الفلسطينية تأجيل التصويت على تقرير غولدستون بحجة أن الأصوات المضمونة لصالح التقرير ليست كافية. لكن الرئيس محمود عباس تراجع عن طلبه تأجيل التصويت بعد اتهامه من جهات فلسطينية

وعربية ودولية عدة، بالخضوع للضغوط الإسرائيلية (سعيد، ٢٠١٠). وكان من الذين رفضوا تأجيل التقرير الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى، حيث اعتبر التأجيل غاية في الخطورة والسلبية، وتفريطاً غير مسبوق، ما أصابه "بالغثيان"، مشيراً إلى انهيار الموقف العربي (الشرق الأوسط، ٤/١٠/٢٠٠٩).

وعقب موجة غضب في الأراضي الفلسطينية، وبين أوساط المنظمات الحقوقية التي سعت جاهدة إلى دعم التقرير، شكل الرئيس لجنة برئاسة حنا عميرة لبحث ملابسات تأجيل التقرير (العربية، ٤/١٠/٢٠٠٩)، على أن تنجز مهامها في غضون أسبوعين.

من هذا كله نخلص إلى أن الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية لم تكن على مستوى الأحداث مطلقاً، وكان موقفها غير واضح من التقرير؛ هل هي موافقة عليه أم غير موافقة؟ لم تثمن السلطة التقرير كما يجب، وفكرت أنه بإمكانها انتزاع شيء ما من أمريكا مقابل أن تؤجل التقرير. وبعد أن انكشف الأمر أعادت رأيها وطالبت بإعادة طرح التقرير مرة أخرى، وبهذا التصرف انتقصت من تأثيره كثيراً (عوض، ٢٠١٠).

الموقف الشعبي وتقرير غولدستون

بعد الحرب على غزة، وقبل صدور التقرير، لم تتوقف ردود الفعل الشعبية عند المسيرات والاحتجاجات، بل ركبت المنظمات الحقوقية، لاسيما العربية منها والفلسطينية، موجة الأحداث بأن دعت المنظمة العربية لحقوق الإنسان إلى اجتماع عاجل لمنظمات المجتمع المدني العربية لبحث الأزمة، و"العمل على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان في فلسطين، والعمل على طرحها للرأي العام العالمي بالوسائل كافة، لتكوين قوة ضغط بين مواطني الدول الكبرى، تستطيع تغيير توجهاتها السياسية المتحيزة لإسرائيل، وكذلك طرحها أمام المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان" (سعيد، ٢٠١٠).

لقد غيرت حرب غزة معادلات عدة، من بينها الرأي العام العالمي؛ فلأول مرة يتسم الموقف الشعبي ببعد سياسي، بعد أن كان تعاطفاً إنسانياً، وذلك بفضل وسائل الإعلام التي خاطبت العالم باللغة الإنجليزية، بالإضافة إلى الجمعيات الناشطة في أنحاء العالم كافة. كما لوحظت المشاركة النوعية المتمثلة بشخصيات اعتبارية متنوعة من برلمانيين ووزراء سابقين وفنانين، بعد أن كانت تقتصر على الجاليات العربية والإسلامية. ومن الملاحظ أيضاً ضخامة المسيرات التي تدل على فشل إسرائيلي في الحفاظ على حالة التضامن الدولي معها، لاسيما بعد أن امتدت هذه التظاهرات إلى الدول الأكثر دعماً لإسرائيل، وامتداد هذه الحملات والتظاهرات من الدوائر التقليدية المؤيدة للقضية الفلسطينية إلى دوائر كانت تعد حيادية في السياسات الدولية، ومنها دول شرق آسيا. وقد اتسمت هذه التظاهرات بالاستمرارية والضغط، وتحول الرأي العام من داعم إلى ضاغط (نعيرات، ٢٠٠٩).

وبعد الحرب على غزة كذلك، تصاعد الغضب لدى فلسطينيي ٤٨، وقد بلغت التظاهرات ذروتها في الثالث من كانون الثاني العام ٢٠٠٩، وذلك بخروج أكبر تظاهرة على الإطلاق منذ نكبة ٤٨، حيث بلغت ما يزيد على ١٥٠ ألف متظاهر في مدينة سخنين، بدعوة من لجنة المتابعة العربية، وهي التظاهرة التي تناقلتها وسائل الإعلام العربية والعالمية (سعيد، ٢٠١٠).

ومع صدور التقرير، تنوعت ردود الأفعال الشعبية بين جهود منظمة وأخرى عفوية، جماعية وأخرى كمبادرات فردية. وقد كان الدور البارز فيما يتعلق بتقرير غولدستون للمنظمات الحقوقية العربية والعالمية؛ فقد تم الحوار بينها وبين عدد من الوفود العربية حتى المساء قبيل عقد جلسة مجلس حقوق الإنسان. وتم رصد موافقة ٣٣ بلداً مستعداً للتصويت من أصل ٤٧ بلداً. كما اتفقت المنظمات مع السيد غولدستون أن يثبت في توصياته التوجه مباشرة إلى المحكمة الدولية، وبالتالي أصبح لدى الفلسطينيين ثلاثة طرق يستطيعون بها تفعيل التقرير؛ مجلس الأمن، والجمعية العمومية، والمحكمة الجنائية. وقد تم الاتصال

برئيس وزراء حكومة الوحدة إسماعيل هنية، والطلب منه أن يتعاون مع القاضي غولدستون ووافق، وطمأنه هيثم مناع أنه ليس هناك خوف على المقاومة المدنية ولا حتى العسكرية (مناع، ٢٠٠٩).

ولعل من أهم ما يميز الحرب الأخيرة على غزة، ومن بعدها تقرير غولدستون وردود الفعل الشعبية العالمية –عدا عن كونها من أضخم ردود الأفعال التي شهدتها المعمورة– استخدام وسائل الاتصال الحديثة المنتشرة بين العامة بشكل فاعل جداً؛ "حيث أسهمت شبكة الإنترنت والهواتف الجوالة التي سهلت التواصل بين الناس، والرسائل القصيرة (SMS) التي ترسل عبر الهواتف الجوالة، في فضح الجريمة والتنديد بها. وكانت مشاهد القتل والتدمير التي تنقلها عشرات الفضائيات هي الوقود اليومي الذي يغذي المظاهرات المتواصلة" (سعيد، ٢٠١٠).

إن الذي حدث حقيقة هو ردة فعل العالم كله على حرب غزة؛ فالكاميرات رصدت كل شيء، أناس من كل مكان اجتمعوا بالمقدار نفسه، ووسائل الإعلام التي تعد إحدى أدوات الدبلوماسية العامة كانت واضحة جداً في إدانتها لإسرائيل (عوض، ٢٠١٠).

وقد اعتبر نائب مدير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة "ساول تاكاهاشي" أن تقرير غولدستون الأممي أقوى تقرير تنفيذي في تاريخ الأمم المتحدة. وأكد أن قرار التصويت وما سيعقبه من إدانة، سيتيح المجال أمام منظمات حقوق الإنسان الدولية ملاحقة القادة العسكريين "الإسرائيليين" الذين شاركوا في الحرب على القطاع، حسب الدعاوى القضائية التي رفعت ضدهم من فلسطينيين ومنظمات حقوقية محلية أخرى (صحيفة فلسطين، ١٠/١٠/٢٠٠٩).

ومع قرار تأجيل التصويت على تقرير غولدستون، اشتعل العالم بموجة من ردود الأفعال الشعبية المنددة بهذا القرار، والمطالبة بمحاسبة المسؤولين عنه.

تأرجح النتائج بين الرسمي والشعبي

من خلال استعراض النماذج الأربعة لقضايا جوهرية على الساحة الفلسطينية في العقد الأخير، تتضح لنا الفجوة بين الرسمي والشعبي. وهذا ليس حكراً على الفلسطينيين وحدهم، لكنه في حالتهم متفاقم و"متضارب" لدرجة اختلاف الرؤى والتوجهات، على عكس الدبلوماسية العامة في العالم ككل. فالسياسة الرسمية أبعد ما تكون عن التأييد الشعبي، بل تكاد تكون وصلت إلى حد القطيعة في بعض الأحداث.

وإذا كان للباحثة من كلمة تفاؤل في سياق الموضوع، فإن الحملات الشعبية والدبلوماسية العامة تحقق أهدافها على المدى البعيد؛ وفي الحالات الأربعة التي تم رصدها في هذا البحث، فإن ثلاثاً منها ما زالت قابلة للتغيير لصالح الشعب الفلسطيني، بحكم أن قرارات الأمم المتحدة، والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية لا يسقط بالتقادم. وفي هذه الحالة، فإنه من الممكن أن تتغير سياسات الدبلوماسية التقليدية الفلسطينية لتصبح موائمة لتحركات الشعوب في أنحاء العالم كافة.

"إن التقصير الرسمي موجود في العالم العربي وعلى امتداد العالم، والظاهرة الكبرى التي تعيشها اليوم قضية فلسطين هي وجود فجوة هائلة بين مواقف الشعوب المناصرة للقضية، ومواقف الحكومات والدول رسمياً على امتداد العالم" (البرغوثي، ٢٠٠٩).

ولهذا كله يعقب محمد أبو كوش قائلاً: "الأمور بنتائجها والنتائج مخيبة للآمال". (ابو كوش، ٢٠١٠)

والجدول التالي يختصر الحكاية، ويختزل بين طياته جهود أعوام من الدبلوماسية الفلسطينية، علما بأن هذه النتائج قد لا تكون نهائية، وقد يكون فيها بعض الرأي الذي يعتمد على التحليل أكثر منه على التأكيد.

القضية	الدبلوماسية التقليدية			الدبلوماسية العامة		
	الجهات المشرفة	الدور المطلوب	النتيجة	الجهات المشرفة	الدور المطلوب	النتيجة
حصار الرئيس	البعثة الدائمة في الأمم المتحدة	استصدار قرارات من مجلس الأمن	نجاح	الأحزاب والقوى الفلسطينية	الوقوف بجانب الرئيس+ التظاهرات والاحتجاجات	نجاح جزئي
	المجلس التشريعي	مراسلة البرلمانات العربية والعالمية لضرورة التأييد	نجاح جزئي	الجاليات الفلسطينية	التأييد+ التظاهر ونقل الصورة للدول المضيفة	نجاح جزئي
	السفراء الفلسطينيون	إقناع الدول بضرورة التحرك	فشل	المجتمع الدولي	المطالبة بفك الحصار	فشل
	الرئاسة الفلسطينية	–	–	الإعلام	تسليط الضوء على القضية	نجاح
فتوى محكمة لاهاي	البعثة الدائمة في الأمم المتحدة	استصدار قرارات من الجمعية العمومية + طلب الرأي الاستشاري	نجاح	المنظمات الحقوقية	الضغط على المسؤولين ومتابعة الرأي الاستشاري	نجاح
	المجلس التشريعي	الضغط على القيادة لنقل القرار إلى الجمعية العامة	نجاح	اللجان الشعبية	الاستمرار في مقاومة الجدار بتنظيم فعاليات مختلفة	نجاح
	السفراء الفلسطينيون	الترويج لخطورة الجدار	فشل	الإعلام	تسليط الضوء على خط الجدار	نجاح جزئي
	الرئاسة الفلسطينية	وقف العملية التفاوضية	فشل	المجتمع الدولي	الضغط على إسرائيل لهدم الجدار وتعويض المتضررين	فشل

حصار غزة	الرئاسة الفلسطينية	وقف العملية التفاوضية + زيارة غزة+ توفير الدعم المادي والمعنوي	فشل	المنظمات الأهلية	المساعدة في تخفيف المعاناة ونقل الصورة لمجتمعاتها	نجاح
	السفراء الفلسطينيون	بيان فظاعة الحصار في الدول المضيفة	فشل	القوى الفلسطينية	رفض الحصار والضغط على المسؤولين لعدم المشاركة فيه	فشل
	حكومة غزة	بيان فظاعة الحصار للعالم+ التخفيف عن المواطنين المتضررين	نجاح جزئي	الحملات الشعبية	المظاهرات والفعاليات الإبداعية لنقل الصورة	نجاح
	التشريعي	التواصل مع البرلمانات العالمية لنقل الصورة والضغط على حكوماتهم	نجاح جزئي	الإعلام	نقل المعاناة الفلسطينية بأوجهها كافة بسبب الحصار	نجاح
تقرير غولدستون	الرئاسة	الترحيب بالتقرير+ دعم التصويت عليه+وقف التفاوض	فشل	المنظمات الحقوقية	إصدار التقارير ودعم سير التحقيق وإقناع الدول بالتصويت لصالح القرار	نجاح
	حكومة غزة	التعاون مع القاضي+ الترحيب بالتقرير	نجاح	الجاليات الفلسطينية	المظاهرات والضغط على الحكومات للتصويت على القرار	نجاح
	البعثة الدائمة في الأمم المتحدة	متابعة التقرير والمطالبة بالتصويت عليه	فشل	الإعلام والتكنولوجيا	متابعة الأحداث اليومية ونقل الجرائم لدعم التقرير	نجاح
	التشريعي	التواصل مع البرلمانات	نجاح جزئي	القوى الوطنية والإسلامية	تأييد التقرير والضغط من أجل تفعيله	نجاح جزئي

الخلاصة

لقد مرّت الدبلوماسية العامة الفلسطينية بمراحل اربعة، كان آخرها مرحلة إنتفاضة الاقصى وما تلاها من انتخابات تشريعية ثانية احدثت اصداءً واسعة في الداخل والخارج، وقد كانت هذه المرحلة عودة الى المنحنى الطبيعي للدبلوماسية العامة الفلسطينية، الذي هبط بسقفه في مرحلة اوسلو. لكن الفرق ما قبل مرحلة اوسلو وما بعدها يكمن فيمن يتصدر ويوجه الدبلوماسية العامة، ففي حين كان دور منظمة التحرير الفلسطينية بارزاً ورئيساً فيها، اصبحت الحركات الاسلامية – لا سيما حركة حماس– الفاعل الرئيس والموجه الحقيقي لهذه الدبلوماسية، وذلك من خلال تفعيل الحركات الاسلامية خاصة الاخوان المسلمون في كافة انحاء العالمين العربي والاسلامي، والجاليات الاسلامية في العالم.

الدبلوماسية العامة لا تعرف الكذب، وهي أقرب إلى الحقيقة، بحكم انبثاقها من رحم منظومات شعبية وأهلية. كما أنها لا تكون فاعلة إلا باحترام الآخر، وقراراته، ومعرفة متى وكيف علينا أن نتحدث معه. وهي خير تطبيق للمثل الشعبي "كما تدين تدان"؛ فمن لا يشارك الناس همومهم ونشاطاتهم عليه أن لا يتوقع الكثير منهم.

إن من يعتقد أن الدبلوماسية العامة يجب أن تؤتي ثمارها بين يوم وليلة لا يدرك معناها الحقيقي؛ فالقوة الناعمة أقوال وأفعال وتصرفات لا يمكن إدراك نتائجها بالسرعة التي تدرك بها نتائج القوة التقليدية. و"يجب النظر للأمام، مع الإدراك بأن هذا الطريق قد يستغرق عقوداً عدة حتى يثمر عن نتائج نهائية. ولذلك، فإن أعمال الضغط وحشد المناصرة والتأثير ستأخذ وقتاً طويلاً قبل أن تتحول إلى قرارات سياسية من قبل المجموعة الدولية لصالح إحقاق الحقوق الوطنية" (أبو هواش، ٢٠٠٩). ولا ننسى أن ناميبيا نالت استقلالها بعد مضي ١٩ عاماً على صدور

الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية بشأنها (بيكر، ٢٠٠٧). ونحن الفلسطينيين نملك رأياً استشارياً مشابهاً، وتقريراً يعد الأقوى من نوعه في الأمم المتحدة، ولا يلزمنا سوى تفعيل كليهما بشيء من التخطيط الإستراتيجي والنفس الطويل في هذه المعركة.

إن جهود الفلسطينيين في تفعيل دبلوماسيتهم العامة ما زالت تقليدية على الرغم من فاعليتها وأهميتها، ولم ترقَ إلى مستوى تفعيل "الخيوط" كافة، فالمنظمات الأهلية على رأس قائمة الفاعلين في هذا النوع من الدبلوماسية، غير أن الإعلام ما زال بحاجة إلى الكثير من التطوير وانتقاء الكلام في حرب هي أشبه ما تكون بحرب الكلمة.

وكما هو متوقع، فالشعوب دائماً تسبق حكوماتها أشواطاً في الدبلوماسية العامة، ببساطة لأن الروابط الإنسانية المشتركة تدفعها للتحرك قبل المصالح السياسية الضيقة.

إن معرفة الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية بالدبلوماسية العامة ضعيفة جداً وسطحية، وهذا الكلام لا ينطبق على الجاليات التي واكبت حركة الدبلوماسية العامة الفلسطينية منذ نشأتها، لذلك فإن نضج التجربة في الخارج أكثر وأبعد منه في الداخل الفلسطيني. وهذا ما يدفعنا إلى نقل التجربة وتطويرها على صعيد الداخل الفلسطيني، حتى يكون العمل مشتركاً وفاعلاً بالدرجة المطلوبة.

ومع الانتخابات التشريعية الثانية، طرأ نوع من التغير في الدبلوماسية العامة اتسم بطابع مزدوج بين الإيجابية والسلبية؛ فالتأثيرات الإيجابية بدأت بالعملية الديمقراطية التي أنجزها الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وما برز من نتائج اعتبره كثير من المراقبين تمسّكاً من الشعب الفلسطيني بحقوقه وثوابته ورفضاً للتخلي عن مقاومته، وهي رسائل بوسعها تصليب الموقف الفلسطيني ودبلوماسيته العامّة. كما أنّ سياسات الحصار الخانق والعقوبات الجماعية وشنّ الحرب العدوانية على غزة؛ خدمت الدبلوماسية العامّة الفلسطينية وأضرّت

بشكل بالغ بالدعاية الإسرائيلية. ومن الجدير بالذكر أن القضية الفلسطينية قد عادت الى واجهة الأحداث من جديد بعد أن كانت قد غيّبت عن الأولوية في مرحلة اوسلو.

أمّا التأثيرات السلبية فتتأتى من الانقسام الفلسطيني بين برنامجين وخطابين يصعب الجمع بينهما، كما تتأتى من الانعكاس الميداني للانقسام عبر ما طرأ من انتهاك الخطوط الحمراء في الساحة الفلسطينية؛ من احتراب داخلي وإراقة دماء. ومما يذكر أن السفارات الفلسطينية في العموم أخذت بعد الانتخابات التشريعية الثانية اتجاهاً منكفئاً على الذات، وتراجع دورها إلى حد كبير، وبدا وكأنها طرف ضمن حالة التمزّق الفلسطيني وليست سفارة لكل الفلسطينيين (أبو الهيجا، ٢٠١٠).

ان ما يؤمل ويرجّى من الدبلوماسية العامة ليس تحرير الارض، فهذه لها طرقها التي لن تتحقق من دونها مهما اعتقد البعض على العكس ذلك، لكن المرجى منها هو زيادة الوعي بالقضية الفلسطينية، ومحاولة ايجاد نقطة قوة جديدة لصالح الشعب الفلسطيني ليزاحم بها في المحافل الدولية.

وعلى الرغم مما يعتقده البعض بأن الدبلوماسية العامة الفلسطينية وصورة الفلسطيني قد تضرّرت بعد احداث الانقسام الداخلي، الا أن هناك عوامل ادت الى تعزيزها وتفعيلها بشكل غير مسبوق، فالحرب الاخيرة على قطاع غزة، والحصار الشديد المفروض عليها، وتغطية كل ذلك إعلامياً، وإصرار الجاليات الفلسطينية والعربية والاسلامية على تسيير القوافل البحرية تجاه غزة، كل ذلك عمل على تنحية الصورة الداخلية جانباً–ولو قليلاً– وإبراز الصورة الصحيحة، صورة الضحية والجلاد. كل ذلك مع إبراز المواءمة بين الموقف الشعبي و "الرسمي" في القطاع، مما ادى الى تناسق وتناغم في الرواية الفلسطينية على بقعة جغرافية صغيرة من الارض الفلسطينية. وهذا ما لا نجده في الجناح الاخر من الوطن،

ففي الضفة الغربية، تنامت الحركات الشعبية، لا سيما مع تغوّل الاحتلال وتهويد القدس وتوسع المستوطنات واكتمال الجدار.. كل ذلك عمل على نقل صورة القهر الذي يعانيه الشعب، إلا أن المختلف في الامر هو الموقف الرسمي الفلسطيني الذي لم يعمل بالشكل المطلوب لاستغلال حالة "الغليان الشعبي" لتحسين موقفه التفاوضي او السياسي او صورته امام العالم.

وفي هذه الحالة يحق لنا ان نتساءل: ما الذي يريده الفلسطينيون؟ واذا عرفوا ما الذي يريدونه، فكيف ينقلونه للعالم؟ واذا نقلوه، فهل هناك مصداقية في خطاب الساسة الفلسطينيين؟ قد تستغرق الاجابة على هذه الاسئلة نفس الوقت الذي سيستغرقه الفلسطينيون وهم ضائعون بين "قصة واحدة" و " روايتين" لهذه القصة.

التوصيات

وبعد، فإن الباحث في وضع الدبلوماسية العامة الفلسطينية، يعجب بإمكانات الشعب الفلسطيني القادر على نشر صورةٍ للوطن المنشود، على الرغم من العقبات كافة التي لا تخفى على أحد. وفي الوقت نفسه، فإنه يتحسر على الجهود الرسمية الضائعة وسط معمعان التقلبات السياسية الداخلية منها والخارجية. وحتى يحافظ الفلسطينيون على صورتهم النضالية، ويحصدون ثمار جهودهم في نشر "جانبهم من القصة"، فإن الباحثة توصي بمجموعة من التوصيات التي تعتقد أنها ستؤدي إلى قفزات نوعية في الدبلوماسية العامة الفلسطينية، لعل أبرزها على الإطلاق يكمن في محاولة ربط الدبلوماسية الرسمية بقرينتها العامة، وذلك من خلال تبني الدبلوماسية الرسمية لرواية فلسطينية موحدة والمساهمة في نشرها عالمياً من خلال الدبلوماسية العامة:

١. إنشاء معهد للتدريب الدبلوماسي بأسرع وقت ممكن، على أن يحتوي على قسم خاص لدراسة الدبلوماسية العامة التي تختلف اختلافاً جذرياً عن الدبلوماسية الرسمية.

٢. إنشاء مراكز لاستطلاع الرأي العام الخارجي منه والداخلي، نظراً لأهمية تحديد وجهة الشعوب في نصرة وتأييد القضية الفلسطينية، وعدم الاعتماد على مراكز استطلاع الرأي المستقلة، لاسيما تلك التي تحصل على معونات أجنبية لا يخفى تأثيرها على أحد.

٣. ضرورة إنشاء إعلام مرئي باللغة الإنجليزية، وبلغات أخرى إذا استطعنا، لأن الإعلام أصبح الأداة الأولى للدفاع عن الدبلوماسية العامة وتطويرها.

٤. دعم المؤسسات والمنظمات الفلسطينية العاملة في الخارج، وليس شرطاً أن يكون الدعم مادياً، بل إن التواصل والتأييد ومدهم بمعلومات حول الجاليات الفلسطينية، ومشاركتهم في نشاطاتهم يعد إنجازاً بحد ذاته.

٥. التركيز في الدبلوماسية العامة الفلسطينية على دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا، بالإضافة إلى بقية دول العالم، حتى لا نخسر الجاليات الفلسطينية هناك، ومن ثم نخسر التأييد الذي كسبناه بعد جهد جهيد.

٦. توحيد الخطاب الفلسطيني الخارجي على الثوابت الفلسطينية، حتى في ظل الانقسام، وليكن الشعار (صوت واحد، شعب واحد .. مهما اختلفت الآراء والرؤى).

٧. وأخيراً وليس آخراً، فإن الباحثة ترجو أن يكون هناك مزيد من الدراسات المستفيضة حول الدبلوماسية العامة الفلسطينية لتغطية النقص الكامن في رسالتها، ولمزيد من الثمار التي من الممكن أن تفيد العاملين في هذا الحقل الوليد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهوامش

[١] إدموند غوليون (Edmund Gullion): دبلوماسي أمريكي، أول من استخدم مصطلح الدبلوماسية العامة، ومؤسس دائرة إدوارد مورو للحقوق والدبلوماسية. وقد ترجمت الباحثة تعريفه للدبلوماسية العامة، وكافة التعريفات والتعليقات من الدراسات الإنجليزية هي من ترجمة الباحثة.

ملحق (ا)

استبانة حول الدبلوماسية الفلسطينية العامة للمؤسسات الرسمية

في هذه الاستبانة يتم رصد كافة الجهود الفلسطينية المتبعة لتفعيل الدبلوماسية العامة والمتعلقة بالجهات الرسمية فحسب (منظمة التحرير، رئاسة الوزراء، وزارة الخارجية، المجلس التشريعي). وقد قسمت هذه الاستمارة إلى محاور وفق منهج علمي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن تعريف الدبلوماسية العامة في إطار هذا البحث هي الاتصال المباشر مع عامة الناس من مختلف الدول والمناطق بهدف التأثير على تفكيرهم، وبالتالي تغيير آراء حكوماتهم.

المحور الأول: السياسات الواجب اتّباعها لتطوير الدبلوماسية الفلسطينية العامة

السياسات الحكومية المباشرة

- هل يعي رئيس الوزراء ووزير الخارجية أهمية القوة الناعمة والدبلوماسية العامة؟
- هل هناك دراسة حقيقية لكل خطوة سياسية وتأثيرها على الرأي العام العالمي؟

التدريب الاحترافي

- هل هناك خبراء ذوو كفاءة عالية في دوائر العلاقات الخارجية للتخطيط للدبلوماسية العامة في الدولة؟
- هل هناك تدريبات حقيقية للكوادر العاملة في مجال العلاقات الخارجية بمختلف مستوياتهم؟
- هل ترفد الجامعات الفلسطينية وزارة الخارجية بكوادر تعي معنى الدبلوماسية العامة وتدربهم عليها؟

أولويات الدبلوماسية الفلسطينية العامة

- بالنسبة لإسرائيل، فإن خبراءها يقترحون توجيه دبلوماسيتها العامة إلى العالم العربي وأوروبا، حيث السمعة السيئة لإسرائيل. هل تعي الحكومة الفلسطينية أين ترتفع شعبيتها وأين تتدنى، بحيث يمكنها بعد ذلك توجيه دبلوماسيتها العامة؟
- هل الفلسطينيون على معرفة جيدة بثقافة وفكر الشرائح التي يوجهون لها دبلوماسيتهم العامة –إن وجدت– وكيفية الظهور على شبكاتهم الإعلامية بالصورة المثلى؟

استخدام التكنولوجيا في نشر الدبلوماسية الفلسطينية العامة

- هل هناك مواقع رسمية لنشر القصة الفلسطينية من وجهة نظر الفلسطينيين؟
- هل رسالة هذه المواقع –إن وجدت– موحدة، أم أنه لا يوجد تنسيق بينها أصلاً؟

التمويل

- ما مقدار الميزانية المرصودة لتطبيق الدبلوماسية الفلسطينية العامة وتطويرها؟
- هل هناك دعم لمحطات فلسطينية أو أجنبية تنقل صورة إيجابية حول القضية الفلسطينية كبرامج تلفزيونية مثلاً أو إعلانات مرصودة في محطات أجنبية؟

توحيد برامج الهيئات الفلسطينية غير الحكومية الفاعلة في مجال الدبلوماسية العامة

- هل هناك هيئات ومؤسسات فلسطينية تعمل على تحسين صورة الفلسطيني في الخارج؟ وهل هناك تنسيق معها من قبل وزارة الخارجية؟

- ما علاقة المؤسسة الفلسطينية الرسمية بالمؤسسات والمنظمات الدولية مثل منظمات حقوق الإنسان، والمؤسسات القانونية، وغيرها؟

زيادة الوعي الداخلي

- هل هناك ثقة بالدبلوماسيين الرسميين من قبل الشعب الفلسطيني؟
- هل هناك برامج تلفزيونية رسمية أو إعلامية بأية طريقة كانت توعّي الإنسان الفلسطيني العادي حول ماهية الدبلوماسية الفلسطينية العامة ودوره في تطبيقها أينما وجد؟

المحور الثاني: الأدوات (الأبعاد) المطلوبة لتفعيل الدبلوماسية الفلسطينية العامة

البعد الأول: الاتصال اليومي

الانخراط في الصحافة المكتوبة

الانخراط في الصحافة المرئية

الانخراط في الصحافة المسموعة

وجود دبلوماسيين فاعلين

وجود صفحات إلكترونية بلغة البلاد

إنتاج أفلام حول القضية الفلسطينية

البعد الثاني: الاتصالات الإستراتيجية

تكرار الرسالة الأساسية من مصادر متعددة بشكل مستمر

البعد الثالث: تطوير العلاقات بعيدة المدى

مؤسسات ثقافية فلسطينية

منظمات أهلية لدعم مقاطعة البضائع الإسرائيلية

مؤتمرات وندوات

منح دراسية

مسرحيات

معارض الفنية

نشرات تعريفية بالقضية الفلسطينية

المحور الثالث: أسئلة إثرائية

- هل هناك مراكز استطلاع للرأي ترفد الحكومة، المنظمة، المجلس التشريعي بنظرة العالم "للقصة الفلسطينية"؟
- هل هناك تغير في آلية سير الدبلوماسية الفلسطينية العامة بعد الانتخابات التشريعية الثانية؟ وما هو تجاهها؟
- ما رأيكم في الدبلوماسية "الإسرائيلية" العامة؟ وهل هي معيق للدبلوماسية الفلسطينية العامة؟
- ماذا فعلت الجهات المسؤولة لتفعيل القضايا المصيرية الآتية شعبياً وعالمياً:
  - حصار الرئيس ياسر عرفات،
  - معركة الجدار القانونية،
  - حصار غزة،
  - تقرير غولدستون؟

ملحق (٢)

استبانة للمؤسسات والمنظمات غير الحكومية

حضرة السادة في المنظمات الأهلية الفلسطينية تحية طيبة وبعد،

أدعى دلال باجس طالبة في كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت. أقوم بإعداد رسالة الماجستير حول الدبلوماسية الفلسطينية العامة بين المؤسسات الحكومية والمنظمات الأهلية، مع التركيز على مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية الثانية. لذلك، فإني أرجو منكم الإجابة عن هذه الأسئلة بدافع البحث العلمي ولكم جزيل الشكر.

- السؤال الأول: هل هناك تنسيق بينكم وبين وزارة الخارجية الفلسطينية لدعم جهودكم فيما يتعلق بالتعريف بالقضية الفلسطينية؟
- السؤال الثاني: هل هناك وحدة أهداف بين المنظمات الأهلية لنقل تصور الفلسطيني للخارج؟
- السؤال الثالث: كيف ترى الدبلوماسية الفلسطينية العامة من ناحية الفاعلية والتأثير؟
- السؤال الرابع: هل هناك مراكز استطلاع للرأي ترفد المنظمة/ المؤسسة بنظرة العالم "للقصة الفلسطينية"؟
- السؤال الخامس: هل هناك منشورات وأدبيات حول الدبلوماسية العامة من إصدارات المنظمة/المؤسسة أو أية دائرة تخطيطية فيها؟
- السؤال السادس: هل هناك قواعد نظرية حول الدبلوماسية العامة تستندون إليها وفق خطة مدروسة؟
- السؤال السابع: هل هناك تغير في آلية سير الدبلوماسية الفلسطينية العامة بعد الانتخابات التشريعية الثانية؟ وما هو تجاهها؟

- السؤال الثامن: أي شرائح المجتمعات تخاطبون؟
- السؤال التاسع: ما هي طبيعة نشاطاتكم وفعالياتكم؟
- السؤال العاشر: ما هي الإنجازات التي تم تطبيقها في مختلف دول العالم بسبب نشاطاتكم وفعالياتكم؟
- السؤال الحادي عشر: ما رأيكم بالدبلوماسية "الإسرائيلية" العامة ؟ وهل هي معيق للدبلوماسية الفلسطينية العامة؟
- السؤال الثاني عشر: هل هناك أية إضافات حول هذا الموضوع ترفدنا به المؤسسة/المنظمة مشكورة؟

ملحق (٣)

تقييم الصفحات الإلكترونية
الخاصة بالمؤسسات الرسمية الفلسطينية

١. عنوان الموقع:

٢. اللغات المستعملة في هذه الصفحة:

٣. الجهة المشرفة:

وزارة الخارجية (الضفة)	وزارة الخارجية (غزة)
المجلس التشريعي (الضفة)	المجلس التشريعي (غزة)
رئاسة الوزراء (الضفة)	رئاسة الوزراء (غزة)
منظمة التحرير	– حركة "حماس"

٤. احتواؤها على قسم للدبلوماسية العامة الفلسطينية

٥. احتواؤها على أهم النشاطات والفعاليات الخاصة بالدبلوماسية العامة الفلسطينية

٦. توثيق الأحداث بإحدى الأدوات التالية:

الصور الثابتة	الفيديو
البوربوينت	الفلاش
الأفلام القصيرة	غير ذلك

٧. احتواؤها على آخر الأخبار الفلسطينية في الداخل/الخارج

٨. تواصلها مع المجتمع المحلي من خلال:

- الإعلان عن ندوات، مؤتمرات، معارض في البلاد
- نشرات أو ملصقات أو مطبوعات
- وجود روابط للتواصل مع الموقع

٩. ارتباطها بمواقع أخرى تعمل على القضية نفسها

١٠. تسليط الضوء على أهم القضايا الفلسطينية:

- القدس
- الجدار
- المياه
- العودة واللاجئون
- الأسرى
- الاستيطان
- الحدود

١١. ملاحظات عامة على الموقع

ملحق (٤)

التعريف بالشخوص الذين تم إجراء مقابلات معهم لاستكمال هذه الدراسة

- **أحمد يوسف:** مستشار رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية، وكيل وزير الخارجية.
- **جمال الخضري:** عضو المجلس التشريعي الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٦، كنائب مستقل عن دائرة غزة، أحد رواد العمل النقابي والمؤسساتي في فلسطين، رئيس مجلس أمناء الجامعة الإسلامية منذ أكثر من ١٤ عاماً، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الحكومة الفلسطينية العاشرة، رئيس اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار. حاصل على شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية.
- **جورج غالوي:** نائب في البرلمان البريطاني عن حزب العمال سابقاً، مؤسس حزب ريسبيكت (الاحترام)، قائد قوافل شريان الحياة التي انطلقت من أوروبا نحو قطاع غزة. معروف بآرائه المناهضة للحروب، والمؤيدة للقضايا العربية، لاسيما الفلسطينية.
- **حسن خريشة:** سياسي فلسطيني بارز، حاصل على شهادة الطب من باكستان. كان ناشطاً في الثورة الفلسطينية في لبنان بين العامين ٦٧ و٨٢. وهو من مناضلي الحركة الأسيرة لما يزيد على خمس سنوات. رئيس لجنة الرقابة وحقوق الإنسان في المجلس التشريعي العام ١٩٩٦، رئيس المجلس التشريعي بعد وفاة الرئيس ياسر عرفات، نائب رئيس اللجنة السياسية في الجمعية البرلمانية الأورومتوسطية. انتخب نائباً مستقلاً في المجلس التشريعي الثاني، وهو نائب رئيس المجلس التشريعي الثاني.

- **سمير عوض:** أستاذ في جامعة بيرزيت. حاصل على شهادة الماجستير في الاقتصاد، والدكتوراه في العلوم السياسية. رئيس دائرة العلوم السياسية في جامعة بيرزيت سابقاً، ورئيس معهد دراسات التنمية في الجامعة حالياً.
- **عزيز دويك:** رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني منذ العام ٢٠٠٦. بروفيسور في التخطيط الإقليمي والعمراني، ويحمل ثلاث شهادات ماجستير في التربية وتخطيط المدن والتخطيط الإقليمي والحضري. وأحد قادة الإخوان المسلمين في فلسطين ومن القادة البارزين في حركة المقاومة الإسلامية "حماس". أبعد إلى مرج الزهور العام ١٩٩٢ مع قيادات الحركة، وكان المتحدث الرسمي باسم المبعدين باللغة الإنجليزية.
- **علام جرار:** مدير برنامج التأهيل المجتمعي في الإغاثة الطبية الفلسطينية، والمتحدث باسم قائمة فلسطين المستقلة، والقيادي في المبادرة الوطنية. عضو في مجلس إدارة مركز تطوير ممثلاً عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية (PNGO) وهو طبيب ويحمل شهادة الدبلوم في الإدارة والصحة الدولية.
- **محمد أبو كوش:** سفير فلسطين السابق لدى الأمم المتحدة في جنيف، وعضو مفاوضات أوسلو السرية. حاصل على شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة ويلز. مدير معهد أبو لغد للدراسات الدولية في جامعة بيرزيت حالياً.
- **محمود الرمحي:** أمين سر المجلس التشريعي الحالي، خريج كلية الطب من روما، وكان رئيساً لاتحاد الطلبة المسلمين فيها، ورئيساً لاتحاد الطلبة في روما أيضاً. مؤسس المركز الطبي للجنة الزكاة في رام الله، وكان مسؤولاً عن المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" في منطقة الوسط حتى نهاية ١٩٩٢. شغل منصب عضو وفد الضفة الغربية عن "حماس" للحوار مع السلطة الفلسطينية قبل ترشيحه من قبل الحركة لخوض الانتخابات التشريعية الثانية.

- **مشير المصري:** عضو في المجلس التشريعي الفلسطيني الثاني، أمين سر كتلة التغيير والإصلاح، ومتحدث باسم حركة "حماس". حاصل على شهادة الماجستير في الشريعة، كان نائباً لرئيس مجلس طلاب الجامعة الإسلامية، ثم رئيساً للمؤتمر العام للكتلة الإسلامية في قطاع غزة، وعمل معيداً ثم محاضراً في قسم الدراسات الإسلامية في الجامعة الإسلامية، وهو عضو رابطة علماء فلسطين.

- **مصطفى البرغوثي:** سياسي فلسطيني، حاصل على شهادة الدكتوراه في الطب. أسس وتولى إدارة معهد الإعلام والسياسات الصحية والتنموية منذ العام ١٩٨٩. شارك في تأسيس الإغاثة الطبية الفلسطينية العام١٩٧٩. أحد أعضاء الوفد الفلسطيني في مؤتمر مدريد للسلام، لكنه استقال من عضويته بسبب معارضته لنهج المفاوضات. شارك في انتخابات المجلس التشريعي العام ١٩٩٦، وأسس مع د. ادوارد سعيدوخمسمائة شخصية فلسطينية حركة المبادرة الوطنية الفلسطينية في العام ٢٠٠٢ التي يتولى حالياً مهمة أمينها العام. وفي العام ٢٠٠٧ عُين وزيراً للإعلام في حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية.

- **مفيد الشامي:** سفير في وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية. استدعي للعمل بالوزارة سنة ٢٠٠٣. تقلد أكثر من منصب منها رئيس الرقابة الداخلية في الوزارة. وهو حالياً رئيس قسم التدريب الدبلوماسي والمكلف بالتخطيط لبناء معهد الدبلوماسية الفلسطينية. عضو في لجنة السلك الدبلوماسي. يحمل شهادة الدكتوراه في الإدارة. درّس لمدة ٢٧ سنة في مختلف الجامعات الفلسطينية، وكان أستاذاً مشاركاً في الإدارة والتخطيط الإستراتيجي.

- **منذر رجب:** طبيب وناشط فلسطيني مقيم في أوروبا، وأحد المشاركين في مؤتمر فلسطينيي أوروبا. وهو نائب رئيس تجمع الأطباء الفلسطينيين في أوروبا – فرع ألمانيا.

- **ناصر القدوة:** سياسي ودبلوماسي لامع لأكثر من ثلاثين عاماً. بدأ نشاطه السياسي كعضو في حركة "فتح" العام ١٩٦٩، ثم انتخب عضواً في المجلس الإداري للاتحاد العام لطلبة فلسطين، ثم عضواً في اللجنة التنفيذية للاتحاد، وأخيراً رئيساً للاتحاد. أصبح عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني العام ١٩٧٥. وفي العام ١٩٨٦ تولى منصب مساعد المندوب الدائم للبعثة الفلسطينية في الأمم المتحدة، ثم تولى منصب الممثل الدائم لفلسطين في المنظمة الدولية العام ١٩٩١. خريج كلية طب الأسنان.

- **نبيل شعث:** سياسي ومصرفي فلسطيني، حاصل على شهادتي الماجستير والدكتوراه في إدارة الأعمال من معهد وارتون العالمي للإدارة في جامعة بنسلفانيا. عمل مستشاراً للرئيس الراحل ياسر عرفات بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية. كان عضواً في المجلس التشريعي السابق ووزيراً للتخطيط والتعاون الدولي سابقاً، ونائباً لرئيس الوزراء أحمد قريع ووزيراً للإعلام. وهو عضو اللجنة المركزية لحركة "فتح".

- **هيثم مناع:** مناضل حقوقي مشهور على نطاق دولي واسع. يحمل شهادة الطب من جامعة دمشق، والعلوم الاجتماعية من فرنسا. له قرابة ثلاثين كتاباً بالعربية وكتب بالإنجليزية والفرنسية والإيطالية في قضايا المرأة والتنوير وحقوق الإنسان. نال تكريم "هيومان رايتس ووتش" العام ١٩٩٢، وميدالية حقوق الإنسان للأكاديمية القومية للعلوم في واشنطن. يعد من مؤسسي اللجنة العربية لحقوق الإنسان العام ١٩٩٨، وهو عضو في مجلس إدارة ومجلس أمناء قرابة ١٣٠ منظمة غير حكومية. انتخب في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧ رئيساً للمكتب الدولي للمنظمات الإنسانية والخيرية في العالم للمرة الثانية، وهو الناطق باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان في باريس.

- **وسام أبو الهيجا:** من اللجنة الإعلامية المنظمة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا.

ملحق (٥)

نص وثيقة مؤتمر بلباو

مبادرة "بلباو" – دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين

الإعلان الختامي وخطة العمل

٣١ تشرين الأول، ٢٠٠٨

على مدار الستين سنة الماضية؛ يجرى تشريد الفلسطينيين – الشعب الأصلي، إما بتشتيتهم في المنافي وإما بتشريدهم داخل وطنهم، بفعل سياسات الفصل العنصري، والهيمنة، وفرض المعازل. ومع ذلك، لا يمكن تجزئة النضال الوطني الفلسطيني؛ حيث أن حقوق الفلسطينيين في العودة لديارهم الأصلية، والتمتع بالحرية، وممارسة حق تقرير المصير كل واحد. إن تحقيقها يصبح ممكناً فقط عبر الكشف عن الأسباب الجذرية وراء حرمانهم من هذه الحقوق، وعبر الحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية.

خلال تجمع "بلباو"، قامت مؤسسات فلسطينية، ومنظمات تقدمية إسرائيلية غير صهيونية، وأخرى أممية وحركات اجتماعية بتداول ومناقشة آخر دراسة فلسطينية متعمقة، تتناول نظام سيطرة إسرائيل على الشعب الفلسطيني بأبعاده: القانونية والسياسية. فقد كشف هذا التحليل أن إسرائيل كدولة قامت على التطهير العرقي الشامل للفلسطينيين في العام ١٩٤٨، وإنها منذ ستة عقود ما زالت تحرم وتنتهك بشكل ممنهج حقوق مختلف أجزاء الشعب الفلسطيني – اللاجئون في الشتات، الفلسطينيون من مواطني دولة إسرائيل، والفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧– وذلك على أساس هويتهم القومية، ومن أجل منع الفلسطينيين من ممارسة

حقهم في تقرير المصير، وسعياً لتوطيد نظام هيمنتها الاستعماري من خلال القوانين العنصرية، بما في ذلك تشجيع الهجرة اليهودية حصرياً، بينما يتم حرمان الفلسطينيين– الشعب الأصلي من حقهم في العودة إلى ديارهم الأصلية. ومن وجهة نظر قانونية؛ فقد خلصت الدراسة إلى أن النظام الإسرائيلي نظام استعماري فريد؛ إذ يجمع بين "الأبارتهايد"، والاستعمار الإحلالي والاحتلال الحربي.

نحن ممثلو المجتمع المدني العالمي المجتمعون في "بلباو"؛ نرى وجوب إخضاع دولة إسرائيل للمساءلة القانونية. إننا نرى أن منح إسرائيل حصانة على الرغم من انتهاكاتها المتواصلة والمنهجية للقانون الدولي، ولحقوق الإنسان الأساسية، والتعامل معها كاستثناء فوق قانون الأمم، وتزويدها بدعم غير محدود في المجالات السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والثقافية، والدبلوماسية؛ يجعل كلاً من الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، وفاعلين دوليين آخرين فيما يسمى بالمجتمع الدولي، مذنبين ومتواطئين فعلياً في جريمة تأييد وإدامة "أبارتهايد" إسرائيل وحكمها الاستعماري. إننا نرى أنه فقط من خلال وقف هذا التواطؤ الدولي، يمكن استعادة الكرامة والعدالة للشعب الفلسطيني، وتحقيق السلام الدائم والشامل في الشرق الأوسط.

وعلاوة على ذلك، وفي ضوء إخفاق المجتمع الدولي، وبخاصة الأمم المتحدة، في رؤية ومعالجة العنصرية والتمييز العنصري، باعتبارهما سبباً جذرياً لاضطهاد إسرائيل المنهجي والمتواصل للشعب الفلسطيني، وبالتالي فشلها في مجابهة هذا الاضطهاد؛ فإننا ندعو المجتمع المدني العالمي، لكي يأخذ على عاتقه المسؤولية السياسية والأخلاقية لتقديم دعم فعال في معركة الكفاح من أجل إنهاء اللاعدالة متعددة الأوجه، تماماً كما جرت مواجهة "أبارتهايد" جنوب أفريقيا سابقاً؛ وذلك لتعزيز العدالة والمساواة، والسلام الدائم في منطقة خالية من السلاح النووي.

خطة العمل

نحن المجتمعون في "بلباو" في ٣١ تشرين الأول ٢٠٠٨، ندعو منظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية، وشبكات العمل وأصحاب الضمائر الحية إلى العمل على:

١. رفع مستوى الوعي والعمل عالمياً على تنفيذ نداء المجتمع المدني الفلسطيني العام ٢٠٠٥ الداعي إلى مقاطعة إسرائيل، وسحب الاستثمارات منها، وفرض العقوبات عليها (BDS)، وذلك بطريقة تدرجية ومتواصلة، مع مراعاة إمكانيات وقدرات كل موقع. وندعو بشكل خاص حركات التضامن العالمية، والحركات الاجتماعية، والمنظمات العقائدية والدينية، والاتحادات النقابية، والمنظمات غير الحكومية، والشخصيات والمؤسسات الأكاديمية والثقافية، ومنظمات حقوق الإنسان، والخبراء المستقلين؛ لاتخاذ تدابير عملية وفعالة لمواجهة نظام الاستعمار الاحلالي والأبارتهايد الإسرائيلي والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان الفلسطيني.

٢. تطوير وإدامة الحملات لتوعية الرأي العام، وكشف الحقائق حول نظام إسرائيل كنظام تمييز عنصري، واستعمار إحلالي، واحتلال، ومن أجل تعزيز ودعم كفاح مجموع الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي داخل إسرائيل، وفي الشتات؛ من أجل تمكينه من ممارسة حقه في تقرير المصير، وحقه في العودة والعدالة والمساواة كأفراد وكشعب. وفي هذا الإطار، فإن المؤسسات الإعلامية مدعوة لإتاحة الفرص للأصوات الأصيلة التي تمثل المجتمع المدني الفلسطيني تمثيلاً حقيقياً، وللذين يدعمون سلاماً عادلاً، لكي يعبروا عن قضاياهم بحرية ودون رقابة أو تشويه أو تجاهل.

٣. المطالبة بتطبيق الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية للعام ٢٠٠٤، الذي أدان بناء إسرائيل للجدار العنصري والمستعمرات الإسرائيلية

التي بنيت في الأراضي المحتلة، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم المعونة أو المساعدة لإسرائيل أو لأي من المؤسسات الضالعة في الجرائم وتنتهك القانون الدولي، وتحميل إسرائيل المسؤولية عن الأضرار التي تتكبدها البنية التحتية والخدمات الممولة والمقدمة في سياق المساعدة الإنسانية من قبل المجتمع الدولي للشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٤. بذل الجهود المنظمة من أجل إنهاء سياسات التطهير العرقي المنظم الذي تمارسه إسرائيل في القدس المحتلة، ولإنهاء حصارها الإجرامي المفروض على قطاع غزة المحتل، حيث أن سياسة إسرائيل غير القانونية وغير الأخلاقية المتمثلة في فرض العقوبات الجماعية على أكثر من مليون ونصف فلسطيني تضاهي أعمال الإبادة الجماعية وفقاً لخبراء بارزين في القانون الدولي، كما ينبغي فضح تواطؤ المجتمع الدولي في الحفاظ على الحصار، والعمل من أجل وضع نهاية له.

٥. تفعيل ضغط متزايد على الأمم المتحدة، وعلى الحكومات والسلطات المحلية، والهيئات متعددة الأطراف؛ مثل منظمة الاتحاد الأوروبي للتعاون، وعلى القطاع الخاص من أجل وقف التعاون مع إسرائيل، ومنع جميع مؤسساتها المتواطئة، وتلك التي تدعم الاحتلال الإسرائيلي وانتهاكاته لحقوق الإنسان، ومن أجل التحقق من مدى امتثال كل من هذه المؤسسات للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة.

٦. زيادة الضغط على الاتحاد الأوروبي من أجل دعم واحترام التزاماته بالقانون الدولي وبمعاييره لحقوق الإنسان خلال تعامله مع إسرائيل، ولاسيما المطالبة بوقف العمل باتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، وذلك استناداً إلى انتهاكات إسرائيل الخطيرة والمستمرة للمواد رقم ٢ و٨٣ من اتفاقية الشراكة.

٧. مواصلة العمل من قبل منظمات حقوق الإنسان المستقلة، والخبراء القانونيين من أجل محاكمة ومعاقبة الإسرائيليين مقترفي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية، ومن أجل جبر ما لحق بالضحايا الفلسطينيين من أضرار وتعويضهم، ومن أجل مساءلة دولة إسرائيل وجميع الأطراف المتورطة في مثل هذه الجرائم. ونحن نحث على استكشاف إستراتيجيات جديدة يمكن بموجبها إخضاع المنظمات الصهيونية، وبخاصة الصندوق القومي اليهودي (JNF)، وكذلك الشركات الأجنبية والحكومات التي تتعاون مع نظام القمع الإسرائيلي للمساءلة والمحاسبة أمام المحاكم الدولية، بما فيها المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

٨. مطالبة تجمع الحركات الاجتماعية وشبكات العمل الأخرى في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي، بتأييد ودعم التحليل الوارد أعلاه والمصادقة عليه واعتماده في خطة عملها وبرامجها.

٩. تنمية التضامن بين جميع الأمم، وبخاصة مع الشعوب العربية وبلدان أخرى في المنطقة والتي تكافح من أجل الحرية والعدالة وتقرير المصير.

١٠. تعزيز التنسيق والتعاون فيما بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني العالمي بغرض تنفيذ بنود الخطة آنفة الذكر.

قائمة المراجع

المصادر باللغة العربية

الكتب

الأمانة العامة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا. **مؤتمرات فلسطينيي أوروبا المنعقدة في لندن، برلين، فيينا، مالمو، روتردام، كوبنهاغن الاعوام ٢٠٠٣ وحتى ٢٠٠٨: الوقائع والوثائق**. لندن: الأمانة العامة لمؤتمر فلسطينيي أوروبا، ٢٠٠٨

بيكر، بيتر. "الصراع الإسرائيلي –الفلسطيني النقطة المحورية الجيوبوليتيكية لعالم متأزم". **الجدار العازل الإسرائيلي فتوى محكمة العدل الدولية (دراسات ونصوص)**. تحرير: أنيس القاسم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، ٢٠٠٧.

سعيد، خالد. **حين صبوا الرصاص على غزة**. القاهرة: مكتبة جزيرة الورد، ط١، ٢٠١٠.

السلطة الوطنية الفلسطينية. **ثلاث سنوات من العطاء رغم الحصار**. فلسطين– غزة :المجلس التشريعي الفلسطيني ، ٢٠٠٩.

الكيالي، عبد الحميد. **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩.

اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار. **اللجنة الشعبية: عام في مواجهة الحصار**. فلسطين– غزة، نسخة إلكترونية، ٢٠٠٨.

المجلس التشريعي الفلسطيني. **فعاليات إحياء الذكرى السنوية الأولى لمعركة الفرقان: صمود وانتصار**. فلسطين– غزة. ٢٠٠٩.

ـــــــ. **كتيب خاص حول الجولة البرلمانية للمجلس التشريعي الفلسطيني برئاسة الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة**. فلسطين– غزة، ٢٠٠٩.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥**. تحرير: محسن صالح. بيروت. ط١، ٢٠٠٦.

ـــــــ. **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٧**. تحرير: محسن صالح. بيروت، ط١، ٢٠٠٨.

ـــــــ. **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٨**. تحرير: محسن صالح. بيروت، ط١، ٢٠٠٩.

مناع، جودت. **الاحتلال الإسرائيلي والإعلام: الدعاية والإقناع الإسرائيلي خلال عملية حائط الفصل العنصري**. رام الله: منشورات بال ميديا إنستيتيوت للإعلام. ط١، ٢٠٠٤.

نعيرات، رائد. "المواقف الدولية من العدوان". **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة: عملية الرصاص المصبوب/ معركة الفرقان**. تحرير: عبد الحميد الكيالي. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٩.

يوسف، محمد. **بلعين في المقاومة الشعبية**. مكتب الشؤون الفكرية والدراسات (فتح)، ط١، ٢٠٠٧.

الدوريات والمقالات

أبو حلاوة، فادي. "الجدار في مؤتمرات هيرتسيليا". **صامد الاقتصادي**، ع١٦٠، ص ١٨٧، ٢٠١٠

أبو دهيم، موسى. "تقرير غولدستون والسلطة الوطنية الفلسطينية وحقوق الإنسان". **تسامح**، ع٢٧، ٢٠٠٩.

أبو عطا، فداء. "العمل الدولي: فضاء غير محدود لدعم القضية". **قضايا جمعية**، ع٤، ص ١٢-١٦، ٢٠٠٩.

أبو عيد، خافيير. "اللاجئون الفلسطينيون في أمريكا اللاتينية والبحث عن الاعتراف". **جريدة حق العودة**، ع٢١-٢٢، ص ٢٩، ٢٠٠٧.

أبو هواش، سالم. "الضغط على الحكومات: هل هي معركة خاسرة سلفاً؟"، **جريدة حق العودة**، ع٣١، ص ١٨، ٢٠٠٩

جريدة حق العودة. وثيقة "ورقة ديربان: رؤيا إستراتيجية شاملة"، ع٢١-٢٢، ص٢٦-٢٨، بيت لحم: بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين. ٢٠٠٧

دويكات، أمل. " مصداقية استطلاعات الرأي العام الفلسطيني". موقع مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات. ٢٠١٠.

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=200&a=109178

زاخت، ميكا. "المقاطعة، سحب الاستثمارات، العقوبات: الأجندة الفلسطينية للسلام العادل". **قضايا جمعية**، ع٤، ص٢٦-٣٠، ٢٠٠٩

الزير، ماجد. "العمل الأهلي الفلسطيني والسياسة". من موقع الجزيرة نت. ١٩/٦/٢٠٠٩.

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/01A6BC57-042F-4B28-8667-B34C994D9DA5.htm

شعبان، إبراهيم. "قراءة في تقرير القاضي غولدستون". **سياسات**، ع١٠، ص ٧٩-٨٣، ٢٠٠٩.

صفا، جاد الله. "الإعلام الفلسطيني بأمريكا اللاتينية- الواقع والآفاق". مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٨.

http://www.ajras.org/?page=show_details&Id=2365&table=articles

ـــــــ. "مهزلة مؤتمرات الجالية الفلسطينية وألاعيب المنتفعين – البرازيل مثلا".

http://www.al-moharer.net/moh280/jadalla_safa280.htm

غودمان، هيرش. "الرصاص المصهور، الدبلوماسية العامة قيد الاختبار"، **صحيفة هآرتس**. ٢٠٠٩.

فريدمان، نورا باروس. "تضامن دولي ميداني غير مسبوق: إبداع في الأدوات واتساع في المدى"، **جريدة حق العودة**، ع٣١، ٢٠٠٩.

قسيس، رفعت. "أهمية الشبكات الفلسطينية في التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني". **جريدة حق العودة**، ع٣١، ص٥، ٢٠٠٩

كليميشا، آرلين. "حركة التضامن الفلسطينية في أمريكا اللاتينية". **جريدة حق العودة**، ع٣١، ص٢٠، ٢٠٠٩.

مجلة حق العودة. " اللجنة الوطنية لمقاطعة الفلسطينية إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها"، ع٣١. ص٢٢، بيت لحم: بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين ٢٠٠٩.

مجلة قضايا جمعية. " أخبار جمعية"، عدد٤، ص ٥٢–٥٩. حيفا: اتجاه–اتحاد جمعيات أهلية عربية. ٢٠٠٨.

محرم، سناء. "ثغرة في الجدار: الفنون تتحدى جدار الفصل العنصري". **صامد الاقتصادي**، ع٦٠١، ص١٦٣–١٨٦، ٢٠١٠

مخول، أمين. "بين مؤتمرين: ديربان، تجربة بالغة الأهمية وتحد محمل بالفرص". **قضايا جمعية**، ع٤، ص٦–١٢، ٢٠٠٩.

المصري، هاني. "أين نتائج لجنة التحقيق في تأجيل تقرير غولدستون؟"، **جريدة الأيام**: ١٩/١٢/٢٠٠٩.

هالبر، جيف. "جدار الفصل الإسرائيلي، التمييز العنصري، الاحتلال والقانون الدولي". **المجلة الثقافية**. ع٧٢، ص١١٦-٤١، ٢٠٠٨.

ولفوود، تيريزا. "التضامن الدولي مع فلسطين". **قضايا جمعية**، ع٤، ص٣٩-٤٢، ٢٠٠٩.

تقارير صحفية

" مبادرة "بلباو" - دور المجتمع المدني في معركة العدالة من أجل فلسطين: الإعلان الختامي وخطة العمل". تقرير صحفي صادر عن بديل، المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين، تشرين الثاني ٢٠٠٨، رقم (A/٢٦/٢٠٠٨)
. http://www.badil.org/ar/press-releases/111-press-releases-2008/1507-a-26-2008

تقرير صحافي من موقع الجزيرة نت بعنوان: فلسطينيو أوروبا يستعدون لمؤتمرهم السابع في ميلانو: ٢٩/٤/٢٠٠٩.
www.aljazeera.net

تقرير صحافي من صحيفة فلسطين بتاريخ: ١٠/١٠/٢٠٠٩.

تقرير صحافي من جريدة القدس بتاريخ: ٩/٣/٢٠٠٩.

تقرير صحافي من صحيفة الشرق الأوسط الإلكترونية بتاريخ: ٤/١٠/٢٠٠٩.

تقرير صحافي من موقع العربية نت بتاريخ: ٤/١٠/٢٠١٠.

المقابلات

مقابلات أجريت مع المبحوثين عبر قناة الجزيرة الفضائية

البرغوثي، مصطفى. مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج تحت المجهر. ١٠ كانون الثاني،٢٠٠٥ وفي برنامج ما وراء الخبر. ٢ شباط ٢٠٠٩.

الخضري، جمال. مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج لقاء اليوم. ٢٥ شباط، ٢٠١٠

رجب، منذر. مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج من أوروبا. ١١ كانون الأول، ٢٠٠٦.

غالوي، جورج. مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج بلا حدود. ٦ كانون الثاني، ٢٠١٠.

مناع، هيثم. مقابلة على فضائية الجزيرة في برنامج ما وراء الخبر. ٣ تشرين الأول،٢٠٠٩.

مقابلات أجرتها الباحثة مع المبحوثين

أبو الهيجا، وسام. مقابلة مع الباحث من خلال البريد الإلكتروني. ٢٦ آذار، ٢٠١٠.

أبو كوش، محمد. مقابلة مع الباحث. ١٣ آذار، ٢٠١٠

جرار، علام. مقابلة مع الباحث من خلال البريد الإلكتروني. ٢٨ شباط، ٢٠١٠.

خريشة، حسن. مقابلة مع الباحث من خلال البريد الإلكتروني. ٢٠ آذار، ٢٠١٠.

دويك، عزيز. مقابلة مع الباحث . ٣ كانون الثاني، ٢٠١٠

الرمحي، محمود. مقابلة مع الباحث. ٣ كانون الثاني، ٢٠١٠

الشامي، مفيد. مقابلة مع الباحث. ٢٤ كانون الأول، ٢٠٠٩.

شعث، نبيل. مقابلة مع الباحث. ٧ آذار، ٢٠١٠

عوض، سمير. مقابلة مع الباحث. ١٦ آذار، ٢٠١٠.

القدوة، ناصر. مقابلة مع الباحث. ٢٨ شباط، ٢٠١٠

المصري، مشير. مقابلة مع الباحث من خلال البريد الإلكتروني. ٢ آذار، ٢٠١٠.

يوسف، أحمد. مقابلة مع الباحث من خلال البريد الإلكتروني. ٢٨ كانون الثاني، ٢٠١٠.

المصادر باللغة الإنجليزية

Al-Najjar, Abeer (2009). "Public Diplomacy and the Legitimacy of the Palestinian Authority".Nov18.
http://uscpublicdiplomacy.org/index.php/newswire/cpdblog_main/author/Abeer_Al_Najjar/

Batora, Jozef (2005). *Public Diplomacy in Small and Medium-Sized States: Norway and Canada Compared*. Dutch: The Netherlands Institute of International Relations Clingendael.

Castells, Manuel (2008). "Taxonomy of Credibility in State Public Diplomacy". *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*. 616; 55.

Cull, Nicholas (2008). "Public Diplomacy: Taxonomies and Histories". *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*. 616; 55.

_____. (2009). *Public Diplomacy: Lessons from the Past*. Los Angeles: Figueroa Press

Eye on Diplomacy. One year on the genocide. A monthly magazine issued by Ministry of Foreign Affairs – Palestine. December 2009.

Fouts, Joshua. (2006). *Public Diplomacy, Practitioners, Policy Makers, and Public Opinion*. Washington D.C.: USC Center of Public Diplomacy.

Gilboa, Eytan (2006). "Public Diplomacy: The Missing Component in Israel's Foreign Policy". *Israel Affairs*. Vol. 12, no. 4. pp. 715-47

_____. (2008). "Searching for a Theory of Public Diplomacy". *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* vol. 616, no. 1, pp. 55-77

Hemery, John (2005). " Training for Public Diplomacy: an Evolutionary Perspective". in Jan Melissen. *The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations*. New York: Palgrave Macmillan.

Henrikson, Alan (2005). "Niche Diplomacy in the World Public Arena: the Global 'Corners' of Canada and Norway". in Jan Melissen. *The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations*. New York: Palgrave Macmillan.

_____. (2006). "What Can Public Diplomacy Achieve?". *Discussion Papers in Diplomacy*. editor Dominic Kelly. Dutch: Netherland Institute of International Relation ' Clingendael'

Hroub, Khaled (2006). *Hamas: A Beginners Guide*. London: Pluto Press.

Irwin, Colin (2009). *Israel and Palestine: Public Opinion, Public Diplomacy and Peace Making*. United Kingdom: Institute of Irish Studies, University of Liverpool

www.peacepolls.org

Lord, Carnes (2006). *Losing Hearts and Minds: Public Diplomacy and Strategic Influence in the Age of Terror*. The United States of America: Praeger Security International.

Leonard, Mark & Conrad Smewing (2003). *Public Diplomacy and the Middle East*. London: The Foreign Policy Center, Elizabeth House.

Melissen, Jan (2005). *The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations*. New York: Palgrave Macmillan.

Nye, Joseph (2006). "Soft Power, Hard Power and Leadership".

http://www.hks.harvard.edu/netgov/files/talks/docs/11_06_06_seminar_Nye_HP_SP_Leadership.pdf

_____. (2008). "Public Diplomacy and Soft Power". *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science*. 616; 55.

_____. (2010). The New Public Diplomacy. Project Syndicate

http://www.project-syndicate.org/contributor/422

Price, Monroe, Susan Hass, Drew Margolin (2008). "New Technologies and International Broadcasting: Reflections on Adoptions and Iransformations". *The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science* 2008; 616; 55.

Riordan, Shaun (2005). " Dialogue-based Public Diplomacy: a New Foreign Policy Paradigm?". *The New Public Diplomacy Soft Power in International Relations*. New York: Palgrave Macmillan.

Snow, Nancy and Phillip Taylor (eds) (2009). *Routledge Handbook of Public Diplomacy*. New York: Routledge.

Shihabi, Muzna (2006). *Palestinian Public Diplomacy: from Camp David II to the ICJ Ruling on the Israeli Wall*. MA thesis. Birzeit university.

Steinberg, Gerald M. (2008). "Can Israel Win the 'Soft Power' War in Gaza?". *the Jerusalem Post Newspaper* , Dec. 28.

Taylor, Humphrey (2006). "The Practice of *Public Diplomacy"*. *Public Diplomacy Practitioners, Policy Makers, and Public Opinion*. USA: USC Center on Public Diplomacy & the Pew Research Center..

Tiedeman, Anna (2005). *Branding America an Examination of U.S. Public Diplomacy Efforts After September 11, 2001*. Boston: Tufts University, The Fletcher School

http://fletcher.tufts.edu

Waller, Micheal (2007). *Fighting the War of Ideas Like a Real War*. United States of America: The Institute of World Politics Press..

المواقع الإلكترونية:

موقع اتحاد الجمعيات الأهلية العربية (اتجاه)
www.ittijah.org

موقع بعثة المراقبة الدائمة لفلسطين لدى الأمم المتحدة
http://www.un.int/palestine

موقع الجزيرة نت
www.aljazeera.net

موقع الحملة الشعبية لمقاومة الجدار
www.stopthewall.org

موقع رئاسة الوزراء في الضفة
www.palestinecabinet.gov.ps

موقع رئاسة الوزراء في غزة
www.pmo.gov.ps

موقع صحيفة الشرق الأوسط
www.asharqalawsat.com

موقع العربية نت
www.alarabia.net

موقع قناة الأقصى الفضائية
www.aqsatv.com

موقع قناة القدس الفضائية
www.qudstv.com

موقع اللجنة الشعبية لمواجهة الحصار
www.freegaza.ps

موقع اللجنة الوطنية الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها
www.bdsmovement.net

موقع المجلس التشريعي في الضفة
www.pal-plc.org

موقع المجلس التشريعي في غزة
www.plc.gov.ps

موقع محطة BBC
www.bbc.net

موقع المركز الفلسطيني للإعلام
www.palestine-info.info

موقع مركز الزيتونة للأبحاث والاستشارات
www.alzaytouna.net

موقع مركز العودة الفلسطيني في لندن
www.prc.org.uk

موقع منظمة التحرير الفلسطينية – دائرة شؤون المفاوضات
www.nad-plo.org

موقع مؤتمر فلسطينيي أوروبا
www.alawda.eu

موقع مؤسسة Alumni للدبلوماسية العامة
www.publicdiplomacy.org

موقع النائب في المجلس التشريعي جمال الخضري
www.jamalkh.ps

موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية في الضفة
www.mofa.gov

موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية في غزة
www.mofa.ps

منشورات مواطن

سلسلة دراسات وأبحاث

دراسات في الثقافة والتراث والهوية
شريف كناعنة

العَتَبَة في فتح الإبستيم
إسماعيل ناشف

العمالة الفلسطينية في إسرائيل ومشروع الدولة الفلسطينية
ليلى فرسخ

مدخل في تاريخ الديموقراطية في اوروبا
عبد الرحمن عبد الغني

النســـاء والقضـــاة والقانـــون: دراسة أنثروبولوجية للمحكمة الشرعية في غزة
نهضة يونس شحادة

نساء على تقاطع طرق: الحركة النسوية الفلسطينية بين الوطنية والعلمانية والهوية الإسلامية
إصلاح جاد

في المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي
عزمي بشارة

تمكين الأجيال الفلسطينية: التعليم والتعلم تحت ظروف قاهرة
تفيدة جرباوي وخليل نخلة

"وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ": الإسلاميون والديمقراطية
رجا بهلول

فلسطين الى أين؟ تلاشي حل الدولتين (باللغة الإنجليزية)
تحرير جميل هلال

الطبقة الوسطى الفلسطينية، بحث في فوضى الهوية والمرجعية والثقافة
جميل هلال

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو: دراسة تحليلية نقدية (طبعة ثانية – مزيدة)
جميل هـلال

نظريات الانتقال إلى الديمقراطية: إعادة نظر في براديغم التحول
جوني عاصي

من التحرير إلى الدولة: تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨٨
هلغى باومغرتن

تقاسيم زمّار الحيّ – مقالات
فيصل حوراني

بروز النخبة الفلسطينية المعولمة (باللغة الانجليزية والعربية)
ساري حنفي ولليندا طبر

الحداثة المتقهقرة: طه حسين وأدونيس
فيصل دراج

صفد في عهد الانتداب البريطاني ١٩١٧ – ١٩٤٨
مصطفى العباسي
بالتعاون مع مؤسسة الدراسات الفلسطينية والمقدسية

الجبل ضد البحر
سليم تماري

من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية
عزمي بشارة

تشكل الدولة في فلسطين (باللغة الانجليزية)
تحرير: مشتاق خان، جورج جقمان، انج أمندسن

مستقبل النظام السياسي الفلسطيني والآفاق السياسية الممكنة
تحرير : وسام رفيدي
وقائع مؤتمر مؤسسة مواطن، ومعهد ابراهيم ابو لغد ٢٠٠٤

التربية الديمقراطية، تعلم وتعليم الديمقراطية من خلال الحالات
ماهر الحشوة

حركة معلمي المدارس الحكومية في الضفة الغربية ٢٠٠٠-١٩٦٧
عمر عساف

المجتمع الفلسطيني في مواجهة الاحتلال : سوسيولوجيا التكيف المقاوم خلال انتفاضة الاقصى
مجدي المالكي واخرون

اسطورة التنمية في فلسطين : الدعم السياسي والمراوغة المستديمة
خليل نخلة

جذور الرفض الفلسطيني ١٩١٨-١٩٤٨
فيصل حوراني

القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني
نضال صبري

هنا وهناك نحو تحليل للعلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز
ساري حنفي

تكوين النخبة الفلسطينية
جميل هلال

الحركة الطلابية الفلسطينية : الممارسة والفاعلية
عماد غياظة

دولة الدين، دولة الدنيا : حول العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية
رجا بهلول

النساء الفلسطينيات والانتخابات، دراسة تحليلية
نادر عزت سعيد

المرأة وأسس الديمقراطية
رجا بهلول

النظام السياسي الفلسطيني بعد اوسلو : دراسة تحليلية نقدية
جميل هلال

ما بعد اوسلو : حقائق جديدة (باللغة الانجليزية)
تحرير : جورج جقمان

ما بعد الازمة : التغييرات البنيوية في الحياة السياسية الفلسطينية، وآفاق العمل
وقائع مؤتمر مواطن ٩٨

التحرر، التحول الديمقراطي وبناء الدولة في العالم الثالث
وقائع مؤتمر مواطن ٩٧

اشكالية تعثر التحول الديمقراطي في الوطن العربي
وقائع مؤتمر مواطن ٩٦

العطب والدلالة في الثقافة والانسداد الديمقراطي
محمد حافظ يعقوب

رجال الاعمال الفلسطينيون في الشتات والكيان الفلسطيني
ساري حنفي

مساهمة في نقد المجتمع المدني
عزمي بشارة

حول الخيار الديمقراطي
دراسات نقدية

سلسلة رسائل الماجستير

الدبلوماسية العامة الفلسطينية بعد الانتخابات التشريعية الثانية
دلال باجس

الإنتخابات والمعارضة في المغرب بين التحول الديمقراطي واستمرارية النظام السلطوي (١٩٩٧-٢٠٠٧)
نشأت عبد الفتاح

عن النساء والمقاومة: الرواية الاستعمارية
أميرة محمد سِلْمي

التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي: "حماس" نموذجا
بلال الشوبكي

المجتمع المدني "بين الوصفي والمعياري": تفكيك إشكالية المفهوم وفوضى المعاني
ناديا أبو زاهر

النقد والثورة: دراسة في النقد الاجتماعي عند علي شريعتي
خالد عودة الله

حركة "فتح" والسلطة الفلسطينية: تداعيات أوسلو والانتفاضة الثانية
سامر إرشيد

سلسلة مداخلات واوراق نقدية

قبل وبعد عرفات: التحول السياسي خلال الانتفاضة الثانية
جورج جقمان

أن تكون عربياً في أيامنا
عزمي بشارة

المنهاج الفلسطيني اشكاليات الهوية والمواطنة
عبد الرحيم الشيخ (محرراً)

الحريات المتساوية حقوق المرأة بين الديمقراطية – الليبرالية وكتب التربية الإسلامية
وليد سالم وإيمان الرطروط

اليسار والخيار الاشتراكي قراءة في تجارب الماضي، واحتمالات الحاضر
داوود تلحمي

تهافت أحكام العلم في إحكام الإيمان
عزمي بشارة

الديمقراطية والإنتخابات والحالة الفلسطينية
وليم نصار

إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني
حسين آغا وأحمد سامح الخالدي

نحو أممية جديدة: قراءة في العولمة/ مناهضة العولمة والتحرر الفلسطيني
علاء محمود العزة وتوفيق شارل حداد

التنظيمات والأحزاب السياسية الفلسطينية
جميل هلال

الأحزاب السياسية الفلسطينية والديمقراطية الداخلية
طالب عوض وسميح شبيب

الراهب الكوري . . سَفَر وأشياء أخرى
زكريا محمد

واقع التعليم الجامعي الفلسطيني: رؤية نقدية
ناجح شاهين

طروحات عن النهضة المعاقة
عزمي بشارة

ديك المنارة
زكريا محمد

لئلا يفقد المعنى (مقالات من سنة الانتفاضة الاولى)
عزمي بشارة

في قضايا الثقافة الفلسطينية
زكريا محمد

ما بعد الاجتياح : في قضايا الاستراتيجية الوطنية الفلسطينية
عزمي بشارة

المسألة الوطنية الديمقراطية في فلسطين
وليد سالم

الحركة الطلابية الفلسطينية ومهمات المرحلة تجارب وآراء
تحرير مجدي المالكي

الحركة النسائية الفلسطينية اشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية
وقائع مؤتمر مواطن ٩٩

اليسار الفلسطيني : هزيمة الديمقراطية في فلسطين
علي جرادات

الخطاب السياسي المبتور ودراسات أخرى
عزمي بشارة

أزمة الحزب السياسي الفلسطيني
وقائع مؤتمر مواطن ٩٥

المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في فلسطين
زياد ابو عمرو واخرون

الديمقراطية الفلسطينية
موسى البديري واخرون

المؤسسات الوطنية، الانتخابات والسلطة
اسامة حلبي واخرون

الصحافة الفلسطينية بين الحاضر والمستقبل
ربى الحصري واخرون

الدستور الذي نريد
وليم نصار

سلسلة اوراق بحثية

دراسات اعلامية ٢
تحرير : سميح شبيب

دراسات اعلامية
تحرير : سميح شبيب

الثقافة السياسية الفلسطينية
باسم الزبيدي

العيش بكرامة في ظل الاقتصاد العالمي
ملتون فيسك

الصحافة الفلسطينية المقروءة في الشتات ١٩٦٥-١٩٩٤
سميح شبيب

التحول المدني وبذور الانتماء للدولة في المجتمع العربي والاسلامي
خليل عثامنة

المساواة في التعليم اللامنهجي للطلبة والطالبات في فلسطين
خولة الشخشير

التجربة الديمقراطية للحركة الفلسطينية الاسيرة
خالد الهندي

التحولات الديمقراطية في الاردن
طالب عوض

النظام السياسي والتحول الديمقراطي في فلسطين
محمد خالد الازعر

البنية القانونية والتحول الديمقراطي في فلسطين
علي الجرباوي

سلسلة التجربة الفلسطينية

شفيق الحوت
سميح شبيب (محرراً)

أنيس صايغ والمؤسسة الفلسطينية السياسات، الممارسات، الإنتاج
سميح شبيب (محرراً)

انتفاضة الأقصى: حقول الموت
محمد دراغمة

أحلام بالحرية (الطبعة الثانية)
عائشة عودة

الواقع التنظيمي للحركة الفلسطينية الأسيرة دراسة مقارنة ١٩٨٨-٢٠٠٤
اياد الرياحي

مغدوشة: قصة الحرب على المخيمات في لبنان
ممدوح نوفل

يوميات المقاومة في مخيم جنين
وليد دقة

أحلام بالحرية
عائشة عودة

الجري الى الهزيمة
فيصل حوراني

أوراق شاهد حرب
زهير الجزائري

البحث عن الدولة
ممدوح نوفل

سلسلة مبادئ الديمقراطية

ما هي المواطنة؟
فصل السلطات
سيادة القانون
مبدأ الانتخابات وتطبيقاته
حرية التعبير
عملية التشريع
المحاسبة والمساءلة
الحريات المدنية
التعددية والتسامح
الثقافة السياسية
العمل النقابي
الاعلام والديمقراطية

سلسلة ركائز الديمقراطية

التربية والديمقراطية
رجا بهلول

حالات الطوارئ وضمانات حقوق الانسان
رزق شقير

الدولة والديمقراطية
جميل هلال

الديمقراطية وحقوق المرأة بين النظرية والتطبيق
منار شوربجي

سيادة القانون
اسامة حلبي

حقوق الانسان السياسية والممارسة الديمقراطية
فاتح عزام

الديمقراطية والعدالة الاجتماعية
حليم بركات

سلسلة تقارير دورية

نحو قانون ضمان إجتماعي لفلسطين

تطوير قواعد عمل المجلس التشريعي نحو قانون للسلطة التشريعية
إعداد : جهاد حرب اشراف: عزمي الشعيبي

نحو نظام انتخابي لدولة فلسطين الديمقراطية
جميل هلال، عزمي الشعيبي وآخرون

الاعمال التشريعية الصادرة عن رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية
سناء عبيدات

دراسة تحليلية حول أثر النظام الانتخابي على تركيبة المجلس التشريعي القادم
احمد مجدلاني، طالب عوض